

3854

هذه فهرست كتاب مختصر ابن اسحاق بن ابراهيم بن قيس

باب ذكر ثبوت احكام اهل المعاصي	١	باب ذكر سبب تاليفه هذا الكتاب	٢
باب ذكر ثبوت الاسماء الواقعة على اهل المعاصي	٢	باب ما لا يسع جهله كل مكلف	٣
باب ذكر ثبوت اصناف اهل التوحيد	٣	باب ذكر ما لا يسع جهله	٤
باب ذكر ثبوت ما لا يسع ركوبه الخ	٤	باب ذكر بيان ما لا يسع	٥
باب ذكر ثبوت ما يجوز فيه التنازع	٥	جهله عند السماع وخطر البال	٥
وما لا يجوز فيه ذلك	٥	باب ذكر ثبوت اقسام الاحكام	٦
باب ذكر ثبوت صفة الايمان والكفر وحكما	٦	والمحكوم فيه من الكتاب والسنة	٦
باب ذكر ثبوت وجود صفة الشرك	٦	باب ذكر بيان المنهي عنه	١١
باب ذكر ثبوت صفة النفاق	٦	في كتاب الله صراحة	١١
باب ذكر ثبوت ما لا يسلم المرء على جهله	٦	باب ذكر ثبوت المنصوص بذكره	١٤
من الدين وما يسلم المرء على جهله	٦	وحكمه في الكتاب غير تصريح	١٤
قبل وقوع بليته وبيان وقوعه في تلك	٦	باب ذكر ثبوت المنصوص بذكره	١٥
باب ذكر ثبوت صفة الجهاد في الدين	٦	وحكمه في السنة الماثورة	١٥
باب ذكر ثبوت وجوب ولاية اهل الايمان	٦	باب لغيره لا يسع جهله	١٧
باب ذكر ثبوت وجوب البراءة من اهل الضلالة	٦	باب القول في الاجماع	١٨
باب ذكر ثبوت النوقوف في الولاية والبراءة	٦	باب ذكر ثبوت المنصوص بمعنى	١٨
باب ذكر ثبوت التوبة وحكمها	٦	حكمه دون غيره	١٨
كتاب الطهارة	٦	باب ذكر ثبوت صفة الاصرار	٢١

تاج ما قبله

عدد		عدد	
٤٤	بيان ما لا يتم الوضوء الا به	٥١	بيان طهارة بنى آدم
٥٥	بيان سنن الوضوء	٥٢	بيان ما لا بأس بميتته
٥٦	بيان سنن الوضوء الذي من تركه	٥٣	بيان ما هو نجس من الاطعمة والاشربة
٥٧	بيان ما يكره استعماله من الآنية	٥٤	بيان ما لا يتم التيمم الا به
٥٨	بيان ادب قضاء الحاجة	٥٥	بيان سنن التيمم
٥٩	بيان ما ينقض الوضوء	٥٦	بيان اجازة التيمم مع وجود الماء
٦٠	بيان سنن الطهارة	٥٧	اجازة جمع الصلاتين بتيمم واحد
٦١	بيان الاحداث التي توجب	٥٨	بيان المنع من التيمم بالتراب الطاهر
٦٢	الغسل على الرجل	٥٩	بيان الطهارات التي لا تجزى
٦٣	بيان الاحداث التي توجب	٦٠	قبل دخول الوقت
٦٤	الغسل على المرأة	٦١	بيان اجازة الطهارة لاهل
٦٥	بيان ما لا يتم الغسل الا به	٦٢	الضرورات قبل الوقت
٦٦	بيان سنن الغسل	٦٣	بيان الحيض والمستحاضة
٦٧	بيان الاغسال السنوية	٦٤	حكم الصفرة والكدره
٦٨	اقسام المياه واحكامها	٦٥	اقسام المستحاضة واحكامها
٦٩	بيان الذي يكون بدلا للماء الطاهر نجسا	٦٦	احكام النفاس وايامه
٧٠	بيان ما يجزى في طهارته غير الماء	٦٧	احكام المتنفس اذا استمر بهن الدم
٧١	بيان طهارة الدواب	٦٨	ما تمتنع النفس والحاضن من فعله
٧٢	بيان طهارة الظهور		

تابع ما قبله

عدد		عدد	
٥٧	بيان طهارة الارض	٦٤	بيان الضرورات التي يجوز فيها ترك الجماعة
..	ما يكره في الصلاة على الارض الطاهرة	..	بيان الاركان التي لا تتم الصلاة الا بها
..	اجازة الصلاة بغير طهارة	٦٤	بيان سنن الصلاة
٥٨	كتاب الصلاة المكتوبة	..	القول في ترك الاركان والسنن
..	اوقات الصلاة وعددها	٦٥	بيان ما يكره في الصلاة مما جعله قومنا سنة
٥٩	بيان الاوقات التي لا يجوز فعل الصلاة فيها	٦٦	بيان موضع الامام في الصلاة
..	الاوقات المنهي فيها عن التطوع	٦٧	بيان ما يحل الامام عن المأموم
..	احكام الاذان والاقامة	٦٩	ما لا يجوز فيه الجهر من الصلوات
٦٠	ما يكره في الاذان والاقامة	..	ما يسقط به فرض القبلة
..	بيان ما ينقض الاذان والاقامة	٧٠	ما يسقط به فرض القيام مع القدرة
٦١	بيان الصلاة التي لا يجوز ان يؤذن لها	..	ما يسقط به فرض السجود مع القدرة
..	جواز ترك الاذان للصلاة	٧١	جواز ترك القراءة في الصلاة
..	بيان اقسام الصلاة	..	بيان جواز ترك القراءة في الصلاة مع القدرة
٦٢	بيان انواع فرض الكفاية	..	بيان الصلوات التي لا يجوز فيها قراءة الافاتحة الكتاب
..	انواع السنة المؤكدة	٧٢	
٦٣	بيان احكام الجماعة	..	
..	ما يكره في صلاة الجماعة	..	

تابع ما قبله

عدد	موضوع	عدد	موضوع
٧٤	بيان جواز الصلاة بالنجاسة	٨٤	بيان من لا تجب عليه الجمعة
٠٠	مع وجود الماء	٠٠	بيان اقل ما يجزى من الخطبة
٧٥	بيان جواز الصلاة بالسفرة	٨٥	كتاب الصلاة
٠٠	النجاسة على الموضع الخمس	٠٠	بيان ما يوجب القصر
٠٠	مع وجود الماء الطاهر	٠٠	بيان الرخصة في الجمع
٧٤	ما يجزى من الاجتهاد في طلب القبلة	٠٠	بيان ما لا يتم الجمع الا به
٠٠	بيان ما يفسد به الصلاة	٨٦	كتاب صلاة العيدين
٨٠	احكام ستر الرجل في الصلاة	٠٠	بيان ما يوجب صلاة العيدين
٠٠	احكام ستر المرأة في الصلاة	٠٠	ما لا تتم صلاة العيدين الا به
٠٠	ما يبيح في الصلاة عمدا من الكلام	٨٧	بيان سنن العيدين
٨١	ما يبيح في الصلاة من الزيادة عمدا	٠٠	بيان الوجوه في تكبير العيدين
٠٠	احكام السجود في الصلاة	٨٨	بيان انواع التكبير
٠٠	ما تفارق به المرأة الرجل في الصلاة	٨٩	بيان عدد انواع التكبير
٨٤	عدد كلمات التوجيه في الصلاة	٠٠	لخطب العيدين
٠٠	عدد كلمات التشهد	٠٠	بيان عدد الصلوات التي
٨٤	كتاب صلاة الجمعة	٠٠	يكبر خلفهن
٠٠	ما يوجب الجمعة ويبيح فعلها	٠٠	احكام صلاة الكسوفين
٠٠	ما لا يتم الجمعة الا به	٩٠	بيان سنن الكسوفين
٨٤	بيان سنن الجمعة	٠٠	احكام صلاة الاستسقاء

تابع ما قبله

عدد	عدد
٩٥	٩٠
٩٦	٩١
٩٧	٩٢
٩٨	٩٣
٩٩	٩٤
١٠٠	٩٥
١٠١	٩٦
١٠٢	٩٧
١٠٣	٩٨
١٠٤	٩٩
١٠٥	١٠٠
١٠٦	١٠١
١٠٧	١٠٢
١٠٨	١٠٣
١٠٩	١٠٤
١١٠	١٠٥
١١١	١٠٦
١١٢	١٠٧
١١٣	١٠٨
١١٤	١٠٩
١١٥	١١٠
١١٦	١١١
١١٧	١١٢
١١٨	١١٣
١١٩	١١٤
١٢٠	١١٥
١٢١	١١٦
١٢٢	١١٧
١٢٣	١١٨
١٢٤	١١٩
١٢٥	١٢٠
١٢٦	١٢١
١٢٧	١٢٢
١٢٨	١٢٣
١٢٩	١٢٤
١٣٠	١٢٥
١٣١	١٢٦
١٣٢	١٢٧
١٣٣	١٢٨
١٣٤	١٢٩
١٣٥	١٣٠
١٣٦	١٣١
١٣٧	١٣٢
١٣٨	١٣٣
١٣٩	١٣٤
١٤٠	١٣٥
١٤١	١٣٦
١٤٢	١٣٧
١٤٣	١٣٨
١٤٤	١٣٩
١٤٥	١٤٠
١٤٦	١٤١
١٤٧	١٤٢
١٤٨	١٤٣
١٤٩	١٤٤
١٥٠	١٤٥
١٥١	١٤٦
١٥٢	١٤٧
١٥٣	١٤٨
١٥٤	١٤٩
١٥٥	١٥٠
١٥٦	١٥١
١٥٧	١٥٢
١٥٨	١٥٣
١٥٩	١٥٤
١٦٠	١٥٥
١٦١	١٥٦
١٦٢	١٥٧
١٦٣	١٥٨
١٦٤	١٥٩
١٦٥	١٦٠
١٦٦	١٦١
١٦٧	١٦٢
١٦٨	١٦٣
١٦٩	١٦٤
١٧٠	١٦٥
١٧١	١٦٦
١٧٢	١٦٧
١٧٣	١٦٨
١٧٤	١٦٩
١٧٥	١٧٠
١٧٦	١٧١
١٧٧	١٧٢
١٧٨	١٧٣
١٧٩	١٧٤
١٨٠	١٧٥
١٨١	١٧٦
١٨٢	١٧٧
١٨٣	١٧٨
١٨٤	١٧٩
١٨٥	١٨٠
١٨٦	١٨١
١٨٧	١٨٢
١٨٨	١٨٣
١٨٩	١٨٤
١٩٠	١٨٥
١٩١	١٨٦
١٩٢	١٨٧
١٩٣	١٨٨
١٩٤	١٨٩
١٩٥	١٩٠
١٩٦	١٩١
١٩٧	١٩٢
١٩٨	١٩٣
١٩٩	١٩٤
٢٠٠	١٩٥
٢٠١	١٩٦
٢٠٢	١٩٧
٢٠٣	١٩٨
٢٠٤	١٩٩
٢٠٥	٢٠٠
٢٠٦	٢٠١
٢٠٧	٢٠٢
٢٠٨	٢٠٣
٢٠٩	٢٠٤
٢١٠	٢٠٥
٢١١	٢٠٦
٢١٢	٢٠٧
٢١٣	٢٠٨
٢١٤	٢٠٩
٢١٥	٢١٠
٢١٦	٢١١
٢١٧	٢١٢
٢١٨	٢١٣
٢١٩	٢١٤
٢٢٠	٢١٥
٢٢١	٢١٦
٢٢٢	٢١٧
٢٢٣	٢١٨
٢٢٤	٢١٩
٢٢٥	٢٢٠
٢٢٦	٢٢١
٢٢٧	٢٢٢
٢٢٨	٢٢٣
٢٢٩	٢٢٤
٢٣٠	٢٢٥
٢٣١	٢٢٦
٢٣٢	٢٢٧
٢٣٣	٢٢٨
٢٣٤	٢٢٩
٢٣٥	٢٣٠
٢٣٦	٢٣١
٢٣٧	٢٣٢
٢٣٨	٢٣٣
٢٣٩	٢٣٤
٢٤٠	٢٣٥
٢٤١	٢٣٦
٢٤٢	٢٣٧
٢٤٣	٢٣٨
٢٤٤	٢٣٩
٢٤٥	٢٤٠
٢٤٦	٢٤١
٢٤٧	٢٤٢
٢٤٨	٢٤٣
٢٤٩	٢٤٤
٢٥٠	٢٤٥
٢٥١	٢٤٦
٢٥٢	٢٤٧
٢٥٣	٢٤٨
٢٥٤	٢٤٩
٢٥٥	٢٥٠
٢٥٦	٢٥١
٢٥٧	٢٥٢
٢٥٨	٢٥٣
٢٥٩	٢٥٤
٢٦٠	٢٥٥
٢٦١	٢٥٦
٢٦٢	٢٥٧
٢٦٣	٢٥٨
٢٦٤	٢٥٩
٢٦٥	٢٦٠
٢٦٦	٢٦١
٢٦٧	٢٦٢
٢٦٨	٢٦٣
٢٦٩	٢٦٤
٢٧٠	٢٦٥
٢٧١	٢٦٦
٢٧٢	٢٦٧
٢٧٣	٢٦٨
٢٧٤	٢٦٩
٢٧٥	٢٧٠
٢٧٦	٢٧١
٢٧٧	٢٧٢
٢٧٨	٢٧٣
٢٧٩	٢٧٤
٢٨٠	٢٧٥
٢٨١	٢٧٦
٢٨٢	٢٧٧
٢٨٣	٢٧٨
٢٨٤	٢٧٩
٢٨٥	٢٨٠
٢٨٦	٢٨١
٢٨٧	٢٨٢
٢٨٨	٢٨٣
٢٨٩	٢٨٤
٢٩٠	٢٨٥
٢٩١	٢٨٦
٢٩٢	٢٨٧
٢٩٣	٢٨٨
٢٩٤	٢٨٩
٢٩٥	٢٩٠
٢٩٦	٢٩١
٢٩٧	٢٩٢
٢٩٨	٢٩٣
٢٩٩	٢٩٤
٣٠٠	٢٩٥
٣٠١	٢٩٦
٣٠٢	٢٩٧
٣٠٣	٢٩٨
٣٠٤	٢٩٩
٣٠٥	٣٠٠
٣٠٦	٣٠١
٣٠٧	٣٠٢
٣٠٨	٣٠٣
٣٠٩	٣٠٤
٣١٠	٣٠٥
٣١١	٣٠٦
٣١٢	٣٠٧
٣١٣	٣٠٨
٣١٤	٣٠٩
٣١٥	٣١٠
٣١٦	٣١١
٣١٧	٣١٢
٣١٨	٣١٣
٣١٩	٣١٤
٣٢٠	٣١٥
٣٢١	٣١٦
٣٢٢	٣١٧
٣٢٣	٣١٨
٣٢٤	٣١٩
٣٢٥	٣٢٠
٣٢٦	٣٢١
٣٢٧	٣٢٢
٣٢٨	٣٢٣
٣٢٩	٣٢٤
٣٣٠	٣٢٥
٣٣١	٣٢٦
٣٣٢	٣٢٧
٣٣٣	٣٢٨
٣٣٤	٣٢٩
٣٣٥	٣٣٠
٣٣٦	٣٣١
٣٣٧	٣٣٢
٣٣٨	٣٣٣
٣٣٩	٣٣٤
٣٤٠	٣٣٥
٣٤١	٣٣٦
٣٤٢	٣٣٧
٣٤٣	٣٣٨
٣٤٤	٣٣٩
٣٤٥	٣٤٠
٣٤٦	٣٤١
٣٤٧	٣٤٢
٣٤٨	٣٤٣
٣٤٩	٣٤٤
٣٥٠	٣٤٥
٣٥١	٣٤٦
٣٥٢	٣٤٧
٣٥٣	٣٤٨
٣٥٤	٣٤٩
٣٥٥	٣٥٠
٣٥٦	٣٥١
٣٥٧	٣٥٢
٣٥٨	٣٥٣
٣٥٩	٣٥٤
٣٦٠	٣٥٥
٣٦١	٣٥٦
٣٦٢	٣٥٧
٣٦٣	٣٥٨
٣٦٤	٣٥٩
٣٦٥	٣٦٠
٣٦٦	٣٦١
٣٦٧	٣٦٢
٣٦٨	٣٦٣
٣٦٩	٣٦٤
٣٧٠	٣٦٥
٣٧١	٣٦٦
٣٧٢	٣٦٧
٣٧٣	٣٦٨
٣٧٤	٣٦٩
٣٧٥	٣٧٠
٣٧٦	٣٧١
٣٧٧	٣٧٢
٣٧٨	٣٧٣
٣٧٩	٣٧٤
٣٨٠	٣٧٥
٣٨١	٣٧٦
٣٨٢	٣٧٧
٣٨٣	٣٧٨
٣٨٤	٣٧٩
٣٨٥	٣٨٠
٣٨٦	٣٨١
٣٨٧	٣٨٢
٣٨٨	٣٨٣
٣٨٩	٣٨٤
٣٩٠	٣٨٥
٣٩١	٣٨٦
٣٩٢	٣٨٧
٣٩٣	٣٨٨
٣٩٤	٣٨٩
٣٩٥	٣٩٠
٣٩٦	٣٩١
٣٩٧	٣٩٢
٣٩٨	٣٩٣
٣٩٩	٣٩٤
٤٠٠	٣٩٥
٤٠١	٣٩٦
٤٠٢	٣٩٧
٤٠٣	٣٩٨
٤٠٤	٣٩٩
٤٠٥	٤٠٠
٤٠٦	٤٠١
٤٠٧	٤٠٢
٤٠٨	٤٠٣
٤٠٩	٤٠٤
٤١٠	٤٠٥
٤١١	٤٠٦
٤١٢	٤٠٧
٤١٣	٤٠٨
٤١٤	٤٠٩
٤١٥	٤١٠
٤١٦	٤١١
٤١٧	٤١٢
٤١٨	٤١٣
٤١٩	٤١٤
٤٢٠	٤١٥
٤٢١	٤١٦
٤٢٢	٤١٧
٤٢٣	٤١٨
٤٢٤	٤١٩
٤٢٥	٤٢٠
٤٢٦	٤٢١
٤٢٧	٤٢٢
٤٢٨	٤٢٣
٤٢٩	٤٢٤
٤٣٠	٤٢٥
٤٣١	٤٢٦
٤٣٢	٤٢٧
٤٣٣	٤٢٨
٤٣٤	٤٢٩
٤٣٥	٤٣٠
٤٣٦	٤٣١
٤٣٧	٤٣٢
٤٣٨	٤٣٣
٤٣٩	٤٣٤
٤٤٠	٤٣٥
٤٤١	٤٣٦
٤٤٢	٤٣٧
٤٤٣	٤٣٨
٤٤٤	٤٣٩
٤٤٥	٤٤٠
٤٤٦	٤٤١
٤٤٧	٤٤٢
٤٤٨	٤٤٣
٤٤٩	٤٤٤
٤٥٠	٤٤٥
٤٥١	٤٤٦
٤٥٢	٤٤٧
٤٥٣	٤٤٨
٤٥٤	٤٤٩
٤٥٥	٤٥٠
٤٥٦	٤٥١
٤٥٧	٤٥٢
٤٥٨	٤٥٣
٤٥٩	٤٥٤
٤٦٠	٤٥٥
٤٦١	٤٥٦
٤٦٢	٤٥٧
٤٦٣	٤٥٨
٤٦٤	٤٥٩
٤٦٥	٤٦٠
٤٦٦	٤٦١
٤٦٧	٤٦٢
٤٦٨	٤٦٣
٤٦٩	٤٦٤
٤٧٠	٤٦٥
٤٧١	٤٦٦
٤٧٢	٤٦٧
٤٧٣	٤٦٨
٤٧٤	٤٦٩
٤٧٥	٤٧٠
٤٧٦	٤٧١
٤٧٧	٤٧٢
٤٧٨	٤٧٣
٤٧٩	٤٧٤
٤٨٠	٤٧٥
٤٨١	٤٧٦
٤٨٢	٤٧٧
٤٨٣	٤٧٨
٤٨٤	٤٧٩
٤٨٥	٤٨٠
٤٨٦	٤٨١
٤٨٧	٤٨٢
٤٨٨	٤٨٣
٤٨٩	٤٨٤
٤٩٠	٤٨٥
٤٩١	٤٨٦
٤٩٢	٤٨٧
٤٩٣	٤٨٨
٤٩٤	٤٨٩
٤٩٥	٤٩٠
٤٩٦	٤٩١
٤٩٧	٤٩٢
٤٩٨	٤٩٣
٤٩٩	٤٩٤
٥٠٠	٤٩٥
٥٠١	٤٩٦
٥٠٢	٤٩٧
٥٠٣	٤٩٨
٥٠٤	٤٩٩
٥٠٥	٥٠٠
٥٠٦	٥٠١
٥٠٧	٥٠٢
٥٠٨	٥٠٣
٥٠٩	٥٠٤
٥١٠	٥٠٥
٥١١	٥٠٦
٥١٢	٥٠٧
٥١٣	٥٠٨
٥١٤	٥٠٩
٥١٥	٥١٠
٥١٦	٥١١
٥١٧	٥١٢
٥١٨	٥١٣
٥١٩	٥١٤
٥٢٠	٥١٥
٥٢١	٥١٦
٥٢٢	٥١٧
٥٢٣	٥١٨
٥٢٤	٥١٩
٥٢٥	٥٢٠
٥٢٦	٥٢١
٥٢٧	٥٢٢
٥٢٨	٥٢٣
٥٢٩	٥٢٤
٥٣٠	٥٢٥
٥٣١	٥٢٦
٥٣٢	٥٢٧
٥٣٣	٥٢٨
٥٣٤	٥٢٩

عدد	عنوان	عدد
١٠٠	ما يبيع قتل تارك الصلاة	١٠٧
١٠١	بيان عدد الخطب	...
...	بيان الخطب التي قبل الصلاة	١٠٨
...	بيان ما يستحب فيه خطبتان	...
...	بيان الواجب من الخطب	...
...	الخطب المخصوصة بالتكبير	١٠٩
١٠٢	بيان الواجب من التكبير	...
...	كتاب الزكاة	١١٠
...	بيان ما يوجب الزكاة	...
...	الاشياء التي تجب فيها الزكاة	...
...	بيان المقدار في الزكاة	...
١٠٤	ما يوجب زكاة الابل وصفتها	...
١٠٤	ما يوجب زكاة البقر وصفتها	١١١
...	بيان ما يوجب زكاة الغنم	...
١٠٥	بيان زكاة الذهب والورق	١١٢
...	ما يوجب الجنس في الزكاة	...
...	بيان ما لا يعتبر به من الحول	...
١٠٦	ما لا يعتريه كمال النصاب	...
...	ما لا يوجب الزكاة فيما اخرجت الارض	...
١٠٧	ما يوجب الزكاة في الثمار	...
...	بيان الارض التي لا تجب	...
...	الزكاة فيما اخرجت	...
...	ما يوجب الزكاة في السلعة	...
...	ما يوجب الزكاة في اقل من النصاب	...
...	بيان اصناف الاموال في الزكاة	...
...	ما لا يجب حمله على صنف في الزكاة	...
...	بيان الاموال التي تجب فيها الزكاة	...
...	بيان ما لا تسقط به الزكاة	...
...	في المبادلة	...
...	بيان ما يوجب زكاة الفطر	...
...	من لا يلزمه اخراج زكاة الفطر	...
...	مقدار صدقة الفطر	...
...	ما يجزى اخراجه من زكاة الفطر	١١١
...	معرفة اصناف اهل الصدقة	...
...	الجزء الثاني من كتاب الخصال	١١٢
...	بيان ما يستحق الفقير	...
...	والمسكين من الصدقة	...
...	ما يستحق به العامل من الصدقة	...
...	بيان ما يستحق به المؤلف	...
...	قلوبهم من الصدقة	...

عدد	ما يستحق به المكاتب في الصدقات	عدد	ما يبيح الافطار في شهر رمضان
١١٤	بيان ما يستحق به	١١٧	من لا يلزمه القضا من اهل التوحيد
...	المجاهدين من الصدقة	...	بيان فرض الصيام وما يفسده
...	بيان ما يستحق به ابن	...	بيان ما يفسد ما تقدم من الصوم
...	السبيل من الصدقة	١١٩	بيان من لا يلزمه الكفارة ممن
...	بيان ما يستحق به	...	افسد صيامه في رمضان
...	الفار من الصدقة	...	من تلزمه الكفارة في سوى رمضان
...	بيان من لا يجوز دفعها	...	بيان احكام الكفارات في الصيام
...	له من الفقرا	١٢٢	بيان الايام التي لا يجوز صيامها
١١٥	بيان ما يعطى كل مستحق	...	بيان احكام الاعتكاف
...	لها منها	١٢٤	بيان ما ابيح للمعتكف من الخروج
...	بيان ما لا يجوز ان يعطى	...	من معتكفه
...	من الصدقة كلهم من اهلها	١٢٤	بيان ما يفسد الاعتكاف
١١٦	بيان من لا يجوز له تفرقة	...	بيان اقسام النذور
...	زكاة ماله بنفسه	١٢٥	بيان الايام المستحب صيامها
...	بيان ما لا يجوز للامام	١٢٦	كتاب الايمان واقسامها
...	جبره على صدقته	١٢٧	بيان اللغو في الايمان
...	كتاب الصيام	١٢٨	كتاب الحج
...	بيان اقسام الصيام	...	بيان ما يوجب الحج
١١٧	ما يوجب صيام شهر رمضان	...	ركان الحج الذي لا يتم الا بها

عدد	بيان القول في العبرة	١٤٨
...	بيان سنن الحج	١٤٩
...	بيان سنن العبرة	١٥٠
...	بيان اقسام الحج	...
١٤٩	بيان المواقيت	١٥١
...	بيان ما يفسد الحج	...
١٥٠	بيان ما يلزم من ترك شيئا من السنن	١٥٢
...	بيان ما يجب فيه بدنة	١٥٣
...	بيان ما الاجزاء في قتله	١٥٤
١٥١	اوصاف المتمتع واحكام القارن	...
...	ما تفارق به المرأة الرجال	...
...	احكام الحيض في الحج	١٥٥
...	بيان ما يجزى في الحج عن الغير	...
١٥٢	بيان ما يستحق به الاجير	...
...	في الحج من الاجرة	...
...	بيان ما يجزى من الهدى	...
...	بيان القول في الضحايا	١٥٦
١٥٣	بيان ما يؤكل من الدما في الحج	...
...	كتاب البيوع واقسامها	١٥٧
...	ما لا يتم البيع الا به واحكام الشروط	...
عدد	بيان ما لا يجوز بيعه وان	١٥٨
...	نظر اليه المتبايعان	...
...	بيان بيع الاعمى واحكامه	...
...	ما نهى عنه من البيعات	...
١٥٩	احكام البيع الذي يتم قبضه	١٥٩
...	بيان ما لا يتم السلم الا به	...
١٥٠	بيان ما لا يجوز فيه السلم	١٥٠
...	بيان احكام الربا	...
...	بيان احكام الاجناس في الربا	...
١٥١	ما يجوز بيعه ولا يجوز رهنه	١٥١
...	بيان ما لا يتم الرهن الا به	...
...	بيان ما يهدر الرهن	...
...	بيان ما يكون الرهن به مضمونا	...
١٥٢	بيان ما يهدر الدين في الرهن	١٥٢
...	احكام عقد المفلس بعد الحجر	...
...	بيان ما يوجب الحجر به	...
...	بيان احكام عقود الصبي	...
١٥٣	بيان احكام الا عجم	١٥٣
...	وعقود المريض وافعال السكران	...
...	بيان احكام الشركة	...

تابع ما قبله

عدد	كتاب الوكالة	عدد
...	كتاب الوكالة	١٥٠
١٤٤	بيان احكام الوكالة ومن لا	١٥١
...	تجوز وكالته في المال	١٥٢
...	ما يفسخ الوكالة واحكام الاقرار	...
١٤٥	بيان ما لا يهدم الاستثنا	...
...	بيان احكام الصلح	١٥٣
...	بيان احكام العارية	...
...	بيان احكام الاجارات	١٥٤
١٤٦	بيان احكام الوديعة	...
...	بيان احكام الفصب	١٥٥
...	بيان ما يوجب الشفعة	١٥٦
١٤٧	بيان ما لا شفعة فيه	...
...	بيان ما لا يدرك الشفعة	...
١٤٨	بيان احكام الاجارات	١٥٧
١٤٩	احكام احياء الموات	...
...	بيان ما يتم به المصرا	...
...	بيان احكام الهبات	...
١٥٠	بيان ما لا يحتاج الى قبض	١٥٨
...	بيان من له الرجوع في الهبة بعد القبض	...
...	بيان ما يتم به الوقف	...
...	بيان احكام اللقطة	...
...	احكام اللقطة ايضا	...
...	كتاب النكاح وما لا يتم الا به	...
...	ما يوجب النكاح من الاحكام	...
...	بيان ما يوجب الوطى	...
...	ما يوجب العقد على المرأة	...
...	ما يوجب الوطى من الحرام	...
...	بيان ما يحرم من النساء	...
...	بيان ما لا يحل من وطى الحلال	...
...	احكام الاولياء في النكاح ومن	...
...	لا تجوز ولايته	...
...	ما يوجب الوطى بملك اليمين	...
...	من لا يجوز نكاحه من الشركات	...
...	بيان احكام اهل الشرع	...
...	ما يجزى من حضور الرجال في النكاح	...
...	ما يكمل به المهر وما يبطله	...
...	ما يجوز على الزوج من غير اذنه	...
...	احكام النشوز والعقود الفاسدة	...

عدد		عدد	
١٥٨	ذكر ما يحرم النكاح	١٦٩	ما يوجب النفقات
١٥٩	ما يوجب المس بالمهر	...	ما يوجب النفقة على المنفق
...	احكام العيوب التي تقع بها الفسخ	١٧٠	احكام الحضانة
...	ذكر العيوب التي في الرجل	...	كتاب الجنايات واقسامها
...	لخضال التي تقع بها الفرقة	١٧١	اقسام القتل
١٦١	احكام المصداق والمنفعة	...	احكام الجنايات وصفاتها
...	واحكام الطلاق	١٧٢	ما يجب فيه القصاص
١٦٢	الفاظ الطلاق واحكام	...	ما يبيح قتل الحر بالعبد
...	الخلع والرجعة	١٧٣	احكام دية الخطا والعمد
١٦٣	طلاق الحرة والامة	...	ما تكون منه الديات
...	احكام الايلا وما يكون به موليا	...	احكام الديات من البقر والغنم
١٦٤	ما يوجب الظهار والكفارة فيه	١٧٤	احكام الديات من الذهب
...	ذكر الرقاب في الكفارة	...	ما لا تحمله العاقلة
١٦٥	صفة الرقية في الكفارة	...	ما يوجب الكفارة من القتل
...	احكام اللعان	...	احكام جنابة المرأة
١٦٦	احكام الولد ونعته	١٧٥	احكام جنابة العبد والصبي
...	ما يوجب العدة والاستبراء	...	والمجنون والاعمى
١٦٧	اقسام العدة	...	صفة الجراحات في الراس
١٦٨	ما يوجب عد تيب	...	والجسد وبيان الارش
...	ما يقع به التحريم في الرضاع	١٧٧	بيان ما في الرجل من الدية

عدد	
١٧٨	بيان ما في المرأة من الدية
...	واقسام الديات
١٧٩	بيان اشر الجنايات التي لا تجرح
١٨٠	احكام القسامة
...	كتاب الحدود وما يوجب
...	الجلد على الزنا
١٨١	ما يوجب الرجم وما
...	يوجب حد القذف
١٨٢	ما يوجب القطع في السر
١٨٣	ما يوجب الحد في الاشر
...	احكام حد المحاربة
...	واحكام المحاربين
١٨٤	احكام المرتد
١٨٥	ما يوجب اقامة الحدود
...	ذكر بيان ما يوجب فرض الجهاد
...	ذكر بيان قتال اهل الحرب
١٨٦	ذكر بيان احكام الجزية على اهل الذمة
...	ذكر احكام قسم الغنمة
١٨٧	بيان احكام قتال اهل البغي
...	بيان ما يوجب نكاح البغاة

عدد	
١٨٨	ذكر بيان ما يوجب الامامة والقيام بالعدل
...	ذكر بيان ما تنتم به الامامة
١٨٩	ذكر بيان ما تبطل به الامامة
١٩٠	ذكر بيان احكام الحاكم
١٩٢	ذكر بيان ما يبطل حكم الحاكم
...	ذكر بيان احكام الكتاب من القاضي الى القاضي
...	ذكر بيان احكام الشهادات
١٩٤	ذكر بيان من لا يجوز شهادته على كل حال
١٩٤	ذكر بيان احكام الشهادة على الشهادة وما تقبل به الشهادة
١٩٥	بيان ما لا يجوز فيه يمين على المدعى
١٩٦	بيان احكام البينات في الدعاوى
١٩٨	ذكر بيان احكام العتاقات
...	ذكر بيان ما يحل اكله من الحيوان
١٩٩	ذكر بيان احكام الذبايح
٢٠٠	ذكر بيان ما يحل اكله من غير ذكاة
...	ذكر بيان احكام الصيد
٢٠٢	ذكر بيان احكام الاطعمة والاشربة
...	ذكر بيان ما يكون منه الخمر والنبيذ
...	ذكر بيان ما يحل من النبيذ وما لا يحل
٢٠٤	كتاب الفرائض واصولها

عدد	
٢٠٤	بيان الذي يستحق به الميراث
...	بيان من لا يسقطون بحال مع سلامة الحال
٢٠٥	ذكر بيان الفرائض المحدودة
...	ذكر بيان من له النصف
٢٠٦	ذكر بيان من له الربع ومن له الثمن
...	ذكر بيان من له الثلثان
٢٠٧	ذكر بيان من له الثلث ومن له السدس
٢٠٨	ذكر بيان من يجب الجدة والجداات
...	ذكر بيان من يجب ولدا لابن عن الميراث
٢٠٩	ذكر بيان من يجب الاخوة والاخوات من الاب
...	ذكر بيان ما يسقط فرض الاخوة والاخوات
٢١٠	ذكر بيان من يجب الاخوة للام
...	ذكر بيان ترتيب العصباء
٢١١	ذكر بيان من يعصب اخته
...	ذكر بيان عدد ذوى الفروض
...	ذكر بيان الرد على ذوى الفروض
٢١٢	ذكر بيان ميراث الخنثى
٢١٣	ذكر بيان ميراث الرحم الذي لا فرض له
...	ذكر بيان ترتيب ذوى الارحام
٢١٤	ذكر بيان ميراث المفقود واحكامه

ذكر بيان القول في ميراث الغرق والهدفا	٤١٧
ذكر بيان القول في ميراث الحمل	...
ذكر بيان القول في ميراث المجوس	٤١٨
ذكر بيان من لا يرث ولا يورث	...
ذكر بيان المحجب	٤١٩
ذكر بيان القول في ميراث الجنس	...
كتاب الوصايا	...
ذكر بيان ما يوجب الوصية لذوي القربي	...
ذكر بيان ما يوجب تمليك الوصية	٤٢٠
ذكر بيان اجازة الوصية باكثر من الثلث	...
ذكر بيان ما يوجب ادخال ذوى القربى	٤٢١
بيان ذوى القربى الذين تجب لهم الوصية	...
بيان ما يستحق به القريب من الوصية الواجبة	٤٢٢
ذكر بيان ما يوجب القيام بالوصية	٤٢٣
ذكر بيان من لا تجوز الوصية اليه	...
ذكر بيان احكام المضاربة	٤٢٤
ذكر بيان احكام الحوالة	٤٢٥
ذكر بيان احكام الضمانات	...
ذكر بيان ما لا ضمان على متلفه	٤٢٦
ذكر بيان احكام العبد الماذون له	٤٢٨

عدد ٢٨ ذكر بيان احكام القسمة فيما جاز وما لا يجوز

تمت الفهرست

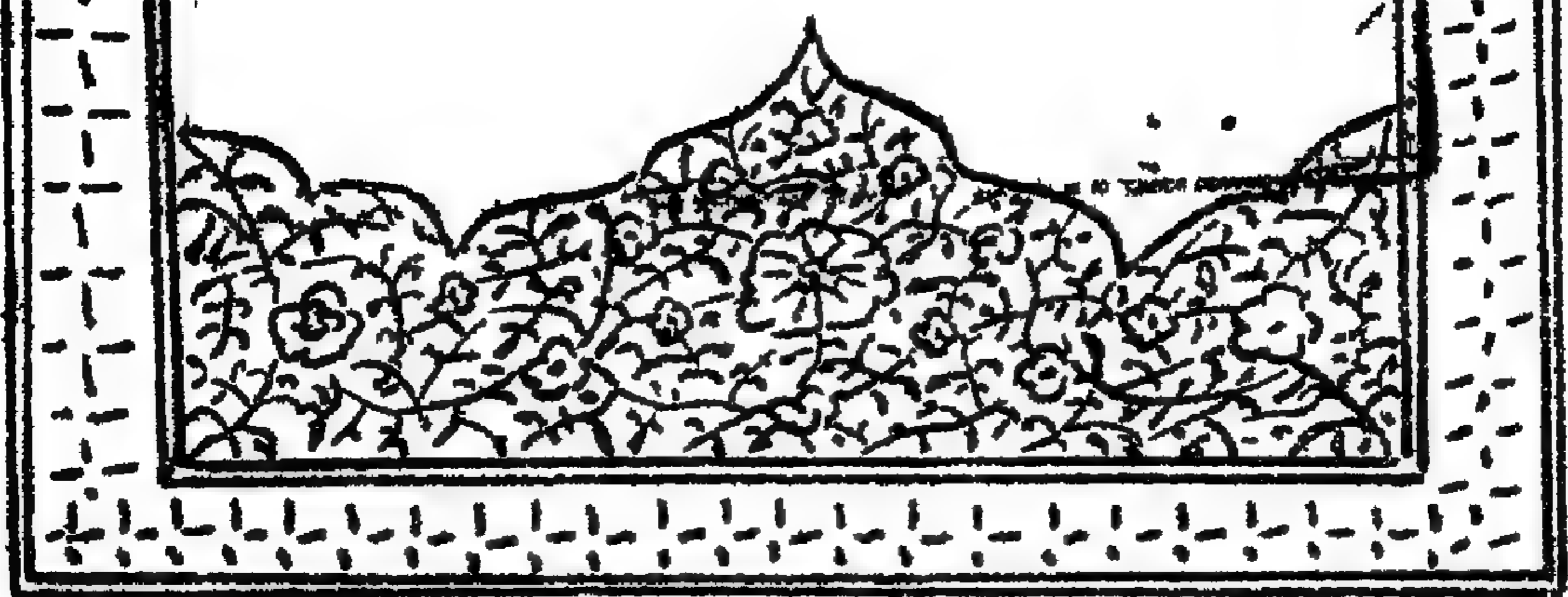
والحمد

لله

م

بِقَلِّ حَسَنِ حَلِيِّ الشَّهِيدِ الْعَنَانِي

هكذا
كتاب مختصر
الخصال للعالم العلامة
الشيخ ابواسحاق
ابراهيم بن قيس
رحمه الله تعالى
ونفعنا به



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الممن علينا بالتخديد قبل معرفتنا به
و صلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم
تسليما * قال أبو إسحاق إبراهيم بن قيس أما
نحن فلنبين لمن قصرت همته عن تأليف
الشرعية في الدين وعجز فهمه عن إيضاح منهج
المؤمنين وكسلت جوارحه عن تقييد أثر المسلمين
وقوى في طلب الفضل عزمه فأقام الأعوجاج
وبسط في أعمال البر جوارحه فأوقد السراج وحقيق
على من من الله عليه بالنعم من أتيان الحكمة أن
يؤدي من حق الله ما افترض عليه بالرهوا وليس
لنجد يدرك بالمني ولا طلب الآخرة بالهويناء ولن
يراهن العيوب إلا الله ومنه نسل التوفيق والارشاد
لذا أنه على ما يشاء قدير قال أبو إسحاق العالم

احق بان يبدا بتاديب نفسه وعرفان مصلحته
 ومفتقر الى عقل كامل وحلم وافر وورع مفيد ولب
 رصين ونية في ذات الله صادقة وتام العلم والعمل
 به مع ذهن حاضر بعلم عبارة الالفاظ ومصالح العباد
 موجزة حافظة مع بلوغ القاير وافهام السامع
 ويبتدى كل امر ذي بال بحمد الله والصلاة على نبيه
 محمد صلى الله عليه وسلم ويجعل دهره اثلاثا ثلثا
 لمرقده وثلثا لمعاشه وثلثا لمعاده وهي احق
 باهتمامه ووقت مرقده صدره من ليله وساعة
 من نهاره قبل الزوال في غير الشتاء ويطلب المعاش
 فيما يعلم انه غير شاغل له فيما اذا كرله فقد
 تكفل الخالق برزق عبادته ويجعل معاده اثلاثا
 درس علم عند خلوته وحضور ذهنه ودرس قرآن
 في وقته عند وحشته ودرس ادب عند فراغه
 من طلب معاشه ويخلط ذلك بنوادر العرب من
 الحكمة والشعر ليريج بذلك قلبه ووقت التلاوة حين
 الصبح الى الشروق والصلاة في اوقاتها ويتجدد لث
 مشروحا في هذا الكتاب ان شاء الله والصيام والصلاة
 في محبته عامر بجميع اوقاته ويقتصر ويجتري من التلاوة
 بجزء من القرآن في كل يوم والله الموفق للخير ذا طلبه
 ولن طلبته التعليم وما يقيم به النفس من الرزق

ويجعل التزويج عند البلوغ ولا يصيانته الا بهما ولا
 غنى عن مسكن وخادم ولا يطلب من ذلك الا الكفاية
 ولا يطلب من هذين النوعين شيئا لرزينة ولا لذخيرة
 ويكون ما انفق لمصلحته الذما ابقى لذخيرة ويكون
 لتلاوته متديرا وفي صلاة قانتا وفي صيامه عفيفا
 وفي كسبه محتلا وفي جميع اموره مميزا فان قاد فلا
 يعتق وان ساق فلا يؤجل ولا يطلب العلم للقضا ولا
 الفضال للجزا ولا القرآن لامامة الوري ويصل احرامه لغير
 الشنا ويرعى العشيرة لغير المستا ويرى باخوانه من اهل
 الولا ويعف عن القضا ويذرى الحساد والحقا ويكون
 عن الاعداء حذرا ولا يبداهم بقبح ابداء ويكون
 للهوف مغنيا والمظلوم معين بلا تغدى وللجار
 حارسا لسانه محتلا للادى وعن عورته مغطيا ولما له
 صائنا وعن المزاح والمرء الاهيا وعن اعمال الرينة بعيدا
 وعن الحرص مقيدا وعن المروءة حريصا وعن دينه محاسبا
 وفي المشورة ناصحا ولذات الله في ذلك مريدا ولذوى
 السن موقرا وبالاطفال رحيمًا ولجميع الخلق منصفًا
 وللعلماء متواضعا وعن اهل الرب بعيدا وعن فعل
 القبح مجتنبًا وعلى الحيابة مزورا وبين جميع الناس
 مصليا ولمرضات الله في ذلك قاصدا وعن الطمع
 نزيها ولما له في ذات الله ياذل ولا وساخ غاسلا

وعن عيوب الخلق كافا ولو الدير بارا وبالا امر
 بالمعروف والنهي عن المنكر فاعلا ونجوارحه مقيدا
 ولقوله ووعد موافيا ولا يعاده للشر مخلفا وعن
 الكبير عاريا ومن كل خلق حسن كاسيا ولذكر الله
 مديما وللصلاة مع الجماعة محافظا وللزكاة دافعا
 ولعشرة البعيد والقريب مقبلا ولله راجيا وعن
 طالب المخلوق آيسا ولا يسير بين الملاء حاسرا ومبعدا
 للحناء ويكون للاسرار كاتما وفي امال الدنيا مقصرا
 وفي الاحكام عادلا وعلى من يساله مقبلا ولوجهه
 طليقا وعن السفهاء وكلام القبيح عبوسا وفي الخير
 حريصا وفي الولاية مهديا وعن استماع القبيح اصما
 وعن التعجب والفخر ساكنا وعن المشي في غير
 البر مكبلا وعن الضحك واللهو والكذب اعجما
 وللأمانة مؤديا حافظا وللمساجد لازما وللسوق
 في غير حاجة محتثا وبالحق مجيبا ولمنطقه مقيدا
 حافظا فان رزق ما لا فليكن له عامرا وان كثر
 فليجعله بايدي البشر وان وسع الله عليه في
 الرزق فليتخير ما يرجو افيد النما وان احترف فيها
 معه فلا يرى طالبا ولا عارضا لغير تغارض وقضا
 ويسمح في البيع والشرا ولا يمدح ولا يذم في الاخذ
 والعطا ويحتثب المشوش والمعيوب في دوران

البرى ولا يبيت دون اهله الا من ضرورة لا يمكنه
 منها المنجا ويترك ما لا يعنيه في جميع الاشياء ويلزم
 الصمت ينال به الدرجات العلى وتحلم فان الحكم من
 افعال النبلا ولا يتصنع مثل الامراء ولا يتبداه مثل
 العبيد والغوغا ويحجب افعال السامسة والصيادلة
 فذلك شغل وعناء ولا يكون في الكانوت يلهى بالكذب
 عند الخلاء واجعل مكان ذلك درس علم وتاليف الحكم
 وان كان لا بد من سفر فيتخير الرفقا ويصحب النبلا ويعد
 الزاد والوعاء والمغسل والسقا ويرفع عن رفقاءه الاذى
 ويحمل الثقل عنهم والاذى ولا يطلب الاثرة عليهم في
 البيع والشراء والاخذ والعطا والماكل والابتداء وان
 نزل به ضيف فليظهر له البشر قبل القراء ولا يسمع منه
 على عياله ضجرا ولا وعثا فان ذلك مع الدخيل جفنا
 وان انعم الله عليك فلتكن حذرا من زوان النعماء وان
 نالك بوس فلا تقطع من خالك الرجاء ولا تشرحاسدا ولا
 متقنعا ان قعد وان مشى ولا تنتكى في المجلس بين الملا
 من غير ضرورة * ابتداء الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كلت الالسن عن صفته والفكر عن
 عظيمته والعقول عن ادراك كيفيته احكاما على
 نعمته السابغة واياديه الفاضلة ومواهبه الكاملة

واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ
 ابو اسحاق لبراهيم بن قيس اما بعد فقد دعاني
 الى تصنيف هذا الكتاب خشية انطاس اصول الاباضية
 لقلة انتشارها في الامصار وتقييدها في الاسطار وخيفة
 الرغبة عنها في معقل الدعوة الاصلية باهوا الشافعية
 والحنيفية لشهرتها في الآفاق وظهور اهلها الفساق
 لاني رايت بعض متفقي اهل زماننا هذا من اهل دعوتنا
 ونظرت في اثر الاخرين ممن ينتحل مذهبنا وشاهدت
 قوما من ينتهي لدينا زاعغت بهم الاهوا عن قصد
 السلف الصالح في تحن القوامع الغفلة لبعضهم عن
 اصول دينهم واختيار مذهبهم بالاخلاف قاصدا
 يوجب الوقوف عنهم فلما خشيت هؤلاء وامثالهم ان
 يزيغوا بما استخفوا به من الخلاف ويستميلوا به
 قلوب الضعاف صرفت عناني الى تصنيفه لترسخ الاصول
 في اماكنها ويتعلق بها اهل دعوتها ويرغب فيها من اكثر
 النظر فيها وقد نظرت في بعض تصانيف اهل مذهبنا
 فاذا هو علم منشور ولا تؤدي المسئلة الا معنى واحدا
 غير شامل لاصول العلم مفتقر الى النظر في جميع الكتب
 فجعلت كتابي هذا مختصرا موجزا وفصلته ابوابا وجعلت
 كل كتاب منه خصالا ليسهل على المتعلم حفظه ويقرب

اليه فهمه ويزيد العالم نباهة في قلبه وتقوية في علمه
وبصيرة في دينه وضمنت من جميع اصناف الفقه في
الدين وبدأت في اوله بذكر ما لا يسع جهله فانه معقل
الدين ونصاب الفقه فلا يهتدى اليه الا من عرفه ولا
يضل الا من جهله وهو ما اجتمع ائمة المسلمين على توقيف
ذكره وبيانه في الكتاب والسنة الماثورة ولم يشيعوا
التنازع فيه بل اوقعوا اسم الضلالة لمخالفيهم فيه ثم
اتبعته ساير ذلك صنفا صنفا ترتيا حسنا وذكرت فيه
اشارة مما حضرني من تنازعهم فيما يجوز التنازع فيه
على سبيل الاجتهاد والاستحسان طلبا لاصابة
العدل والاحتياط في ذلك ان شاء الله فتجد بيان ذلك
حيث اقول في اي مسألة كذا وكذا على قول اصحابنا فقط
او على قول فقط وقد قيل فيه كذا وكذا من غير تسمية
لقائله جدا ولربما افضيت مسألة من ذلك قياسا على
قولهم ولست ادرى قد نص عنها احد منهم ام لا ولقد
صنفت كتابي هذا على اصولهم ولست ادرى نص ذلك
احد منهم فمنه ما نصت به اثارهم ومنه ما لم اجده
فيه نصا مما لا بد ان قد قالوا فيه وما العسى ان يقولوا
فيه فاقواه قياسا على اصولهم والله اسأله التوفيق
والتسديد بمنه وكرمه وهو حسبنا ونعم الوكيل
كتاب ما لا يسع جهله

باب ذكر ما لا يسع جهله على حال من الاحوال
 قال ابو اسحاق ابراهيم بن قيس وعلى كل بالغ عاقل معرفة
 ثلاثة اشياء سمعها اولم يسمعها خطرياً له ذكرها امر لا
 احدها معرفة الله تعالى انه ليس كمثله شئ الثاني معرفة
 النبي صلى الله عليه وسلم رسولا الثالث ما جاء به محمد
 حقاً مجلداً فمن جهلها او جهل شيئاً منها كان مشركاً الا
 من كان على دين احد الانبياء بشرائع الاسلام فواسع له
 جهل معرفة محمد وما جاء به حتى ياتي السماع به والحجة
 قال ابو اسحاق وهذه الدعوة التي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يدعو اليها اهل الشرك ويخرج المستجبين
 لها من الشرك الى الايمان ويتولى على ذلك ما لم يحدث
 حدثاً قولاً او فعلاً يزيل عنه اسم الايمان

باب ذكر بيان ما لا يسع جهله
 عند السماع او خطر البال قال ابو اسحاق وسبع عشرة
 خصلة واسع جهلها ما لم يسمعها او يخطر بباله ذكرها
 فان جحد شيئاً منها او شك فيه بعد ذلك كان مشركاً
 احدها معرفة اسماء الله تعالى سوى الله كالرحمن والقدير
 والمهيمن والثاني معرفة احد صفاته سبحانه كالنور احد
 الخالق والرازق والرحيم والحكيم ومخبر ذلك الثالث
 جملة الملائكة عليهم السلام ربي العالمين معرفة احوال
 الملائكة المسمين في كتاب الله والخامس جملة الانبياء

صلوات الله عليهم والسادس معرفة احد الانبياء المسبين
 في كتاب الله والسابع جملة كتب الله تعالى والثامن معرفة
 كتب الله المسماة في كتاب الله والتاسع معرفة شئ من القرآن
 والعاشر معرفة الموت والحادي عشر معرفة البعث بعد
 الموت والثاني عشر معرفة الساعة باحدا اسمائها والثالث
 عشر معرفة الحسن والرابع عشر معرفة ثواب الله باحد
 اسمائه وهو الجنة والخامس عشر معرفة عقاب الله باحد
 اسمائه وهو النار والسادس عشر معرفة ان ثواب الله
 لا يشبهه ثواب في الدنيا والسابع عشر معرفة ان عقاب
 الله لا يشبهه عقاب في الدنيا قال ابواسحاق وقد وجد
 في بعض كتب المسلمين ما يدل على انه لا ينقطع عذر الشاك
 في شئ من هذا الباب حتى يذكر عنده دون خطر البكال
 وينبغي ان يكون لاصحابنا في هذه المسئلة قولان
 والله اعلم بالصواب

باب ذكر بيان اقسام الاحكام المحكوم فيها
 من الكتاب والسنة قال ابواسحاق وكل محكوم فيه فمحل
 اربعة اقسام فمنها منصوص بذكره وحكمه مصرح
 في الكتاب ومنها منصوص بذكره وحكمه في الكتاب
 غير مصرح به ومنها منصوص بذكره وحكمه في السنة
 الماثورة دون ذكره فاما المنصوص بذكره وحكمه في
 الكتاب مصرح به فضر بيان مأمور به ومنهى عنه فالماور

على ثلاثة اوجه احدها مصرح بفرضه كالامر به نحو
الصلاة والصدقة والزكاة والصيام في رمضان والحج
والقبلة وما اشبه ذلك فواسع جهل معرفته وفرضه
قبل قيام الحجة فمتى قامت الحجة فجعله بشك او جحود كان
مشركا مثاله ان تقوم الحجة عليه بان الله تعالى امر بالصلاة
وفرضها فان صدق والا كان ضالا مشركا والوجه الثاني
مصرح بالامر به ندبا وارشادا كقوله تعالى اذا تدابرتهم
الى اجل مسمى فاكتبوه وقوله واشهد واذا نتبايعتهم وكاتبتم
ان علمتم فيهم خيرا وما اشبه ذلك فواسع جهل الامر به
وندبه قبل قيام الحجة فيه فمتى قامت عليه فيه فجعله
بشك او جحود كان مشركا مثاله ان تقوم الحجة عليه بان
الله تعالى امر بالاشهاد عند البيع او نذب الى فعله فان
صدق والا كان مشركا ولو انه صدق بذلك لكن تكلم
فيه بخلاف قول المسلمين فقال الاشهاد عند البيع فريضة
من تركها كان ضالا وبتركه لزمه الضلال بتكلمه بغير
الحق فيكون ضالا منا فقا ولم يستحق اسم الشرك لانه لم
يكذب بالتنزيل صريحا وسواء قال ذلك متأولا او جاهلا
به وان قال الاشهاد عند البيع فريضة بجهل فقط فقد
لزمه الضلال ايضا كذلك بتكلمه فيه بما لا يعلم فاما ان
قال ذلك فريضة بعلم او اجتهاد غير قطع لم يصب ضالا
حتى يقطع على معينه فليلزمه حينئذ الضلال والوجه

الثالث مصرح بالامر بتخيير او اباحة كقوله تعالى واذا
 حللتم فاصطادوا وقوله فاذا قضيت الصلاة فانتشروا
 في الارض فاذا تطهروا فانقذوا من حيث امركم الله وما اشبه
 ذلك فواسع جهل الامر به و اباحته قبل قيام الحجة عليه
 فيه فمضى قامت الحجة عليه فجعله بشك او جود كان ضالا
 مشركا مثاله ان تقوم الحجة عليه بان الله عز وجل امر
 بالاصطياد بعد الاحلال او اباحة فان صدق والا كان
 مشركا ولو انه صدق بذلك ولكن تكلم فيه بخلاف قول
 المسلمين فقال الاصطياد بعد الاحلال فريضة كان ضالا
 منافقا وسواء قاله قطعا على معينه او راي او اجتهادا
 متاولا في ذلك جاهلا بتكلمه بخلاف الحق وكذلك ان
 قال ندبا وقطع على معينه او قال ندبا فقط بجهل لزمه
 الضلال بتكلمه فيما لا يعلم فاما ان قال الاصطياد بعد
 الاحلال نذب بعلم وتاويل راي او اجتهادا غير قطع لم
 يصب ضالا لا حتى يقطع على معينه فيلزم الضلال حينئذ
باب ذكر بيان المنهي عشر في كتاب الله صرحا
 قال ابو اسحاق المنهي عنه في كتاب الله صرحا وجهان مصرح
 بتحريمه كالميتة والدم ولحم الخنزير والربا والزنا وتزويج ذوات
 المحارم كالام والابنت ونحوها وما اشبه ذلك فواسع جهل
 معرفة المنهي عنه وحرمة قبل قيام الحجة فيه فمضى قامت
 الحجة عليه فمضى بشك او جود كان ضالا مشركا مثاله

ان تقوم الحجة عليه بان الله تعالى نهى عن الزنا وحرمة
 فان صدق والا كان ضالا مشركا والوجه الثاني مصرح
 بالمنهى عنه فقط مقطوع على حرمة باجماع من المسلمين
 مختلف في عظمه امن كباثر الذنوب ام من صفاتها كقوله
 تعالى لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم الآية وقوله تعالى
 ولا يغتب بعضكم بعضا ولا تمنوا ما فضل الله به
 بعضكم على بعض وما اشبه ذلك فواسع جهل معرفته
 والنهى عنه قبل قيام الحجة عليه فحتى قامت الحجة عليه
 فجهله بشك او جحود كان مشركا مثاله ان تقوم الحجة عليه
 بان الله تعالى نهى عن الغيبة فان صدق والا كان مشركا
 فاما معرفة حرمة فحتى جهله بعد قيام الحجة كان ضالا
 منافقا ومثاله ان تقوم الحجة عليه بان الله حرم الغيبة
 فان صدق والا كان ضالا منافقا ولو انه صدق بذلك
 لكن تكلم فيه بغير علم ووجه كان ضالا منافقا مثاله
 ان يجد رجلا دخل بيتا بغير اذن مولاه فامضا عليه
 الضلال بغير علم ووجه قبل الاصرار فيلزمه الضلال
 بتكلمه فيما لا يعلم لان هذا ما اختلف المسلمون في عظمه
 الا ان يكون من اهل العلم والاستنباط في ذلك فلا يلزمه
 ضلال بتاويله في ذلك حتى يقول كل الذنوب كبار ثم تاولا
 او جاهلا فلوانه وجده يعمل ذلك الذنب الذي اختلف
 فيه المسلمون في عظمه فاصر عليه ثم امضا عليه الضلال

بعدم اوجهل كان مصيبا لان الاصرار على الصغيرة كبير
 باجماع فان وحده يعمل كبيرا باجماع ثم امضا عليه الضلال
 بعلم ثم ادعائه ^{يعلم انه} قد اصاب موقع الحق فيه كان مصيبا
 وكذلك ان امضا عليه الضلال بجهل كان جائز له ما لم
 يدع انه ^{يعلم انه} قد اصاب موقع الحق فيه فحينئذ يلزمه الضلال
 بادعائه عالم يعلم وبالله التوفيق *

باب ذكر بيان المنصوص بذكره وحكمه في الكتاب
 من غير تصريح * قال ابو اسحاق وذلك ضربان احدهما
 ما مور به كقتال الفئة الباغية من اهل القبلة والامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر من اهل القبلة والولاية لمن عمل
 بصفة اهل الايمان بعينه والبراءة لمن ركب شيئا من الكبائر
 من اهل القبلة بعينه وغسل الرجلين في الوضوء ونحو
 ذلك مما اجمعت عليه المسلمون على الامر به وفرضه في الكتاب
 وقد خالفهم فيه بعض اهل القبلة عناد افواسع جهل معرفة
 الامر به وفرضه قبل قيام الحجّة عليه فماتت الحجّة
 عليه فيه فجعله بشك او جمود كان ضالا منافقا والذين
 عاندوا المسلمين قالوا ان الله تعالى امر بالمسح لها دون
 الغسل لانه عطف بها على الراس لقوله تعالى وامسحوا
 برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فالحجّة عليهم الباهرة فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الصحابة على وجوبه
 والعمل به وكذلك من بعدهم الى عصرنا هذا والضرب

مسألة ان مقتضى الحجّة
 عليه بان الله تعالى امر
 بالغسل في الحجّين ففعل
 الرسول صلى الله عليه وسلم
 والمنافقون

الثاني منهي عنه باجماع المسلمين مع القطع على تحريمه
 مما قد خالف فيه بعض اهل القبلة كولاية الراكب الكبار
 من اهل القبلة وتسميته بالايمن او بالشرك ونفى اسم
 الكفر عنهم والنفاق وتسميتهم اهل الشرك بالنفاق ونكاح
 الزانية والمجوسية والضمة والنظرة وما اشبه ذلك
 فواسع جهل معرفة المنهي عنه وحرمة قبل قيام الحجّة فيه
 فتى قامت الحجّة عليه فجعله بشك او جحود كان ضالاً منافقاً
 مثاله ان تقوم الحجّة عليه بان الله تعالى نهى عن نكاح
 المجوسية او حرمة فان صدق والا كان ضالاً منافقاً ثم
 ينقسم هذا الضرب قسمين احدهما كبير مجتمع على عظمه
 كتسمية اهل الكبار من اهل القبلة بالشرك او بالايمن
 ونفى اسم الكفر عنهم والنفاق ونكاح المجوسية والزانية
 العلنة ونحو ذلك والقسم الثاني صغير وقد قال بعض
 اصحابنا هو كبير ولم يقطع احد من اهل القولين على معينه
 بل قاله رايًا واجتهادًا وذلك مثل النظرة والضمة واللطة
 والكذبة الخفيفة وما اشبه ذلك مما ليس فيه وعد
 مقطوع على معينه وقد ذكرنا فيما تقدم بيان القول فيمن
 تكلم في هذا القسم بعلم او جهل فاجزأ عن اعادتها هنا والله
 باب ذكر بيان المنصوص بذلك وحكمه
 في السنة الماثورة وذلك ضربان مأمور به ومنهي عنه
 فالما مأمور به على ثلاثة اضرب احدها مقطوع على الامر به

وفرضه في السنة باجماع المسلمين نحو غسل الجماع وغسل
النفاس وغسل الحائض وغسل الميت وتكفينه ودفنه
والصلاة عليه والاستنجاء من البول والغائط مع القدرة
عليه والصلاة في السفر ركعتين وزكاة الفطر ورجم المحصن
الزاني وقتل المرتد وكفارة الواطئ في شهر رمضان وميراث
الجدة وبنت البنت مع الابنة وما اشبه ذلك فواسع جهل
الامر به وفرضه قبل قيام الحجة عليه فميت الحجة عليه
فجهله بشك او جحود كان ضالامنا فقام مثاله ان تقوم
الحجة عليه بان الله تعالى او الرسول امر وفرض غسل الجماع
فان صدق والا كان ضالامنا فقام الضرب الثاني مقطوع على
الامر به ندبا مختلفا في فرضه كصلاة الوتر والمضمضة
والاستنشاق في الوضوء والاذان والاقامة وما اشبه ذلك
فواسع جهل الامر به وندبه قبل قيام الحجة فيه فميت
الحجة عليه فجهله بشك او جحود كان ضالامنا فقام مثاله
ان تقوم الحجة عليه بان الله تعالى او الرسول عليه السلام
امر بالاذان والاقامة وندب الى فعلها فان صدق والا كان
ضالامنا فقام وقد تقدم بيان القول فيمن تكلم في فرضه بعلم
او جهل فيما ندب اليه في كتابه فاغنى عن اعادة هاهنا الوجه
الثالث مامور به مقطوع على ندبه غير مفروض باجماع قطعاً
ركعتي الفجر والسواك وصلاة التراويح في شهر رمضان
وصيام عاشوراء وما اشبه ذلك فواسع جهل الامر به

ونذبه قبل قيام الحجة فيه فمضى قامت الحجة عليه فجهله
 بشك او جحود كان ضالا منا فقام مثاله ان تقوم الحجة عليه
 بان الله تعالى او الرسول عليه السلام امر بركعتي الفجر ونذب
 الى فعلهما فان صدق والا كان ضالا منا فقام بذلك لكنه تكلم
 فيه بخلاف قول المسلمين فقال ان ركعتي الفجر فريضة بجهل او
 تاويل كان ضالا منا فقام سواء كان قاله قطعا على معينه او
 راي او اجتهادا بتكلمه بغير العلم والحق واما المنهى عنه في
 السنة الماثورة فمقطوع على حرمة باجماع كمنكاح المتعة
 والمرأة على عمتها وخالتها والحالة والعمة ونحوها من الرضاة
 والصلاة في موضع نجس وصيام الفطر والاضحى وقتل النساء
 والصبيان من المشركين ما لم يعينوا على القتال وما اشبه ذلك
 فواسع جهل معرفته المنهى عنه وحرمة قبل قيام الحجة فيه
 فمضى قامت الحجة عليه فيه فجهله بشك او جحود كان ضالا
 منا فقام مثاله ان تقوم الحجة عليه بان الله تعالى والنبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة او حرمة فان صدق والا
 كان ضالا منا فقام والله اعلم وبه التوفيق

باب آخر فيما لا يستوعب جهله

قال ابو اسحاق وقد تقدم الاجماع فيما لم يذكر فيه نص مقام
 السنة الماثورة في وجوب العمل والعلم فمن ذلك ما اجتمعت
 الامة عليه ان الجديرث ما لم يكن الاب وان الاخوة للاب
 يرثون ما لم يكن اخوة لامرؤا اب وان المملوك لا يرث بحال

وان الجدة لا ترث مع الامر وان الاخوة من الام لا يرثون
مع الاب وان علا ولا مع الولد وان سفل ونحو هذا كثير
في الميراث ومن ذلك ان الحائض والنفسا ليس عليهما
اعادة الصلاة وان شارب الخمر عليه الحد وما اشبه ذلك
فواسع جهل معرفته قبل قيام الحجّة فيه فتمت الحجّة
عليه فجهله بشك او محو كان ضالامنا فقام مثاله ان
تقوم الحجّة عليه بان الله تعالى حكم بان لاميراث للجدة
مع الامر وان لا اعادة على حائض ولا نفساء من صلاة او
انه حكم او امر او فرض ان يحده شارب الخمر فان صدق والا
كان ضالامنا فقام قال ابو اسحاق المسلمون الذين نذكركم الاباضية

باب القول في الاجماع

قال ابو اسحاق واجماع المسلمين على ضربين احدهما الاجماع
من جهة النص والتوقيف كفرض الصلاة والوضوء والصيام
والزكاة والحج والجهاد وقتال اهل البغي من اهل القبلة والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر والولاية والبراءة وتسمية اهل
الكبائر بالكفر والنفاق ونفي اسم الشرك عنهم وفرض
الختان للرجال ونحو ذلك فلا يجوز خلافه فمن خالفه كان
ضالاً والضرب الثاني من جهة الاستدلال والاجتهاد
وينقسم على ضربين احدهما لا يجوز خلافه وذلك ما اجمع
عليه اهل القبلة جميعا نحو اجماعهم على ان الله تعالى قد يم
لا شيء كالا شياء وان لا شيء بجسم ولا عرض وعلى توريث الجد

ونحوه من اهل الميراث مما لا نص فيه وعلى ان من حلف ان
 لا ياكل لحما اكل سمكا انه لا يحنث وما اشبه ذلك مما اجمع
 المسلمون ومخالفوهم فيه فلا يجوز خلافه كالاول الضرب
 الثاني يجوز خلافه لمن كان مستنبطا للقول متاولا على
 سبيل الاجتهاد ما لم ياذن بتخطة فيه والا فضل اتباعهم
 فيه وذلك ما كان راي المسلمين فيه متفقاً وليس باجماع من
 اهل الصلاة وذلك نحو اجماعهم على توريث الارحام واسقاط
 ميراث الولاء وجواز بيع امهات الاولاد ووجوب الكفارة
 على القاتل عداو على تارك الصلاة وتخريم الزوجة على الزوج
 اذا وطئها في الحيض وقد وقف فيه بعضهم لم يحرمها ولم
 يحللها فينبغي ان تكون مسألة خلاف بينهم وعلى الربا فيها
 عدا النسية وما اشبه ذلك واما من لم يكن من اهل العلم
 والاستنباط فلا يجوز ان يتكلم فيه وعليه ان يقلدهم فيه
 فان عمل بخلاف قولهم لم يصب ضلالا حتى يتكلم فيه بخلاف
 قولهم على سبيل الجهالة والله اعلم وبه التوفيق *
باب ذكر بيان المنصوص بعني حكيم من غير
 قال ابواسحاق وذلك ضربان احدهما معلول مختلف في حكمه
 عند وروده فاما القول فيه بخلاف في وجوب العمل به عند
 صحته على الصفة فجمع عليه لا يحل خلافه والضرب الثاني
 فرع معلول مختلف في حكمه فاما الاصل المعلول المختلف في
 صحته عند وروده فما ورد به اخبار الاحاديث عن النبي صلى

الله عليه وسلم ما لم يتواتر عليه فاذا اخبر بالشرعية وعدل عنه
 لزمت المخبر القول والعمل به دون القطع على معينه وجاز الاستدلال
 به على غيره ما لم يكن ذلك المخبر مخالفا للكتاب والسنة الماثورة
 ولم يجز ان ينتقل منه الى غيره الا بدليل صحيح من ناسخ نسخ او خص
 هذا قول الجمهور من الامة ويفترق وجهان احدهما خبر يكون
 فيه متاولا لا يجوز خلافه على حال نحو ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس
 وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وما روى عنه انه قال
 اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا ونحو هذا لاخبار التي لا يعمل
 فيها بكل ما يتضمنه الخبر بل بما يخرج من متاولة فالواجب قبوله
 دون القطع والعمل به حتى يعلم متاولة ومتاولة لاجماع المسلمين
 على ان الصلوات المكتوبات تقضى في هذين الوقتين وكذلك صلاة
 الجنابة وعلى ان الماء اذا كان قلتين فغيره نجاسة بلون او طعم
 او ريح كان نجسا فاذا علم بذلك لزمه العمل به ولم يسعه تركه
 بعد ذلك ولا يلزمه القطع على معينه والوجه الثاني خبر يكون
 فيه متاول يجوز فيه خلافاه وليس فيه متاول نحو ما روى عنه
 عليه السلام انه نهى عن اكل ذى ناب من السباع وذى مخلب
 من الطير وقوله عليه السلام من مس فرجه فليتوض ولا ينكح
 المحرم ونحو ذلك فالواجب قبوله والعمل به دون القطع على
 معينه فلا يسعه ان يعمل بخلافه بعد صحته عنده على سبيل
 الاجتهاد حتى يكون في منزلة من يستنبط القول ويجتهد في الراي

فينذ يسعه ذلك وأما الفرع المعلوم المختلف في حكمه
 فنخوبيع شئ من الارز والذرة بأكثر من جنسه ووجوب
 الكفارة على القاتل عدا وعلى ترك الصلاة عدا ونحو ذلك مما
 اختلف فيه الناس والحكم فيه من التحليل والتحريم والوجوب
 وغير ذلك فالواجب الكف عن القول فيه بالادعاء من
 غير علم وتاويل فاذا علم الحكم فيه من طريق الاستنباط جاز
 له ذلك من غير ان يقطع على معينه فاما العمل بأحد الحكمين
 في ذلك الشئ فواسع العمل بأحدهما قارة بهذا وقارة بهذا
 على سبيل الجهالة غير انه ما مور بالسؤال عن امر دينه فاذا سال
 فليقصد بمسئلته العلماء من المسلمين دون غيرهم فاذا علموه
 برأيهم فيه لم يجر له ان ينتقل الى رأي سواه من اهل الخلاف
 لانه اذا لم يكن له مويل الا التقليد كان تقليد العلماء من المسلمين
 اولى من اهل الخلاف فان اختلف فقهاء المسلمين عليه وسعه
 ان يختار احدا قاولهم والله اعلم فاما من علم الحكم فيه
 بالاستنباط والاجتهاد ثم اعتقد مذهباً يفتى به فلا
 يسعه ترك العمل به والانتقال منه الى غيره الا بدلالة صحيحة
 توجب فساد ذلك الحكم عنده او بشبهة البست عقله
 شكاً في ذلك الحكم والله اعلم

باب ذكر بن اصفته الاصل

قال ابو اسحاق وكل من واقع صغيراً من الذنوب لم يصب
 ضللاً لا باجماع حتى يصروا ثم اختلفوا في ولايته والوقوف

عنه بعد الواقعة وقبل الاصرار فان اصرر ولو على ادنى صغيرة من الذنوب كان ضالا لان الاصرار عندهم كبير لم يختلف المسلمون في ذلك فاما صفة الاصرار فمعلومة باحدى وجهين اما بالاستحقاق بالذنب وترك الندامة او بالامتناع من التوبة قال ابواسحاق والامتناع لا يخلو من احد معنيين اما بالرد باللسان ومثاله ان يقال له تب من ذلك الذنب فيقول لا او بالاقامة على ترك التوبة فهذه صفة عند الله وفي الدين وما في الحكم الظاهر بين الناس فلا يكون مصرا الا بالامتناع من التوبة وقد فسرنا معناها وبالله التوفيق

باب ذكر بيان احكام اهل المعاصي

قال ابواسحاق واهل المعاصي صنفان مستحل ومحرم فالمستحل هو القائل في الدين بخلاف ما هو عند الله والشاك فيه بعد قيام الحجّة عليه في ذلك الشئ وسواء كان ذلك منه بتاويل او جهل وينقسم على ضربين احدهما مستحق لاسم الشرك دون النفاق وذلك الجاحد لفرض الصلاة والزكاة او حرمة الزنا او نكاح الاخت والام والبنت واكل اموال الناس بالباطل وكذلك الشاك في معناه وما اشبه ذلك بعد قيام الحجّة عليه فواسع جهل ضلّالته قبل العلم بفرض ذلك او بحرمة وبقيل قيام الحجّة عليه بمعرفة الضلال بعينه فمضى جهله بشاك او محذور بعد هذا الوصف كان ضالا مشركا مثاله لو ان رجلا لم يلزمه بعد العلم بان الصلاة فريضة وان الزنا حرام ونحو ذلك من الاحكام ولم تقم الحجّة عليه

بان من جحد لفرض الصلاة وحرمة الزنا او شك في ذلك بعد
 قيام الحجة عليه فيه وسعه جهل ضلال ذلك فاذا علم ان
 الصلاة فريضة وان الزنا حرام ثم صح علمه برجل فجد بذلك
 او شك فيه على ما وصفنا ضاق عليه الشك في ضلالته
 ولو انه لم يلزمه العلم بعد ان الصلاة فريضة وان الزنا حرام
 لكن قامت الحجة عليه بان من جحد فرض الصلاة او حرمة الزنا
 كان ضالا لم يسعه الشك في ضلالته كذلك ايضا على هذه
 الصفة ^و مستحق لاسم النفاق دون الشرك وذلك الجاحد
 بفرض غسل الجماع او الحيض والنفاس او بمجد الزاني او السارق
 او بجرمة نكاح المتعة او الشغار او النظر او الكذبة الخفيفة
 او دخول بيت بغير اذن مولاه او الضمة او اللطمة وما اشبه
 ذلك وكذلك الشاك في هذا بعد قيام الحجة عليه وفي معنى
 الجاحد فواسع جهل ضلاله قبل العلم بفرض ذلك او بجرمته وقبل
 قيام الحجة عليه بمعرفة ضلاله على الصفة فمضى جهل بشك او
 جحود بعد هذا الوصف كان ضالا منا فقام مثاله لو ان رجلا
 لم يلزمه العلم بعد بان الغسل من الجماع فرض او ان اللطمة او الضمة
 حرام ولم تقم الحجة عليه بمعرفة ضلاله من جهل ذلك على الصفة
 على نحو ما بين في الضرب الاول فيسعه ذلك فاذا الزمه بان
 غسل الجماع فرض ضاق عليه الشك في ضلاله من صح عليه انه
 يجحد بفرض غسل الجماع او بجرمة اللطمة او الضمة او ان يشك
 في ذلك بعد ان قامت الحجة عليه بان من جحد بفرض هذا او بجرمة

فما قد وصفنا من الاحكام كان ضالا لم يسعه الشك كذلك
ايضا معرفة ضلاله على الصفة واما الحرام فعليه فهو الرأكب
للحدث الدائن بتجريمه وينقسم ضربين احدهما مستحق لاسم
الضلال والنفاق وهو الرأكب للذنب الكبير كشارب
الخمر والقاذف والسارق وتارك الصلاة وما نفع الزكاة ونحو
ذلك فواسع جهل ضلاله قبل قيام الحجة عليه فيه فحتى
قامت الحجة عليه فيه فجعله بشك او جحد كان ضالا منافقا
مثاله لو ان رجلا ابصر رجلا من اهل التوحيد يزني او يشرب خمر
او صم عليه بان يفعل ذلك وسمعه الشك في ضلاله حتى تقوم
الحجة عليه بان من زنا او شرب خمر كان ضالا فحينئذ يضيق
عليه الشك في ضلاله الثاني غير مستحق لاسم الضلال وهو
الراكب للذنب الصغير كاللاطم والناظر والداخل بيتا بغير اذن
مولاه وما اشبه ذلك فواسع ولايته والوقوف عنه بجهل
دون البراءة وقد تقدم بيان مثاله فيما مضى من كتابنا هذا
وما يختلف في ذلك وبالله التوفيق *

باب ذكر بيان الاسماء الواقعة على اهل المعاصي
قال ابو اسحاق والمعاصي على ضربين كبير وصغير فالكبير على ضربين
شرك ونفاق فمن وقع عليه اسم الكفر والفسق والضلال
وجميع الاسماء القبيحة ما عدا النفاق غير واقع عليه ولا جائز
ايقاعه مع ذلك ومن وقع عليه اسم النفاق وقع له اسم الكفر
والفسق والضلال وجميع الاسماء القبيحة ما عدا الشرك وغير

واقع عليه ولا جازا يضاعفه عليه به كذلك قال ابو اسحاق
 واسع جهل الاسماء الواقعة على اهلها من ذلك قبل قيام
 الحجّة فيه فماتت الحجّة عليه فيه فجهله بشك او جهود
 كان ضالا فان كان ذلك الاسم منصوصا على مسمى في كتاب
 الله تصرّحيا كان الجاهل له مشركا مثاله ان تقوم الحجّة
 عليه بان من جحد بفرض الصلاة او بجرمة الزنا كان ضالا
 او كافرا او فاسقا او من شك في الله كان مشركا او كافرا
 او مخوذك فان صدق والا كان مشركا وان كان ذلك الاسم
 غير منصوص على مسمى تصرّحيا كان الجاهل له منافقا مثاله
 ان تقوم الحجّة عليه بان من جحد بالرسول صلى الله عليه وسلم
 او بفرض الصلاة او بجرمة الزنا كان مشركا وان من جحد
 بفرض الولاية والبراءة ومخوذك كان منافقا بريثا من
 الشرك فان صدق والا كان منافقا واما الصغير فمن ركه
 غير مستحل به فليس واقع عليه شيء من هذه الاسماء ولا
 جائز تسميته بها واما تسميته بالعصيان والاثم والخطا
 والاساءة والظلم ومخوذك فجائز بل هي واقعة عليه حتى
 يتوب من ذلك الذنب قال ابو اسحاق واسع جهل التسميات
 له بذلك قبل قيام الحجّة فيه فماتت الحجّة عليه فيه
 فجهله بشك او جهود كان ضالا منافقا مثاله ان تقوم
 الحجّة عليه بان من ركب صغيرا من الذنب كان عاصيا
 آثما وخاطئا فان صدق والا كان ضالا منافقا والله اعلم

باب ذكر بيتنا اصنافا اهل لتوحيد

قال ابو اسحاق واهل التوحيد على اربعة اضرب موحد مستحق لكل اسم حسن من التقوى والهدى والصبر والاحسان ونحو ذلك منفية عنه جميع اسماء اهل المعاصي فمن ساء بشئ منها كان ضالا قال ابو اسحاق واسع جهل تسميته بذلك قبل قيام الحجة فيه فمن جهله بعد قيام الحجة بشك او نحو ذلك كان ضالا فان كان قيام الحجة عليه في هذه الصفة كان الجاهل له مشركا مثاله ان تقوم الحجة عليه بان من وحد الله ولم يعصه في شئ من امر كان مسلما ومؤمنا ومحسنا في نحو ذلك فان صدق والا كان مشركا وان كان قيامها عليه بغير هذه الصفة مما قد تنازع فيه اهل الصلاة كان الجاهل له منافقا مثاله ان تقوم الحجة عليه بان من اقر بالجملة التي ذكرناها في البلد الظاهر فيها دعوة المسلمين ولم يظهر منه حدث انه مسلم مؤمن فان صدق والا كان منافقا وموحد مستحق لاسم التوحيد والاقرار والتصديق فقط دون اسم الايمان والاسلام ونحو ذلك غير واقع عليه شئ من اسماء اهل المعاصي وذلك المقرر بالجملة في الدار الظاهر فيها الضلال فمن ساء مؤمنا ومسلما على غير معنى الاقرارا ومحسنا او صادقا ونحو ذلك كان ضالا منافقا وكذلك ان ساء بشئ من اسماء اهل المعاصي او شك في تسميته بالتوحيد والتصديق والاقرار بعد قيام الحجة عليه فيه وكل بلد الغالب فيها التوحيد كان حكما من دخلها حكم

الموحدين وهو مستحق لاسم التوحيد والتصديق حتى
 يظهر منه حدث يزيل عنه اسم التوحيد والتصديق وواقع عليه
 جميع اسماء اهل المعاصي ما خلا الشرك وضعت عنه الاسماء الحسنة
 من الايمان والاسلام والصبر والهدى ونحو ذلك وهو المنافق
 فمن سمى مؤمنا او مسلما على غير معنى الاقرار او صادقا او تقيا
 او صابرا كان منا لا منافقا وكذلك ان شك في تسميته بالتوحيد
 او الاقرار والتصديق او في تسميته بالعصيان والكفر والنفاق
 والضلال ونحوه بعد قيام الحجة عليه وقد بينا هذا فيما تقدم
 ولكن اعدنا ذكره لبيان وقوع اسم التوحيد والاقرار والتصديق
 عليه وذلك الرأى للشئ من الكبار دون الشرك وهو مستحق
 لاسم التوحيد والاقرار والتصديق في الاجماع مختلف في اثبات
 اسم الايمان والاسلام والتقوى ونحو ذلك له وواقع عليه اسماء
 العصيان والخطا والاساءة وما شبه ذلك باجماع وذلك الولي
 اذا وقع الصغير من الذنوب وقد مضى ذكره فيما تقدم *
باب ذكر بيان ما لا يسع ركوبه عالما واجاهلا
 قال ابو اسحاق وكل منى عنه مقطوع على حرمة فضر بان كبير
 وصغير والكبير كالزنا وقتل النفس بغير الحق والربا والسرقة
 وترك الفريضة في اوقاتها من غير عذرا وعند وقوع اسبابها
 كالصلاة والزكاة والحج والصيام والجهاد والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وبر الوالدين وما شبه ذلك فغير واسع لاحد ركوبه
 جاهلا بحرمة او عالما بها لا بعينه الا ان يركب شيئا ما هو

في الاصل مباح ما لم يعلم من الذي ركبته مثاله ان ينكح امرأة على
 انها اجنبية ثم يعلم بعد ذلك انها اخته من الرضاع من النسب
 او يشتري لحماً لياكله ثم يعلم انه ميتة او لحم خنزير او يشرب ماء
 او يتوضأ به ويصلي ثم يعلم انه نجس او يخوذ ذلك قال ابو اسحاق
 اما الصغير فدخل بيت بغير اذن والنظرة والكذبة الخفيفة
 واللطمة والغيبة والضمة ومخوذك وقد قيل في بعض هذا
 انه كبير فقير واسع ايضاً ركو به عالماً او جاهلاً كما وصفنا في
 الكبير فمن ركبته كذلك قال لم يلزمه ضلال حتى يصير على قول
 من جعله صغيراً لان من واقع كبير اضل بمواقفته له وان لم
 يصرو من واقع صغير لم يضل بمواقفته له حتى يصير هكذا
 وجدته في اثر المسلمين رضي الله عنهم جميعاً قال ابو اسحاق
 وعلى الخلائق ان يسالوا عن دينهم وان كان قوم بحضرة النبي
 صلى الله عليه وسلم واقروا بالجملة وان تجمعوا الى بلادهم وانزلت
 آية من القرآن وامر النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم شيء او بفعل
 شيء فواسع لا ولتلك ان يعملوا بما كان عندهم حلالاً حتى تبلغهم
 الحجة بسماع ذلك من احد من خلق الله والله اعلم وبه التوفيق

باب ذكر بيان ما يجوز فيه التنازع وقال يجوز فيه ذلك

قال ابو اسحاق المعلوم في الدين على صنفين صنف يمتنع عن
 التأويل بخلاف ما هو عند الله وينقسم على ضربين ضرب
 مستحق صاحبه اسم الشرك وذلك المتأول فيما صرح الله به

وما على قول
 من يجعله كبيراً
 فانه يضل بمواقفته

في كتابه خاصة واجمع اهل الصلاة على توقيفه مثاله لو ان
 قائلا قال ان الله تعالى شخ البعث والحشا او فرض الصلاة
 والزكاة بقوله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت الآية والقبلة
 بقوله فايما تولوا فثم وجه الله الآية او قال ان الله تعالى قد
 اباح الموقودة والمتردة بقوله الا ان يكون ميتة او دما مسقو
 او لحم خنزير الآية واباح شرب الخمر بقوله تتخذون منه سكرا
 ورزقا حسنا وما اشبه منه فمن تناول هذا كان مشركا عدو
 الله تعالى والضرب الثاني مستحق صاحبه اسم النفاق دون
 الشرك وذلك المتناول فيما نصر الله عليه في كتابه ولم يصرح به
 كذلك ولم يجتمع اهل الصلاة على توقيفه او فيما نصته السنة
 الماثورة بل جعل الله له حججا ودلائل من كتابه وسنة رسوله
 صلى الله عليه وسلم يهتدى بها اهل الحق ويحتجون بها على اهل
 الباطل فيما اختلفوا فيه مثاله قوله المرجئة ان الله تعالى
 لم يحرم ولاية الزاني والقاتل من اهل القبلة ونحوهم لقوله
 تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن
 يشاء الآية وقول الجبرية ان الله جبر العباد على المعاصي بقوله
 تعالى ولو شئنا لاتي بنا كل نفس هداها ولكن حق القول
 مني الآية فهذا وما اشبهه فمن تناول فيه هكذا كان ضالا
 منافقا الصنف الثاني يجوز فيه التأويل على سبيل الاجتهاد
 والاستحسان طلبا لاصابة العدل والاحتياط ما لم يدع انه
 يعلم انه قد اصاب موقع الحق في ذلك بما لا نص فيه يوجب

التوقيف عليه باجماع اهل الصلاة كذلك وذلك مثل
اختلاف الناس في فرض المضمضة والاستنشاق والتسمية
او في تحريم السباع والحجر لاهلية وفي مثل جزاء الصيد

ونحو ذلك

باب ذكر صفة الايمان والكفر واحكامهما
قال ابو اسحاق قال الله تعالى هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم
مؤمن فدلّت هذه الآية على ان ليس بين الكفر والايمان منزلة
ثالثة مع دلائل كثيرة من كتاب الله وسنة الرسول عليه
السلام تركتها خشية الاطالة وليست من شرط الكتاب
فان قال قائل فما صفة الايمان قيل له ثلاثة اشياء شيان
معلومان عند الناس وذلك القول والعمل والثالث لا يعلمه
الا الله اوصاحبه وذلك عزيمة القلب فمن خلت عنه هذه
الاشياء خرج من صفة الايمان عند الله وفي الدين فاما في
الحكم الظاهر عند الناس فمن ظهر منه الايمان قولاً كان مؤمناً
واجبة ولايته ما لم يظهر حجة ثاقولاً او عملاً يزيله عن ذلك فان
قال فالايمن اسم غيره قيل له كل من استحق اسم الايمان
استحق اسم الاسلام والتقى والصدق والصبر والاحسان
وجميع الاسماء الحسنة وانتفت عنه الاسماء الخبيثة القبيحة
فمن وصف احداً بالايمان والاسلام مع الكفر والفسق كان
ضالاً فان قال قائل فما صفة الكفر قيل له هي موجودة باحد
هذه الاشياء المتقدم ذكرها الا من كان في منزلة التقية وكانت

سريرة سريرة الايمان وعلا نيته كفر كما قال الله تعالى الا
 من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وذلك واسع له وداخل
 في صفة الايمان عند الله وعند المسلمين اذا علموا منه ذلك
 وان شاهدوا المسلمون بصفة الكفر ولم يعلموا ويروا انه
 بمنزلة النقية كان عندهم كافرا حتى يعلموا ذلك لان الله تعالى
 اوجب البراءة على المسلمين من شاهدوه بصفة الكفر وان
 كان عنده من اهل الايمان وكذلك اوجب لولايتهم لمن
 شاهدوه بصفة الايمان وان كان عنده من اهل الكفر فان
 قال من اى شئ يعرف الكفر قيل له من احد شيئين اما من
 ارتكاب الكبائر والاصرار على الصغائر والكبائر كلها اوجب الله
 عليه حدا في الدنيا وعذابا في الآخرة والصغائر كل ما لم يات
 فيه وعيد بعينه نص كالنظرة والكذب والغيبة ودخول
 بيت بغير اذن مولاه ودخول الحمام بغير ازارا ونحو ذلك مثاله
 لو ان وليا ركب كبيرة كفر بركوبها وانقطعت ولايته ووجبت
 براءته حتى يتوب ولو انه واقع صغيرة لم يكفر بركوبها وفي
 ولايته قولان احدهما انها موقوفة حتى يتوب ويرجع اليها
 او يصرف فتقطع ولايته والثاني ان ولايته ثابتة حتى يصير
 وقد قال بعض اصحابنا ان الامام اذا واقع كبيرة من الذنوب
 ليس فيها حد استتيب قبل البراءة فان تاب والابرئ منه
 وانخلعت امامته فان قال قائل فلكفر اسم غيره قيل له
 كل من وقع عليه اسم الكفر بحقه اسم الضيق والضلال والفجور

وما اشبهها من الاسماء القبيحة فأن قال قائل فعني الكفر
وحكمه واحد قيل له اما معناه باسم يربو به في الآخرة فمتفق
واما حكمه في الدنيا فمختلف فأن قال فصف لي ذلك قيل له
حكم الكفر في الدنيا على ضربين شرك ونفاق لا يجوز ان يسمى
احدهما صاحبه ولا يحكم في احدهما بحكم صاحبه فأن قال
فحكم الشرك متفق قيل له اما معناه باسمه فمتفق واما المحكوم
به فيه فمختلف فأن قال بين ذلك قيل له المشركون على ثلاثة
اصناف وثني وكتابي ومرتد فالوثني حلال قتله وغنيمة ماله
وسبي ذريته على كل حال الى دخوله في الاسلام لا يقبل منه غير
ذلك الا ثلاثة اصناف الشيخ والمرأة والصبي لا يجوز قتلهم الا ان
يعينوا على القتال لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وحرام
سناحتهم وموارثتهم وذبائحهم وسؤرهم وطعامهم الا ما اجمع
المسلمون عليه الا العرب فقد قيل لا تسبي دراريهم ولا نساؤهم
والكتابي كالوثني في جميع ما سميناه ووصفناه الا انه اذا اقربا لجزية
معطيها لها ترك على دينه وحرم دمه وماله وسباؤه وحل
ذبائحه وطعامه ومناكحة النساء منهم وقد قال بعض اصحابنا
ان ذبايحهم حلال وان كانوا حربا الا المجوس فلا يحل منهم شيء
حربا كانوا او مسلما في المرتد الى دين كان من الشرك حلال قتله
بعد الاستتابة والاستتاع ولا يقبل منه غير الاسلام وحرام
السبا والغنيمة ما دام في البلد الجاري عليه حكم اهل التوحيد
فان لم يحق بماله واهله وذريته بدار الحرب كان حكمه حكم اهل

الحرب والقتول في ذبائحهم وسؤره وميراثه وطعامه ونكاحه
كالوثني وأما ميراث اربطه منه فقد اختلف فيه وسند كره
في بابه ان شاء الله فهذه اصول احكام اهل الشرك وسننين
من فروعها ما نسال الله التوفيق بمنه وكرمه فان قال فما
حكم النفاق قيل له المنافق كالمؤمن في جميع احكامه في
الدنيا من اباحة النكاح والذباح والاسوار والطعام والميراث
منه وله ولزوم الحقوق وتحريم السبا والغنية فاما دمه
فحرام الا في عشر خصال احدها ان يقتل احدا من اهل التوبة
بغير حق ممن يلزمه فيه القصاص والثاني ان يطار رجل على
قول او ذات محرم عالم بقربتها والثالث ان يرزى باجنبيه
او بهيمة وهو محصن الرابع ان يترك الصلاة عاما حتى
يفوت وقتها فيؤمر بفعلها فان صلاها والاقتل على قول
وقال آخرون بل يضرب حتى يفعلها او ياقى الضرب على نفسه
وقال آخرون لا يجب عليه قتل حتى يجحد بوجوبها عليه والخامس
ان يطلب ما ليس له فيدافعه احد عن نفسه او ماله او
حرمة او من يقوم مقامه او من يلزمه معونته فيمضي
الدافع على نفس المدفوع والسادس ان يدعو المسلمون
الظاهرون الى دفع حق او اقامة حدا وخلق امر او ترك معصية
او امر فيمتنع ويكابر فيجب عليهم قتاله حتى يفي او نفى
روحه والسابع ان يكون مراكدا في عسكر البغاة فحكمه
حكم امامه في وقت المناصبه والثامن ان يفي ثم ينكث

عهد المسلمين اوبيا شرهم بالمحاربة والتاسع ان يكون
 قائدا للبيعة او اماما قد قتل المسلمين بيده اوبامر او
 شهر قوله بالاستحلال لدمائهم فخلال قتله لمن كان متعصبا
 لله في ذاته سرا وعلانية وقت المحاربة وبعدها الاما وجد
 في الاثر عن بعض اصحابنا ان الخوارج لا يحل قتل امامهم
 ولا عامتهم الا من قتل بيده وقت المحاربة او لا وفي هذا
 القول عندى نظر والله اعلم العاشر ان يكون عاصيا قد
 قتل بيده في وقت المحاربة فخلال قتله وقت المناصبة لكل
 المسلمين وبعدها باذن الامام قال ابو اسحاق واما احكام
 احداثه فمختلفة فمنها ما يجب على فاعله القتل وقد قدمنا
 ذكره ومنها ما يجب على فاعله الجلد وذلك الزاني والقاذف
 والشارب ومنها ما يجب على فاعله قطع اليد والرجل وذلك
 السارق والذي يقطع الطريق وياخذ المال ومنها ما يجب
 على فاعله النفي وذلك الذي يقطع الطريق ولم ياخذ مالا
 ولم يقتل نفسا ومعنى نفيه ان يطلب حتى يجلى عن داربيعة
 الاسلام او يقدر عليه قتل ذلك فيسجن حتى يحدث توبة
 ومنها ما يجب على فاعله القصاص والقتل وذلك الجاني عدا
 فيمادون النفس على من يلزمه فيه القصاص ومنها ما يجب
 على فاعله المثل والقيمة وذلك الجاني على مال غيره عدا فهذه
 اصول احكام احداث النفاق وسنبين ذلك من فروعها
 ان شاء الله ما فيه كفاية *

باب ذكر بيان وجود صفات الشك

قال أبو إسحاق وصفة الشك موجودة في ثمان عشرة خصلة
أحدها أن يحمد بالله تعالى ويشك فيه أو باسم من أسماء أو
يشك فيه أو بشئ من صفاته أو يشك فيها أو بالموت أو يشك
فيه أو بالبعث أو يشك فيه أو بالساعة أو يشك فيها أو
بالحساب أو يشك فيه أو بثواب الله أو يشك فيه أو بعقاب
الله أو يشك فيه أو قال ثواب الله يشبهه ثواب في الدنيا
أو يشك في صفته أو قال عقاب الله يشبهه عقاب في الدنيا
أو يشك في صفته أو بجملة الملائكة أو يشك فيها أو بأحد من الملائكة
الملائكة أو يشك فيه أو بجملة الأنبياء أو يشك فيها أو بأحد
من الأنبياء أو يشك فيه أو بجملة الكتب أو يشك فيها أو بشئ
منها أو يشك فيه أو يسب شيئا من أسماء الله أو بشئ من
صفاته أو كتبه أو ملائكة أو أنبياءه تعالى الله عما يقول
الظالمون علوا كبيرا

باب ذكر بيان صفات لنفاق*

قال أبو إسحاق وصفة النفاق خصلتان أحدهما الإقرار بما
يعصيه من الشرك الثاني ارتكاب الكبائر دون الشرك فإن قال
قائل فما صفة الارتكاب للكبائر قيل له صفته موجودة بأحد
وجهين أما بالقول وأما بالفعل فإن قال فما صفة القول قيل له
صفة القول موجودة بأحد شيئين أما بلفظ الجحود أو بلفظ
الشك فإن قال فما صفة الجحود قيل له لا يخلو من إحدى معنيين

اما معنى الدينونة او معنى الاستكبار فاما معنى الدينونة فنحو
قول القدرية ان الله لم يخلق المعاصي وقول المرجئة ان الايمان
قول بلا عمل وقول المعتزلة ان فساق اهل القبلة لا يستحقون
اسم الكفر وما اشبههم من الجاحدين لقول الله في تاويلهم واما معنى
الاستكبار فنحو استكبار ابليس لعنه الله عن السجود لآدم عليه
السلام فان قال فما صفة الشك قيل له صفة ان يدعى احد
الى معرفة شئ من دين الله وتنزل بلية به فيقول لا ادرى احق
هذا ام لا فان قال فما صفة الفعل قيل له لا يخلو من احد وجهين
اما بالتضييع للفرائض او الاقدام على حرام فان قال وصف لي
ذلك قيل له مثاله ان يكون بالغافلا يترك الصلاة والصيام
عما حتى زال وقتها او نحوها ما حرمة الله او يزني او يقتل
نفسا حراما او نحو ذلك *

باب ذكر بيان ما لا يسلم المرء على جهله من الدين
وما يسلم المرء على جهله قبل وقوع بليته
وبيان وقوعه في ذلك قال ابو اسحاق اعلم وفقنا الله واياك
للسداد ان الدين على صنفين صنف لا يسلم المرء على جهله وهو ما
قدمنا ذكره في الباب الاول من كتابنا هذا وصنف يسلم المرء على
جهله قبل وقوع بليته فمتى وقعت بليته لم يسلم الا على التصديق
به وهو ما عدا صفة الباب الاول فان قال قائل فما معنى وقوع
صفة البلية في ذلك قيل له هو قيام الحجة على جاهله فان قال
صف لي ذلك قيل له ما عدا صفة الباب الاول فعلى اربعة اضرب

فمنها وقوع البلية بالسمع او بالشك فيه بذكره او خطر
بالبال وهو ما قدمنا صفته في الباب الثاني من الكتاب مثاله
لو ان رجلا جهل معرفة جبريل وسعه ذلك واذا خطر بباله
ذكره عليه السلام او سمع به من احد لم تسعه الجبال
ولزمه التصديق انه ملك او رسول ومنها وقوع البلية فيه
بالسمع به من احد المسلمين فصاعدا وقد قيل او من غير
المسلمين اذا قيل ذلك عنهم مع نهاية الحجة في ذلك لان قبول
الدين من غير المسلمين حجة وذلك كل حكم واسم في الكتاب
ما يستحق الراد له اسم الشرك كفر من الصلاة والزكاة والصيام
وتحريم الزنا والمبيته ونكاح ذوات المحارم وما اشبه ذلك
مثاله لو ان رجلا جهل معرفة حرمة الزنا او فرض الصلاة او لم
يعرف بشرك من محمد الله عز وجل وكفر من محمد الرسول عليه
السلام كان معذورا فاذا سمعه من احد ممن ذكرنا من المسلمين
او من غيرهم فقبل منهم ذلك فقال له ان الزنا حرام وان الصلاة
فريضة وان من جحد بالله كان مشركا او بالرسول فهو كافر
لم يسعه في ذلك ^{الشك} لانه قد اقام الحجة بمثل ما اقامها الله هكذا
وجدته في بعض السير ووجدت في بعض سير المسلمين ما يدل
على انه لا يقطع عذره حتى يتلى عليه الكتب بذلك هذا اذا
اسمعه بذلك المسلمون فان اسمعه بذلك من ليس بمسلم كان
معذورا ما لم يقبل منه فان قبل ذلك منه ضاق عليه الشك
فيه ومنها وقوع البلية فيه بالسمع له من واحد او من

مع القبول

اثنتين فصاعداً من المسلمين او من غيرهم زيادة المنطق
والاحتجاج في ذلك من الكتاب والسنة او بالقبول او ادنى
من ذلك وذلك كل حكم او اسم في الكتاب والسنة الماثورة
ما يستحق صاحبه الراد له اسم النفاق دون الشرك كفرض
غسل الجماع وفرض الولاية والبراءة وتحريم نكاح المتعة
والسبا والغنيمة من اهل الكبار من اهل القبلة او من
التسمية لهم بالايمان والاسلام والحق اسم الكفر بهم وما
اشبه ذلك مثاله لو ان رجلاً جهل معرفة غسل الجماع وحرمة
نكاح المتعة وتسمية المستحلين من اهل التاويل والمحرمين
من اهل الكبار بالكفر كان معذوراً فاذا سمعه بذلك احد من
المسلمين فقال له ان الله تعالى فرض غسل الجماع وحرم نكاح
المتعة وسمى المستحل والمحرر من اهل التاويل كافراً والزاني
والشارب ومخوهم من اهل القبلة كفاراً لم يزد على هذا الكلام
شيئاً فصدقه فقبل ذلك لم يسعه الشك فان لم يقبل وشك
وسعه ذلك حتى تنتهي اليه الحجة في ذلك فان قال قائل فما
حد النهاية في ذلك قيل له هو ان يخبر بما فيه من العدل من كتاب
الله تعالى او من سنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم او اجماع
المسلمين غير ان الاحكام والاسماء مختلفة فمنها ما ينقطع عذر
الشك باحتجاج قريب ومنها ما لا ينقطع الا باطالة وكلام
كثير فان قال فاضرب لي مثلاً في ذلك قيل له من ذلك لو ان
رجلاً جهل فرض غسل الجماع فاسمعه احد من المسلمين ان

ذلك فرض ولم يزده على هذا الكلام فلم يقبل منه وشك فيه
 وسعه ذلك حتى يزيده كلاما ثانيا فيقول له ان الله فرضه في
 كتابه بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وكل جماع
 فهو جنابة فان قبل والاوسعه الشك حتى يزيده كلاما آخر
 فيقول له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى التجتانان
 وجب الغسل واجمع المسلمون على ذلك فحينئذ يلزمه التصديق
 ويضيق عليه الشك في ذلك ومن ذلك لو ان رجلا جهل تسمية
 الزاني والقاتل بالكفر فدعاه الى معرفة ذلك احد من المسلمين
 فقال له ان الزاني والقاتل من اهل القبلة كافر ولم يزده على هذا
 الكلام شيئا فان قبل منه وصدقه كان مصيبا وضاق عليه
 الشك بعد القبول وان لم يقبل منه وشك وسعه ذلك حتى
 يزيده كلاما ثانيا فيقول له ان الزاني والقاتل كافر لقوله تعالى
 والذين لا يدعون مع الله الها آخرون ولا يقتلون النفس التي حرم الله
 الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عفا العذاب
 يوم القيامة وهذه الآية قاطعة لعذر الشاك في وعيدها فان
 قال صدقت انه من المعذبين واما تسميته بالكفر فما علمت
 وسعه ذلك حتى يزيده كلاما آخر فيقول له ان الله تعالى قد
 نسب كل معذب في النار كافر لقوله تعالى واتقوا النار التي اعدت
 للكافرين وقال في موضع آخر وقودها الناس والحجارة اعدت
 للكافرين فحينئذ يلزمه القبول ويضيق عليه الشك وضرب

وقوع بليته على جاهله باحد شيئين احدهما ان تقوم الحجة عليه بمعرفته والثاني ان يسمع احدا وتقوم البيينة على احد انه شك او جحد شيئا ما يلزمه اسم ذلك اذا كان ذلك الشيء مما يلزمه العلم به وذلك معرفة ضلال من شك او جحد بشئ من الدين مثاله لو ان رجلا جهل معرفة ضلال من جحد الصلاة او شك فيها بعد الحجّة او ما اشبهها من الدين كان معذورا ما لم تقم الحجّة عليه بانه ضال او يسمع احدا وتقوم البيينة عند على احد انه يقول ان الصلاة ليست بفريضة او شك فيها وقد قامت الحجّة عليه في معرفتها وقد كان هذا السامع قد لزمه العلم بان الصلاة فريضة فحينئذ يلزمه معرفة ضلال هذا وقد بينا كيفية قيام الحجّة ومعرفة الضلال في صدر هذا الكتاب لكن اردنا ان نبين وجه آخر يوجب معرفة الضلال كالْحجّة سواء

اذ تعذر ذكره فيما تقدم من الضروب
باب ذكر بيان صفات الجهالة في الدين *
 قال ابو اسحاق وصفة الجهالة في الدين لا تخلو من احد ثلاثة اوجه احدها الجهالة بمعنى الجحود فمن جحد بشئ مما ذكرنا على اي حال كان الا في خصلة واحدة وهو ان يجحد بملك او بنبى او بشئ من كلام الله عالم يذكره الله تعالى في كتابه العربي اذا لم تقم فيه الحجّة عليه القاطعة وقد بينا ذلك فيما تقدم والوجه الثاني الجهالة بمعنى الشك فمن شك في شئ من ذلك كان ضالا في بعض الاحوال وفي بعض معذورا حتى تقوم الحجّة عليه

فيه وقد فسرنا ما يوضح هذا فيما تقدم والوجه الثالث الجهمية على
سبيل الغفلة فمن غفل عن معرفة شيء من ذلك كان معذورا حتى
تقوم الحجية فيه بمعرفة الا في ثلاث خصال وقد قدمنا ذكرها
في الباب الاول من هذا الكتاب والله اسأله التوفيق وبه على كل
حال استعين وهو الله تعالى جل ذكره والنبى وما جاء به محمد
صلى الله عليه وسلم

باب ذكر بيان وجوب ولاية اهل البيت

بعضهم لبعض قال ابو اسحاق وولاية اهل الايمان بعضهم
لبعض واجبة على الصفة فاما لاحد باسمه وعينه فليست
بواجبة له الا باحدى اربع خصال اما بالمشاهدة على صفة
الايمان التي توجبها الولاية او بالشهرة التي لا يكذب مثلها على
تلك الصفة او بشهرة ولاية المسلمين له او بشهادة رجلين
مسلمين من اهل المعرفة في ذلك وقد قيل بشهادة رجل او عبد او
امراة من اهل المعرفة في ذلك الا ان يكون ذنبه من مظالم العباد
فقد قال بعض اصحابنا لا تثبت ولاية الا بشهادة اثنين قال
قيس بن سليمان هذا اذا برء منه عند المكفرة ثم تاب قال ابو
اسحاق واذا اجتمع شهرة بولاية رجل سالف وشهادة عدلين
ببراءة تثبت الشهرة وبطلت الشهادة وكذلك ان اجتمعت
الشهرة لرجل سالف ببراءة وشهادة رجلين بولاية كانت الشهرة
اولى وقد قال بعض اصحابنا من اهل خراسان ان الامام العادل
اذا ولي واليا وجبت ولايته على الرعية باستعمال الامام له لان

الامام لا يجوز له ان يولى على شئ من اعماله الا مسليما عدلا
واما اصحابنا من اهل عمان فقالوا لا تجب له ولاية باستعمال
الامام له الا من احد الاربع خصال التي ذكرت وان كان ليس
للامام ان يولى الاعادلا وقد قيل ان من نشأ بين اظهر المسلمين
امينا وظهر منه الصلاح والورع في الدار الظاهر فيها دعوة
المسلمين لا يقدر احد يظهر غيرها فيها فولايته بذلك ثابتة
وان لم يسمع منه غير ذلك

باب ذكر بيان وجوب البراءة من اهل الضلال

قال ابو اسحاق والبراءة واجبة من اهل الضلال على الصفة فاما من
احد بعينه فلا تجب البراءة منه الا باحد اربع خصال اما بالمشاهدة
على صفة الضلال التي تجب بها البراءة او بشهادة رجلين من المسلمين
من اهل المعرفة في ذلك او بالشهرة التي لا يكذب مثلها على ثلاث
الصفة او بشهرة البراءة منه فان شهد رجل من المسلمين عارف
بالولاية والبراءة من اهل المعرفة على ولي بصفة توجب البراءة منه
او برء منه لم يقبل منه ولزم اولياء الشهود عليه البراءة من الشاهد
لان الواحد ليس بحجة في البراءة الا ان يكون المشهود عليه ممن ليس
له ولاية فالشاهد مقبول منه قال ابو اسحاق عندي في هذه

المسئلة نظر لانها عندي بسواء

باب ذكر بيان الوقوف في الولاية والبراءة

قال ابو اسحاق وليس لاحد ان يقف عن ولاية المؤمنين على الصفة
ولا عن براءة الكافرين على الصفة فاما عن احدياسمه فالوقوف

فيه عن الولاية والبراءة واجب حتى يعرف منه ايمان فيتولى
 عليه او كفر فيبرأ منه عليه فان قال قائل فما الحد المانع للوقوف
 الموجب للولاية قيل هو ^{الاقرار} بثلاثة اشياء بمعرفة الله عز وجل وبمعرفة
 محمد صلى الله عليه وسلم وبمعرفة ما جاء به مجمل وان شوه هذا المقرر
 بذلك في الدار الظاهر فيها الضلال فبسته اشياء ثلاثة منها قد
 ذكرناها والرابع بمعرفة كفر المستحلين والخامس للولاية للمسلمين
 على ذلك والسادس البراءة ممن خالف ذلك فان قال فما الحد
 المانع للوقوف الموجب للبراءة قيل له هو الارتكاب لشيء من
 الكبائر قال ابو اسحاق وهو الوقوف عن لم يعلم منه ايمان
 فيتولى عليه او كفر فيبرأ منه عليه فاما من وجبت ولايته فلا
 تزول عنه الا باحداث يوجب البراءة منه وكذلك من وجبت
 البراءة منه فلا تزول عنه الا بتوبة توجب الولاية وبالله التوفيق

باب ذكر بيان التوبة وحكمها

قال ابو اسحاق التوبة واجبة على كل مذنّب ومقبولة في كل
 وقت مع وجود العقل وهي ضربان توبة من ذنب مستحل له
 ليست بمقبولة الا بالتوقيف عليه بعينه مثل من يدين بتحليل
 نبيذ الخمر وما اشبهه وتوبة من ذنب محرم له فمقبولة
 بالتوقيف وغيره مثل من يشرب الخمر او يقتل النفس المحرمة
 او يزني او يشرب المسكر او يقذف محصنا ونحو ذلك ويعتقده
 ذنباً حراماً فان قال قائل بين لي ذلك قيل له اما المحرم لذنبه
 اذا تاب فقال استغفر الله من جميع ذنوبي او من ذنبي قيل

منه لا نعتقد ذنبا واما المستحل لذنبه فغير مقبول منه
حتى يقول استغفر الله من ذنبي هذا او من فعلي هذا او قولي
هذا لا نعتقد ذلك ذنبا ومن تاب من ذنبه ثبتت ولايته
بساعته وقبلت شهادته الا ما وجدته في الاثر عن محمد بن محبوب
رحمه الله انه قال اذا استتيب المحرم لذنبه لم ارجع الى ولايته
حتى استديمه واستبريه بعد التوبة ويطمان اليه قلبي واظن
قوله هذا احتياطا عند الحكماء والله اعلم *

كتاب الطهارة
باب ذكر بيان لا يتم الوضوء الا برباها
قال ابو اسحاق لا يتم الوضوء الا بسبع خصال احدها الاختتان
وقد قيل ذلك على الرجال دون النساء الثاني الاستنجاء بالماء من
البول والغائط الثالث النية على قول اكثر اصحابنا الرابع غسل
جميع الوجه الخامس غسل اليدين مع المرفقين السادس مسح شيء
من الناصية السابع غسل الرجلين مع الكعبين وقد قال بعض
اصحابنا مسح جميعه واجب وبالله التوفيق *

باب ذكر بيان سنن الوضوء

قال ابو اسحاق وسنن الوضوء احد عشر خصلة احدها التسمية
الثاني غسل اليدين قبل ادخالها الاثاء الثالث السواك الا ان
يكون صائما فيستحب له تركه الرابع المضمضة الخامس الاستنشاق
السادس المبالغة في الاستنشاق الا ان يكون صائما وقد قال
بعض اصحابنا المضمضة والاستنشاق واجبتان السابع مسح

الاذنين ظاهرهما وباطنهما بما جديد وقد قيل بمسحان مع
 الراس الثامن تخليل الحية وقيل تخليل الحية واجب التاسع
 الترتيب وقد قيل واجب والترتيب هو ان يبتدى بالمضمضة
 والاستنشاق وغسل الوجه وغسل اليدين مع المرفقين ومسح
 الراس مع الاذنين والرقبة والرجلين فهذا هو الترتيب العاشر
 الموالاة والموالاة مداركة غسل الاعضاء في الوضوء وان لا
 يفرق بين الغسل الحادى عشر كل عضو ثلاثا
باب ذكر سنن الوضوء التي من ترك شيئا
 منها عامدا فسد وضوءه قال ابو اسحاق والسنن التي من
 ترك منها شيئا عامدا لم يتم وضوءه اربع خصال احدها المضمضة
 الثاني الاستنشاق الثالث الترتيب الرابع الموالاة فان ترك
 شيئا من ذلك ناسيا او جاها لا جزاه *

باب ذكر بيان ارباب قضى الحاجة

قال ابو اسحاق وارب قضى الحاجة خمسة خصال احدها
 ان يقضى الحاجة حيث لا يرى عورته آدمى الثاني ان يكون حيث
 لا يضرب آدمى الثالث ان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في
 قضى الغائط والبول الرابع ان يستجر بثلاثة احجار او ما اشبهها
 كالمدر والاجر والحصى الخامس ان يستجر بشماله ومخوذ لك

باب ذكر بيان ما ينقض الوضوء

قال ابو اسحاق والذي ينقض الوضوء اربع عشر خصلة احدها
 ما خرج من السبيلين على اى حال ما عدا ريجاتا تاتي من قبل المرأة

على قول

الثاني القبي الثالث القلس الرابع الرعاف الخامس الدم
يخرج من الرأس او من الجسد السادس مس القبل او الدبر
بالكف السابع وقوع النجاسة في اى موضع من راسه او من
جسده الثامن النوم مضطجعا التاسع الاغما العاشر الجنون
الحادى عشر الضحك في الصلاة الثانى عشر ما قوله تخريجا
من قول اهل عمان ان من واقع ذنبا صغيرا وكبيرا ما يدين بتحريره
او من لم يصل الى التاويل فيه افسد وضوءه الثالث عشر مس
الانثيين او الرفعين على قول وقد قيل لا ينقض الوضوء من
ذلك الامس الثقتين الرابع عشر الشرك *

باب ذكر يناسن الطهارة

قال ابواسحاق وخمسة خصال من سنن الطهارة احدها
فرق الشعر اذا طال الثانى قصر الشارب كذلك الثالث تقليم
الاذفار من اسبوع الى اسبوع الرابع نتف شعر الابطين كذلك
الخامس حلق العانة من شهر الى شهر وقد قيل من اربعين يوما
الى اربعين يوما والمرأة لعشرين وقد قيل ان هذه الخصال وهن
خصال خمس قد تقدم ذكرها من الكلمات التى ابتلى الله بهن
ابراهيم عليه السلام فائتمهن والجنس الخصال الاخر المضمضة
والاستنشاق والسواك والاستنجاء من البول والغائط
بالماء والختان

باب ذكر يناسن الاحد الذى توجب الغسل

على الرجال قال ابواسحاق وخمسة خصال توجب الغسل

على

على الرجال أخذها الشرك وقد وجدت في بعض الآثار أن المرتد
إذا رجع وهو على الوضوء أو على غير وضوء أنه يستأنف الوضوء
ولا يغسل عليه الثاني تغيب الحشفة في القبل أو الدبر من آدمي
أو بهيمة الثالث الماء الدافق من جماع أو غيره الرابع تصيبه
النجاسة ولا يدري في أي موضع أصابته الخامس الموت قال
أبو إسحاق وهو المخاطب بهذه الخصال لا يغسل الموت فالمخاطب

به جماعة المسلمين
باب ذكر نيات الأحكام التي توجب الغسل على المرأة

قال أبو إسحاق والذي يوجب الغسل على المرأة سبع خصال خمس
قدمنا ذكرها في باب الرجل والسادس إذا طهرت من نفاسها أو لشكا
إذا طهرت من حيضها وقيل ليس عليها غسل من الماء الدافق وهو
قول الربيع بن حبيب رحمه الله ولا أحسبه إلا قول الجميع والله أعلم

باب ذكر نيات ما لا يتر الغسل إلا به

قال أبو إسحاق لا يتم الغسل إلا بأربع خصال أخذها المضمضة
الثاني الاستنشاق الثالث عموم الجسد والرأس بالماء الرابع
أن يمر بيده على ما قدر عليه من رأسه وجسده وقد قيل إذا
عم جسده بالماء من غير ذلك أجزاءه وقد قال بعض أصحابنا

النية من شرائط الغسل
باب ذكر بيان سنن الغسل

قال أبو إسحاق وسنن الغسل خمسة أشياء أحدها التسمية الثاني
غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء الثالث السؤال الرابع أنه يتوضئ

وضوء الصلاة الخامس ان يحثي على راسه الماء ثلاث حثيات قبل
ان يمر على جسده قال ابواسحاق وليس للغسل والوضوء حد
معلوم لكن ينبغي له ان لا يقتصر في الوضوء عن مد يد النبي صلى الله
عليه وسلم ولا في الغسل عن صاع بصاع صلى الله عليه وسلم *

باب ذكر باب الاغتسال المسنونة

قال ابواسحاق والاعسال المسنونة خمسة اشياء احدها غسل
الجمعة الثاني غسل العيدين الثالث غسل الاحرام الرابع غسل
الحجامة الخامس غسل من غسل الميت *

باب ذكر باب اقسام المياه واحكامها

قال ابواسحاق والمياه على ثلاثة اقسام ماء طاهر مطهر وهو ماء نزل
من السماء او نبع من الارض او بحر او نهر وماء طاهر غير مطهر وهو
ماء الاشجار والعرق ونحو ذلك وماء نجس قال وكل ماء طاهر
مطهر نجس باحدى اربع خصال لم تجز به الطهارة احدها ان يكون
قليل او كثيرا فيغلب عليه النجس بلون او طعم او ريح الثاني ان
يكون اقل من القلتين فوقعت فيه النجاسة ولم تغيره وقد قال
بعض اهل العلم اذا كان الماء قليلا او كثيرا فوقعت فيه النجاسة ولم
تغيره كان طاهرا مطهرا واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم
الماء طهور لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه او ريحه
الثالث ان يقع فيه شئ من الادهان او الطيب او يقع
فيه شئ من الاشجار او غيرها فيغلب عليه بلونه او طعمه او ريحه
حتى يخرج من حد الماء المطلق كماء الزعفران والعصفرو نحو ذلك

الرابع ان يكون قليلا قد تطهر به فلا يجوز التطهر به ثانيا وقد وجدت
 في بعض آثارهم ولا احسبه الا قولا ثابتا ان البئر اذا وقعت فيه
 فارة وماتت او عصفورة او نحو ذلك ولم يغيرها بطعم ولا ريح ولا
 لون نزع منها اربعون دلو او خمسون دلو او لو كانت اكثر من القلتين
باب ذكر نيا الذي يكون به الماء الطاهر نجسا
 قال ابو اسحاق ولا يكون الماء الطاهر المطهر نجسا الا عند وجود
 خصلتين احدهما ان يكون الماء اقل من قلتين فغيرته النجاسة او لم
 تغيره اذا وقعت فيه الثاني ان يكون اكثر من قلتين فوقعت النجاسة
 فيه فغيرته بريحا او طعما او لونها قال ابو اسحاق والقلتين عندنا
 فيما وجدنا من آثارهم ستون قهاول بالحضرمي واذا اردت علم ذلك
 حسبت العمق والطول والعرض فكل ذراع في ذراع في السماء والعمق
 عشرين قهاول بالحضرمي وبالله التوفيق

باب ذكر نيا ما يجزى في طهارته غير الماء

قال ابو اسحاق فكل نجاسة ازالها بالماء فلا يجزى ازالها بسواه الا في
 خمس خصال احدها الارض تصيبها النجاسة فاذا استوصل موضع
 النجاسة بالحفر او ضربتها الشمس والريح ولم يبق منها اثر ولا ريح
 فقد طهر على قول بعض اصحابنا الثاني الثوب والبساط والخشب
 وما كان في معناه تصيبه النجاسة فيقرض مكانها فيصير طاهرا
 بذلك والثالث الخف والنعل تصيبها النجاسة فاذا مسهما بالارض
 او سار عليهما حتى لم يبق لهما اثر ولا ريح فقد طهرتا على قول الرابع
 الدواب يصيبها النجاسة في فمها فاكلت وفي شئ من بدنهما فتمرغت

واستعملت او غابت حينئذ لم يبق لها اثر ولا ربح فقد طهرت
الخامس ما اقوله قياسا اذا دمي الفم او اصابته النجاسة بشم
برق او اكل او شرب او اقام حينئذ لم يبق للنجاسة اثر ولا ربح
فقد طهر

باب ذكر نيات طهارة الدواب

قال ابو اسحاق والدواب على خمسة اضرب ضرب طاهر سوره
وما تولد منه الا بوله ودمه ويكون حلالا كالانعام والوحوش
ما ليس بسبع وضرب طاهر سوره وما تولد منه الا دمه وما
خرج منه من سبيليه او من حلقه ويكون حلالا وذلك الفرس
والبغل والحمار والبرذون وقيل لا باس بارواثها وضرب طاهر
سوره وما تولد منه الا دمه وما خرج من سبيليه ومن حلقه وذلك
كل ذي ناب من السباع وقد قيل ان اسوار السباع كلها نجسة الا
السنور والحية والفارة والوزغة والابرص ونحو ذلك وقد قيل
لاخير في اسوارها وضرب طاهر سوره وما تولد منه كالعقرب
والضفدع والخنافس والذرو وما اشبه ذلك مما لا نفس له سائلة
وضرب نجس كله وما تولد منه وذلك الخنزير والكلب وقد قيل

لا باس بسور الكلب المكلب المعلم

باب ذكر نيات طهارة الطيور

قال ابو اسحاق والطيور على اربعة اضرب ضرب طاهر سوره
وما تولد منه الا دمه كالحمام والعصافير ونحوها ما ليس
بذي مخلب وضرب نجس سوره وما تولد منه وذلك كل ذي مخلب
منها وقد قيل لا باس بسورها وخبيثها وضرب طاهر سوره

جوفه

وما تولد منه الا خبيثه ودمه وما خرج من عرقه ومن فيه
وذلك الدجاج الجلالة وضرب طاهر سوره وما تولد منه وذلك
كل ما لا نفس له سائله كالذباب والبق والخل والبعوض وما اشبه ذلك

باب ذكر بياطها في بني آدم

قال ابو اسحاق وبنو آدم على ضربين ضرب نجس وما تولد منه بكل
حال فذلك المشرك وضرب طاهر وما تولد منه الا خمس خصال
احدها الدم الثاني القيء الثالث القلس الرابع البول وما جرى
مجره الا الولد والحصاة اذا غسل بالماء والخامس الغائط وما
جرى مجراه الا الحصاة ونحوها اذا غسل بالماء وقد قيل بول
الصبي ^{اذا لم يطعمه} ان يخرج اذا غسل بلا عكره *

باب ذكر بيانا ما لا باس بميتته

قال ابو اسحاق وكل ميتة نجسة الا سبع خصال احدها الجراد
وما كان في معناه مما لم تكن مذكية كالخل والشنطى ونحوه
الثاني الصيد اذا امسكه الجارح على صاحبه وذكر اسم الله عليه
ومات في يده قبل ان يدرك ذكاته فذلك طاهر حلال الثالث
السخل الميت في بطن امه المذكي والرابع كل ما يعيش في الماء
كالسمك والضفدع والسرطان وقيل اذا الضفدع بريه ومات
في الماء نجسته الخامس كل ما لا نفس له سائله كالعقرب
والخنفسا والذر والذباب والزناير السادس عظام الميتة
التي لو ذكيت لكانت حلالا واصوافها واشعارها واشباهاها
وفي ذلك نظر السابع الولي في الدين على قول *

الشيء

باب ذكر ما هو نجس من الاطعمة والاشربة
قال ابواسحاق وكل شراب وطعام طاهر الا في خصلتين احدها

الخمر والثاني النبيذ والله اعلم
باب ذكر ما يكره استعماله من الانية*

قال ابواسحاق وكل انية طاهرة فجاز استعمالها والوضوء فيها
الا خصلتين احدها الذهب الثاني الفضة الورق وان توضع

منها اجزاء وقد اساء في فعله
باب ذكر ما لا يتم التيمم الا به*

قال ابواسحاق ولا يتم التيمم الا بعشر خصال احدها السفر
الثاني ان يكون سفره في فرسخين فصاعدا وقد قال بعض اصحابنا

ليس السفر من شرط الثالث عدم الماء بعد طلبه الرابع ان يقصد
الى التراب الطيب الخامس ان يضرب على التراب بيده ضربة ويمسح

بها وجهه فان بقي من وجهه شيء لم يصبه التراب اجزاء السادس
ان يضرب ضربة اخرى فيمسح ظاهر كل يد بصاحبتها وان بقي

شيء لم يعملوا التراب بها اجزاء على جميع كفيه السابع ان ينوي بتيممه
الفريضة عند ابتداء الثامن ان يكون بعد طلبه للماء وتيممه بعد

دخول الوقت التاسع ان يفرغ من آخر ركن من الصلاة قبل رؤيته
الماء العاشر ان لا يكون التراب مستعملا على قوله *

باب ذكر ما يستثنى من التيمم
قال ابواسحاق وسنن التيمم خصلتان احدهما التسمية الثاني

الترتيب وان تركها فلا بأس عليه *

باب ذكر نية اجازة التيمم مع وجود الماء

قال ابواسحاق ولا يجوز التيمم مع وجود الماء في السفر ولا في الحضر الا في خمسة خصال احدها المرض الذي صاحبه لا يستطيع ان يتوضى الثاني القرحة ان تكون في مواضع الطهارة فيخاف ان استعماله زادت الجراحة شرا وتطاول بالمها وان كانت في بعض ما تجب فيه الطهارة غسل الصحيح وتيمم لما بقي وقد قيل ليس عليه تيمم لذلك لانه قد سقط عنه ما فيه الجراحة فرض الغسل الثالث الجبائر كذلك الرابع ان يخاف من استعمال الماء البارد التلف الخامس ان يخاف فوات الجنازة والعبد بن علي قول

باب ذكر نية اجازة جمع الصلوات بنية واحد

قال ابواسحاق ولا يجوز جمع صلاتي فرض بنية واحد الا في خصلتين احدهما ان يريد الجمع فيجوز ان يتيمم تيمما واحدا لاولي والثاني ان ينسى صلاتين او اكثر او ينسى عنها او يتركها عامدا فيجزيه تيمم واحد ان يصلي به صلاتين او اكثر في مقام واحد وان لم يجمع

باب ذكر نية المنع من التيمم بالتراب الطاهر

قال ابواسحاق وكل تراب طاهر فجاز استعماله للتيمم الا في خصلتين احدهما ان تشفى الريح على وجهه ويديه فيمسح بذلك فلا يجزيه والثاني

باب ذكر نية الطهارة التي لا تجزى قبل الوقت

قال ابواسحاق والطهارة كلها تجزى قبل الوقت الا في ثمان خصال احدها التيمم الثاني الاستحاضة الثالث من به سلس البول

الرابع من به سلسل النجوا الخامس من به باسور السادس من به
 رعا ف السابع من به جرح يسيل الثامن من به سلسل الريح

باب ذكر نيا اجازة الطهارة لاهل الضرورات

قال ابواسحق لا تجزي احد من اهل الضرورات المتقدم ذكرها الطهارة
 قبل الوقت الا في خصلتين احدهما ان يجمع العصر في وقت صلاة الظهر
 والثاني ان يجمع العشاء في وقت المغرب وكذلك يجزيه ايضا *

باب ذكر نيا من يلزمه التيمم في غير الاعادة

قال ابواسحق وكل من لزمه التيمم او ابى له فتيهم وصلى فلا اعادة
 عليه الا في خصلتين احدهما ان يكون حضريا يعوزه الماء فيخاف
 فوات الصلاة قبل وصول الماء فانه يلزمه التيمم وعليه الاعادة وفي
 قولين آخرين لا اعادة عليه الثاني ان يكون واجدا للماء فلا يمكنه
 استعماله الا ان يناول له احد فاعوز من يناول له الماء وعنده تراب
 طاهر فقد رعى استعماله ويخاف فوات الصلاة قبل ان يقدر على
 من يناول له الماء اذا كان الغالب وجوده فانه يلزمه التيمم وعليه
 الاعادة اذا قدر قلته قياسا على قولهم وبالله التوفيق *

باب ذكر نيا احكام الحيض وطستخاضه

قال ابواسحاق ولا تكون المرأة حائضا الا بوجود ثلاث خصال احدها
 رؤية الدم الاسود والاحمر في وقت جرت العادة فيه ببلوغ مثلها
 الثاني ان يدوم بها ذلك ثلاثة ايام او عشرة او اكثر وقد وجدت
 في الاثر ما يدل على ان اقل الحيض يوم وليلة وفي قول بعض اصحابنا
 ان اكثره خمسة عشر يوما الثالث ان لا تكون حاملا والدماء

في الحيض على أربعة أقسام أحدها الدم الاسود الثاني الدم الاحمر
الثالث الصفرة الرابع الكدرة * **باب آخر ***
قال ابواسحاق لا تكون الصفرة او الكدرة حيضا الا في خصلة واحدة
وهي ان يتقدمها الدم في ايام الحيض فينبذ تكون حيضا وان لم
يكن دم معها وقد قال بعض اصحابنا ان الدم الاحمر الرقيق حكمه

حكمها والله اعلم
باب ذكر نيات اقسام المستحاضات واحكامها

قال ابواسحاق والمستحاضة على ثلاثة اقسام احدها امرأة
مبتدأة فحكمها ان تغتسل وتصلي خمسة عشر يوما وتكون
حائضا عشرة ايام فذلك اكثر الحيض وقال بعض اصحابنا اكثره
خمس عشرة يوما وقال بعضهم اذا كانت مبتدأة فحكمها ان تترك
الصلاة ايام الدم الاسود الحزين وتغتسل وتصلي اذا انقطع
ذلك عنها حتى ياتيها صفة ذلك الدم ثم تكون حائضا وتسمى
هذه الميزة وان كانت غير مميزة فحكمها كالاولى الثاني امرأة لها
ايام معلومة فهي على عادتها ما لم تنتقل الى عادة اخرى الثالث
امرأة كانت لها ايام معلومة فنسيته فحكمها ان تجلس ثلاثة ايام
وذلك اقل الحيض عندنا ولا احسبه الا قول الجميع وتغتسل وتصلي
اثنين وعشرين يوما هذا قول من جعل الحيض اكثره عشرة ايام
واما من جعله خمسة عشر يوما فتغتسل وتصلي سبعة وعشرين
يوما فاذا كان هذا منها في رمضان ابدلت صيام اكثر الحيض على

حسب الاختلاف والله اعلم *

باب ذكر بيان احكام النفاس وياهر

قال ابو اسحاق ولا تكون المرأة نفساء الا بوجود خصلتين
احدهما خروج ولد بان من خلقه شئ وقد قيل اذا تم خلقه تاما
الثاني رؤية الدم من وقت خروج الولد الى وقت دخول الصلاة
عقب الولادة ويزول وقتها وهي كذلك الى تمام اربعين يوما وذلك
اكثر النفاس على قول اكثر اصحابنا وعليه العكل *

باب ذكر بيان احكام المتنفسات اذا استهين من الدم

في الاربعين قال ابو اسحاق المتنفسات على قسمين احدهما امرأة مبتدئة
فحكمها ان تترك الصلاة تمام الاربعين ما لم ينقطع عنها خمسة عشر
يوما وذلك اقل الطهر وقد قيل عشرة ايام فان جاءها بعد الطهر في
الاربعين فليست بنفساء بل هي حائض فان كان دمها على ما وصفنا
فيما تقدم فان استدام بها بعد الاربعين كانت مستحاضة تغتسل
وتصلي الثاني امرأة لها ايام معلومة فهي على عاداتها ما لم تنتقل
الى عادة اخرى فان نسيت عاداتها كان حكمها كالمبتدئة سواء *

باب ذكر بيان ما يمنع النفساء والحائض من فعله

قال ابو اسحاق وعليها الامتناع من تمامي خصال احدها الصلاة
الثاني الصوم الثالث الطواف الرابع دخول المسجد الخامس قراءة
القرآن السادس من المصنف السابع السجود الثامن الوطئ

باب ذكر بيان ما يجب عليها من الاعادة

قال ابو اسحاق وعليها عند طهارتها اعادة اربع خصال احدها
الصوم الثاني الاعتكاف الثالث الطواف للحج والعمرة الرابع ركعتي

الطواف قال ابواسحاق وثلاثة اشياء لا يجوز فعلها الا بطهارة
كاملة شيان فريضتان احدهما الصلاة على اختلافها الثاني الطواف
الثالث من ذلك سنة مستحسنة وهو مس المصصف *

باب ذكر نيات طهارة الارض

قال ابواسحاق والارض كلها على اصل الطهارة ما لم تعلم انها
نجسة الا في اربع خصال احدها ان تكون مقبرة الثاني ^{ان تكون} مجزرة
الثالث ان تكون مزبلة الرابع ان تكون حاما وان صلى احد في

موضع من ذلك شاكا في طهارته لم يجز حتى يعلم انها طاهرة والله اعلم
باب ذكر نيات ما يكره في الصلاة على الارض الطاهرة

قال ابواسحاق وكل ارض طاهرة فالصلاة عليها جائزة غير مكروهة
الا في ثمان خصال احدها ان تكون في قارعة الطريق والثاني ان تكون
معطن الابل والثالث ان تكون مما قد طبخ بالنار كالرماد والنورة
ونحوها والرابع الصفا على قول بعض اصحابنا والخامس ظهر
الكعبة والسادس جوف الكعبة اذا كان متوجها الى بابيها وهما
مفتوحان والسابع الارض المغصوبة على قول بعض اصحابنا
والثامن ان يصلى على شئ غير متمكن عليه قال ابواسحاق ان صلى
احد على شئ من ذلك لم تجزه صلاة الا في خصلتين احدهما فارعة

باب ذكر نيات اجازة الصلاة بخير طهارة

قال ابواسحاق ولا تجوز الصلاة الا بطهارة بالماء او بالتراب على
ما وصفنا الا في خصلتين احدهما ان يكون مريضا او في معناه فلا

يستطيع ان يتوضى او يتيم بنفسه وحضرت الصلاة فانه
يصلي كذلك اذا خاف الفوت في الوقت الثاني ان يعدم الماء والتراب
ويخاف فوت الوقت فانه يصلي كذلك *

كتاب الصلوات المكتوبات
باب ذكر نيات اوقات الصلوات المكتوبات وعلاها
قال ابواسحاق والصلوات المكتوبات خمس اولها الظهر واول وقتها
اذا زالت الشمس وآخرها اذا صار ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي
زالت عليه الشمس ومعرفة ذلك ان دخول الهنعة عند رجوع
الشمس يكون الفيء في ذلك خمسة اقدام ونصف الاقراط على قدم
وينقص كل يوم قيراط حتى تقوم الشمس دخول الزبانا على غير
شيء ثم تقدم يمينا فيزيد الفيء كل يوم قيراط حتى يرجع دخول
النعام فيكون الفيء قدما وسدسا وقت الزوال فافهم المعنى
وبالله التوفيق شهر العصر فاول وقتها اذا زاد الفيء قليلا على
وقت آخر الظهر وآخر وقتها اذا غاب من الشمس قرن وقيل اذا صفت
شهر المغرب واول وقتها اذا غابت الشمس كلها وآخره اذا غاب
الشفق الاحمر وقيل الابيض شهر العشاء الاخرة واول وقتها
استكمال غيوبة الشفق الاحمر وآخرها الى ثلث الليل وقيل الى نصف
الليل شهر الفجر واول وقتها اذا طلع الفجر الثاني وآخره اذا طلع
من الشمس قرن قال ابواسحاق وتاديت الصلاة في اول وقتها افضل
الا في خصلة واحدة وهي صلاة الظهر في الحر الشديد وينبغي
تاخيرها والله اعلم *

باب ذكر نيات الاوقات التي لا يجوز فيها فعل الصلاة
 فيها قال ابو اسحاق وثلاثة اوقات لا تجوز الصلاة فيها وان قضى
 فيها فرضا لم يجزها عند قيام الشمس الثاني عند غروبها
 الثالث عند طلوعها *

باب ذكر نيات الاوقات المنهي فيها عن التطوع

قال ابو اسحاق وثمانية اوقات منهي عن التطوع فيها احدها
 بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس الثاني بعد طلوع الصبح
 الاربع حتى الفجر الثالث بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس
 الرابع وقت ما بين الاذان والاقامة للمغرب الخامس اذا قامت
 الجماعة فالابتداء بالمكتوبة السادس اذا وتر فلا يتطوع حتى
 يستيقظ من نومه ووقت الوتر ما بين صلاة العتمة الى وقت
 طلوع الفجر السابع ان يكون حاضرا والامام يخطب يوم الجمعة
 او العيدين او بعرفة وكذلك للخسوف والكسوف والاستسقاء
 في القياس فينبغي له ان يكف عن التطوع حتى يفرغ الامام
 وكذلك اذا دخل مسجدا وقد اقيمت فيه الصلاة فلا يصلي
 وحده فرضا ولا تطوعا فيه حتى يفرغ الامام الثامن اذا صلى
 مع الامام العيد الكبير فالمستحب له ان يكف عن التطوع الى
 زوال الشمس الا ان يحدث كسوف او استسقاء وقيل لا بأس
 بالتطوع بعد ذلك وبالله التوفيق *

باب آخر قال ابو اسحاق فان دخل في الصلاة وقت
 الاباحة ثم دخل وقت الحضر وهو فيها الزم الاتمام "خ"

خصلة واحدة وهو ان تقام الصلاة في مسجد وهو فيه مصليا
فانه يقطعها ويدخل في صلاة الجماعة وقد قيل عند ما يحرم الامام
الا ان يكون في زاوية من المسجد كما لمنقطة فلا يقطعها وفي هذا ^{نظر}

باب ذكر بيان احكام الازان والاقامة

قال ابواسحاق والاذان والاقامة سنة على الكفاية الا في خصلة
واحدة وهو يوم الجمعة فانها واجبتان في صلاة الظهر على ما سنبين
ان شاء الله في بابها وقال وهما مشئ مشئ والاقامة والاذان سواء
الا في خصلتين احدهما ان الاذان يرتل وان الاقامة تحذف والثاني
يزاد فيها عند الفراغ من حي على الفلاح قد قامت الصلاة مرتين وعدد
الاذان خمسة عشر كلمة الله اكبر الله اكبر مشئ اشهد ان لا اله الا الله
مشئ اشهد ان محمدا رسول الله مشئ حي على الصلاة مشئ حي على الفلاح
مشئ الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وقد بينا فيما تقدم زيادة الاقامة

على الاذان باب ذكر بيان ما يكره في الازان والاقامة

قال ابواسحاق ويكره فيها اربعة اشياء احدها الترجيع الثاني
التثويب الثالث الكلام الرابع ان يكون المؤذن عربيا نا عن هيئته
في الصلاة قال والمستحب ان يستقبل باذانه واقامة القبلة
الا في خصلتين احدهما اذا قال حي على الصلاة التفت يمينا الثاني
اذا قال حي على الفلاح التفت شمالا يفعل هذا في اذانه خاصة

باب ذكر بيان ما ينقض الازان والاقامة

قال ابواسحاق وينقض الاذان والاقامة ثمان خصال احدها

الارتداد الثاني القول القبيح الثالث الفعل القبيح الرابع ان
يقطع بالكلام الطويل الخامس ان يشتغل بعمل غيره السادس
ان يترك بعضه حتى يتناول ذلك السابع ان ياتي به على غير
ترتيب عامدا الثامن ان يؤذن قبل دخول الوقت في بعض الصلوات

عامدا والله اعلم
باب ذكرين الصلوات التي لا يجوز ان يؤذن لها

قبل وقت الصلاة قال ابواسحاق ولا يجوز الاذان قبل الوقت الا
في خصلتين احدهما لصلاة الجمعة على قول الثاني لصلاة الفجر
باب ذكرين اجواز ترك الاذان للصلوات

قال ابواسحاق ولا يجوز ترك الاذان لشيء من الصلوات الا في خمسة
خصال احدها ان تكون الصلاة نافلة فلا اذان لها مسنون
ثاني ان تفوته صلاتان او اكثر فانه يؤذن للاولى منهن ويقوم
للاخرى ولما يبق الثالث ان يدخل في صلاة قوم قد اذنوا وقاموا
فلا اذان عليه وعليه الاقامة الخامس ان يدخل مسجدا قد اذن
فيه واقم فلا اذان عليه ولا اقامة وقد قيل عليه الاقامة قولان

باب ذكرين اقسام الصلوات

قال ابواسحاق والصلوات تنقسم على اربعة اقسام احدها فرض
على الاعيان الثاني فرض على الكفاية الثالث سنة مؤكدة الرابع
ندب واختيار قال ابواسحاق فاما فرض الاعيان فهي المكتوبة
على ثلاثة انواع احدها صلاة رباعية وهو ثلاثة اقسام احدها
صلاة الظهر اربع ركعات الا في ثلاث خصال احدها ان تكون

جمعة الثاني في السفر الذي يجب فيه القصر الثالث في حال
الخوف وصلاة العصر والعمة كل واحدة اربع ركعات الا في
خصلتين احدهما السفر الذي يجب فيه القصر الثاني في حال
الخوف القسم الثاني من الاعيان صلاة ثلاثية وهي المغرب
وحدها ثلاث ركعات الا في خصلة واحدة وهي في حال الخوف
القسم الثالث من الاعيان صلاة مثني وهي صلاة الفجر ركعتان

باب ذكر بيان انواع السنة المؤكدة

قال ابو اسحاق واما السنة المؤكدة فذلك نوعان احدهما صلاة
ثلاثية وهي الوتر وحدها وقد مضى بيان وقتها فيما تقدم وقد
قال بعض اصحابنا هي ركعة واحدة وقال بعضهم هي واجبة
كل مكتوبة وهو قول محمد بن محبوب رضى الله عنه النوع الثاني
صلاة مثني وهي خمسة اشياء احدها ركعتان بعد طلوع الصبح
وقبل صلاة الصبح الثاني ركعتان لحسوف القمر الثالث ركعتان
لكسوف الشمس الرابع ركعتان للاستسقاء وقيل هما سنة
استحبة وقد قيل ليس لكسوف الشمس ولا لحسوف القمر ولا
للاستسقاء صلاة الخامس ركعتان للطواف قال ابو اسحاق
ولا يجوز فعل هذه الصلوات كلها الا في وقت يجوز فيه التطايع
قال ولا يقضى شيء مما فات وقته من هذه الصلوات الا ثلاثة
اشياء احدها ركعتا الفجر الثاني صلاة الوتر الثالث ركعتا الطواف
وسنذكر فيما بعد ان شاء الله بيان المندوب الى فعله من ذلك وبالله المعونة

وهي صلاة العبدين
وتشأن فيهما ركعتان
وتنصلي كل وقت
ولا يجوز فعلها الا في وقت يجوز فيه التطايع
وهي صلاة العبدين
وتشأن فيهما ركعتان
وتنصلي كل وقت
ولا يجوز فعلها الا في وقت يجوز فيه التطايع
وهي صلاة العبدين
وتشأن فيهما ركعتان
وتنصلي كل وقت
ولا يجوز فعلها الا في وقت يجوز فيه التطايع

باب ذكرينا احكامها الجماعية

قال ابواسحاق وصلاة الجماعة فرض على الكفاية الا في خصلة واحدة وهي صلاة الجمعة قال ابواسحاق وسبع تصلي بالجماعة احدها الخمس المكتوبات الثاني صلاة الجنازة الثالث صلاة العيدين الرابع صلاة الكسوفين الخامس الاستسقاء السادس التراويح في رمضان خاصة السابع صلاة الوتر في رمضان خاصة وكذلك التهجيد في رمضان خاصة قال ابواسحاق وما

باب ذكرينا ما يكره في صلاة الجماعة

قال ابواسحاق وصلاة الجماعة افضل لكن تكره في ثلاث خصال احدها اذا كان مسجد قد صلى فيه جماعة مرة فيكره ان يصلي فيه تلك الصلاة بجماعة ثمانية الثاني ان يشك في صلاة فلزمه اعادتها فليصلها فرادى ولو كان وقتها الثالث ان يذكر فساد صلاة قدمضى وقتها فانه يبذلها فرادى واحب ان يصلي التهجيد

باب ذكرينا الضوابط التي تجوز فيها ترك الجماعة

قال ابواسحاق وعشر خصال رخص فيها ترك الجماعة احدها البرد الشديد الثاني الحر الشديد الثالث المطر الشديد الرابع ليلة مظلمة الخامس اذا كان ليلة فيها ريح شديد السادس اذا كان صائما وقد حضر العشاء السابع ان يكون عنده منزل به الثامن ان تكون به علة تمنعه من ذلك التاسع ان يخشى

غريماله وليس يقدر على قضاء ما له العاشر ان يخشى على نفسه من سلطان او على ما له او يخشى غير السلطان قال الشيخ ابواسحاق وبعض هذه الخصال نصا وبعضها استدلالا

باب ذكر ركني الأركان التي لا تتم الصلاة الا بها

قال ابواسحاق والاركان التي لا تتم الصلاة الا بها ست وعشرون خصلة احدها الطهارة بالماء الطاهر المطهر او بالتراب الطاهر على ما وصفنا الثاني السترة الطاهرة الثالث البقعة الطاهرة على ما بينا الرابع العلم بالوقت الخامس استقبال القبلة السادس القيام لها مع القدرة على ذلك السابع النية لها من القيام الى تكبيرة الاحرام الثامن تكبيرة الاحرام التاسع القراءة بام الكتاب ابتداؤها بسم الله الرحمن الرحيم في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر العاشر القراءة بآية من غيرها مع فاتحة الكتاب في الركعتين الاولتين من المغرب والعشاء والفجر والنوافل الحادي عشر الركوع الثاني عشر الرفع من الركوع الثالث عشر السجود الرابع عشر الفرق بين السجودتين في كل ركعة الخامس عشر القيام من السجود الى الركعة الثانية السادس عشر القعود في الركعتين الاولتين من الرباعيات عند التشهد الاول على قول السابع عشر التشهد الاول على قول الثامن عشر الاعتدال في الركوع والسجود على قول التاسع عشر القيام من القعود الاول الى الثانية العشرون نصف التكبير فيها الاول على قول الحادي والعشرون نصف التشبيح

فيها على قول الثاني والعشرون القعود آخر الصلاة مقدار
التشهد الثالث والعشرون قراءة التشهد إلى آخر قوله والطيبات
الرابع والعشرون قراءة التشهد لآخره إلى قوله ورسوله على قول
الخامس والعشرون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على قول
السادس والعشرون التسليم على قول

باب ذكر نيات سنن الصلاة

قال أبو إسحاق وسنن الصلاة أربع وعشرون خصلة أحدها الاذان
والاقامة إذا فاتته الجماعة الثاني التوجيه وقد قيل هو من الأركان
الثالث الاستعاذة الرابع قراءة فاتحة الكتاب والتسبيح في الركعتين
الآخرتين من الظهر والعصر والعتمة والثالثة من المغرب الخامس
التكبير كله سوى الأول وقد قيل التكبير نصفه من الأركان السادس
التسبيح كله وقد قيل نصفه من الأركان السابع قول سمع الله لمن
حمده من الأركان مثال ذلك أن كانت الصلاة مشئى فترك قول سمع الله
لمن حمده ناسيا فيها بطلت الصلاة فإن تركها في ركعة واحدة لم تبطل
الثامن قول ربنا ولك الحمد وقد قيل قولها في نصف الصلاة من
الأركان التاسع الاعتدال في الركوع والسجود وقد قيل هو من
الأركان العاشر إذا رفع من الركوع فلا يسجد حتى يستتم قائما الحادي
عشر إذا رفع من السجدة الأولى فلا يسجد الثانية حتى يستتم جالسا
الثاني عشر التشهد الأول الثالث عشر التورك في القعود كله الرابع
عشر أن يضع ركبتيه قبل يديه عندما يخرج للسجود الخامس عشر أن
يجأ في بين فخذه وبطنه السادس عشر أن يرسل يديه أرسالا

في حال القيام السابع عشر ان يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير الثامن عشر ان يدعو بما احب من دين ودنيا بعد ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم التاسع عشر السلام وقد قيل هو من الاركان العشرون ان ينوي خروجه من الصلاة عند ما يسلم منها الحادي والعشرون ان يسجد على انفه الثاني والعشرون ان يجعل نظره في موضع سجوده الثالث والعشرون ان يسبح ثلاثا في ركوعه وسجوده الرابع والعشرون ان يفصل بسكينة بين قراءة فاتحة الكتاب والسورة ان كان فيها سورة وبين القراءة والركوع وبين تكبيرة القيام من السجود والقراءة في الثانية قال ابواسحاق واذا قلت على قول فهو قول ثابت لاصحابنا

باب ذكر بيان القول في ترك الاركان والسنن

ناسيا او عامدا قال ابواسحاق فان ترك شيئا من اركان الصلاة ناسيا او عامدا بطلت صلاته وان ترك شيئا من سننها ناسيا اجزأت صلاته على قول الكثير وكذلك ان ترك منها شيئا عامدا الا في تسع خصال احدها ان ترك عمدا قراءة فاتحة الكتاب والتسليم في احد الركعتين الاخرتين من الظهر والعصر والعشاء الاخرة او في الاخرة من المغرب الثاني ان ترك شيئا من تكبيرها سوى الاولى الثالث ان ترك عامدا قول سمع الله لمن حمده في بعض الركعات الا ان يكون ماموا الرابع ان ترك قول ربنا ولك الحمد في اي ركعة منها عامدا الخامس ان ترك الاعتدال في الركوع والسجود عامدا السادس ان ترك عامدا الاستواء في القيام من الركوع او في القعود من السجدة السابعة ان

ترك عامدا التشهد الاول وقد قيل ان ترك ذلك ناسيا لم تجزه
صلاة ^{الثامن} ان ترك عامدا شيئا من التسبيح في الركوع او السجود
التاسع ان ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد

الاخر عامدا
باب ذكر ناسيا ما يكره في الصلاة مما جعلها قوما

سنة قال ابو اسحاق وست خصال مكروهة عندنا مما جعلها
قوما سنة احدها الاحرام لها قبل التوجيه الثاني رفع اليدين
عند تكبيرة الاحرام الثالث وضع اليدين على السرة الرابع الاشارة
بالسيابة الخامس المتورك على اليسرى السادس الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فان فعلها اساء ولا شيء عليه

باب ذكر ناسيا ما يوجب سجود الست هو

قال ابو اسحاق وسبع خصال توجب سجود السهو احدها
ان ينسى شيئا من سننها التي ان تركها عامدا بطلت صلاته هذا قلته
قياسا الثاني ان يفعل شيئا من اركانها او من سننها في غير موضعه
مثل ان يتشهد في موضع القراءة او يقرأ في موضع التشهد ونحو
ذلك ناسيا الثالث ان يزيد فيها ناسيا الرابع ان يسلم منها قبل
تمامها ناسيا الخامس ان يتكلم فيها ناسيا ^{السادس} ان يحرف فيما يسر فيه ناسيا
او يسر فيما يحرف فيه ناسيا السابع ان يشك في صلاته فلم يدرك على
ثلاثا ثم اربعا فيبني على يقينه فاذا سلم سجد هذا قول بعض اصحابنا

باب ذكر ناسيا انواع السجود

قال ابو اسحاق والسجود على ثلاثة انواع احدها سجود الصلاة

في كل ركعة سجدة ثانى سجود السهو وهما سجدة ثان بعد التسليم
ويسلم منها فان تركها تأسيأ او عامدا ابدلها في صلاة اخرى عند
فراغه منها الثالث سجود القرآن فاذا قرأ الآية التي فيها السجود فعليه
وعلى السامع ان يسجد عند ذلك سجدة واحدة بطهارة كاملة فان
تركها اساء ولا شئ عليه ومن سهى عند سجدة في السهو هل يسجد بها
ام لا قال قيس بن سليمان فلا سهو عليه وسجود الشك هو الرابع

باب ذكر بيان عدد سجود القرآن

قال ابو اسحاق في القرآن احد عشر سجدة ليس في المفصل منها
شئ وهو السبع الاخير من القرآن وهي في احدى عشر سورة في
الاعراف والرعد والنمل وسبحان ومريم وسورة الحج والفرقان
والنمل والتم تنزيل وص وخم السجدة

باب ذكر بيان احكام الامامة في الصلاة

قال ابو اسحاق ولا يكون اماما الا بوجود عشرين خصلة احدها ان
يكون ذكرا الا ان تصلي امرأة بنساء فلا باس الثاني ان يكون بالغاً
الثالث ان يكون حرا فان صلى عبد بعبيد جاز وقد قيل لا باس امامة
العبد الرابع ان يكون من اهل التوحيد وقد قيل لا يجوز امامة الفاجر
من اهل التوحيد والعمل على الاول الخامس ان يكون عاقلا السادس
ان يكون فصيحاً بالعربية السابع ان لا يكون بليتا فان صلى اخرس
باخرس جاز الثامن حفظه فائحة الكتاب وآية من غيرها التاسع
معرفة اركانها وسننها التي لا يجوز تركها عمدا على ترتيبها العاشر
استطاعة القيام والركوع والسجود فان صلى موميا بمثله جاز

الحادي عشر السترة فان صلى عريانا بمثله جاز الثاني عشر
 الطهارة بالماء فان صلى متيم بمثله جاز وقد قيل لا بأس بامامة
 المتيم الثالث عشر ان يكون سالما من الضرورات كسلسل البول
 والنحو والريح ونحوهم فان صلى بمثله جاز الرابع عشر ان يكون
 بصيرا فان صلى اعمى بمثله جاز وقد قيل لا بأس بامامة الاعمى
 الخامس عشر ان لا يكون خصيا فان صلى بمثله جاز وقد قيل
 لا بأس بامامة الخصى السادس عشر ان لا يكون خنثى مشكلا
 السابع عشر ان لا يكون مقيدا فان صلى بمثله جاز وقد قيل لا بأس
 بامامة المقيد الثامن عشر ان تكون صلاة الامام والمأموم متفقة
 في الفريضة فان صلى متفل خلف مفترض جاز التاسع عشر ان لا
 يكون ولد زنا على قول فان صلى بمثله جاز باتفاق العشرون ان لا
 يكون مسافرا فان صلى بمثله جاز وقد قيل لا بأس بامامته ولكن
 يقول اذا فرغ من صلاة اتموا صلاةكم اني مسافر وبه نعمل

باب ذكر بيان موضع الامام في الصلاة

قال ابو اسحاق ولا يجوز ان يكون الامام الامتقدا للمأمومين
 الا في خصلتين احدهما ان يكون اماما للعة وكان عريانا فان
 موضعه وسطهم الثاني ان تصلي امرأة بنساء فان موضعها وسطهن

باب ذكر بيان ما يحمل الامام عن المأموم

قال ابو اسحاق واربع خصال يحملها الامام عن المأموم احدها
 القراءة كلها اذا أدركه قائما وقيل ما عدا فاتحة الكتاب الثاني
 القراءة ايضا اذا أدركه راكعا على قول الثالث قول سمع الله لمن

حمده الرابع الجهر بالقراءة
باب ذكر بيان ما لا يجوز فيه الجهر من الصلوات

قال ابواسحاق والسنة الجهر في جميع الصلوات الا في ست
خصال احدها صلاة الظهر الثاني صلاة العصر الثالث الركعة
الاخيرة من المغرب الرابع الركعتان الاخيرتان من العشاء الاخيرة
الخامس صلاة الجنائز السادسة ان يكون ماموما فلا يجهر خلف
امامه جهر امامه ام اسر قال ابواسحاق وكل من اسرف فيما يجهر فيه
عامدا بطلت صلاته الا في خصلة واحدة وهو المصلي وحده *

باب ذكر بيان ما يسقط به فرض القبلة

قال ابواسحاق وسبع خصال يسقط بها فرض القبلة احدها
شدة الخوف على نفسه او ماله فيصلى مقبلا او مدبرا منهزما من
عدوه او بهيمته او سيل او نحو ذلك الثاني ان يكون مربوطا على
خشبة او نحوها فانه يصلي كيف ما امكنه الثالث ان يكون مريضا
ولا يتهيأ له التوجه الى الكعبة الرابع ان ينتقل على الراحة فانه يصلي
حيث ما توجهت به راحته ويبدأ يحرم الى القبلة الخامس ان
ينتقل ماشيا فانه يتوجه محرما الى القبلة ويمشي حيث شاء ويركع
ويسجد الى القبلة السادس الغريق يصلي كيف ما امكنه السابع
ان يكون اعمى ولا يجد من يعرفه ثقة عليها او يكون ظلمة وهو بصير
او غاب عنه الدلالة او كان في موضع يجهل فيه الدلالة عليها
فيبقى متخيرا فانه يتجراها ويصلي ويقلد الاعمى البصير والجاهل العارف
باب ذكر بيان ما يسقط به فرض القبلة مع القدرة

على ذلك قال ابواسحاق وثلاث خصال يسقط بها فرض القيام
في الفريضة مع القدرة احدها ان يكون عربيا فانه يصلي قاعدا
الثاني ان يكون قادرا على القيام ولا يستطيع السجود فانه يصلي
قاعدا الثالث ان يخرج الماء من عينيه فيستلقي اياها حتى تصح عيناه

فانه يصلي كذلك ويومئ برأسه
باب ذكر ما يسقط به فرض السجود مع القدرة

في الفريضة قال ابواسحاق ولا يجوز ترك السجود مع القدرة في الفريضة
الا في ثلاث خصال احدها ان لا يستطيع السجود ولا يقدر على القيام
والركوع فانه يصلي موميا ويجعل السجود اخفض من الركوع كذلك
جميع الصلوات صلاة الايما الثاني ان يكون مستلقيا لخروج

الماء من عينيه الثالث ان يكون عربيا فانه
باب ذكر ما جواز ترك القراءة في الصلاة

قال ابواسحاق ولا يجوز ترك القراءة مع القدرة عليها في الصلاة
الا في خصلتين احدهما ان تكون بدعة فتمنعه عن ذلك الثاني
ان تحضره الصلاة وليس معه من شئ ^{القرآن} فانه يتعلم فان لم يحسن

وخاف فوات الصلاة فانه يصلي كذلك وفي قول عليه الصلاة والسلام
باب ذكر ما جواز ترك القراءة في الصلاة مع القدرة

قال ابواسحاق ولا يجوز ترك القراءة مع القدرة عليها في الصلاة
الا في خصلة واحدة وهو ان يصلي مع الامام فليس عليه قراءة
على قول وقد قيل لا يجوز للموم ترك قراءة فاتحة ^{الكتاب} على حال وقد
قيل ليس عليه قراءة فيما يجهر فيه امامه وان اسر امامه فعليه

قراءة فاتحة الكتاب وحدها
باب ذكر نيات الصلوات التي لا يجوز فيها قراءة الفاتحة
 الكتاب وحدها قال أبو إسحاق وست خصال لا يجوز فيها الا
 قراءة فاتحة الكتاب وهي صلاة الظهر الثاني العصر الثالث الركعة
 الاخيرة من المغرب الرابع الركعتان الاخيرتان من العتمة الخامس
 اذا صلى مع الامام فلا يقرأ خلفه الا فاتحة الكتاب وحدها *

السادس صلاة الجنائز
باب ذكر نيات جواز الصلاة بالنجاسة مع وجوب الماء
 قال أبو إسحاق وثمان خصال يجوز فيها الصلاة بالنجاسة مع
 وجود الماء احدها ان يخاف فوات الجنائز او العيد وعليه نجاسة
 فانه يتيمم ويصلي ولا احسب الا انه قول اصحابنا وهذا على قول
 ولا اعادة وقد ذكرنا فيما تقدم الثاني ان تكون مستحاضة او يكون به
 سلس البول او النجس او الباسور او جرح يكون به او رعا فانه يصلي
 وهو كذلك ما لم يكثر جدا وسواء اصاب ذلك بدنه او ثوبه او مسجده
 من بعد ان يسد موضع ذلك بقطنه او نحوها ولا اعادة عليه الثالث
 المريض الذي لا يستطيع ان يتوضى وتصيبه النجاسة فانه يصلي
 بها ولا اعادة عليه الرابع ان يكون فيه جراحة فتصيبه نجاسة فيخاف
 من استعمال الماء لازالته من شدة الالم او طول العلة فانه يصلي كذلك
 ولا اعادة عليه الخامس الرجل تكون بفرجه او دبره نجاسة فلا يستطيع
 ان يزيلها عنه من غير مرض مثال ذلك ان يكون بيده شلل او قطع
 او علة تمنعه من الاستعمال ولاله زوجة ولا مملوكة يحل له وطؤها

ولا يستطيع ازالته عنها من ذلك الموضع وكذلك المرأة اذا كانت
 كذلك وليس معها زوج ولا تستطيع ازالته عنها من ذلك الموضع
 السادس ان يصيب الانسان دم ما لا يمكن الاحتراز منه غالباً
 كالبراغيث والقمل والبق والبعوض والذباب ونحوه ما لم يكثر
 ذلك جداً سواء كان يبدنه او ثوبه او مسجده السابع ما اصابه
 من نضح تطهير النجاسات الثامن ان يصيبه من البول او نحوه من
 النجاسات مما لا يتمكن العين بتخديده *
باب ذكر بيان جواز الصلابة بالستر في النجاسة
 الموضع النجس مع وجود الماء الطاهر المزيل للنجاسة قال ابو اسحاق
 وسبع خصال يجوز معها الصلاة بالثوب النجس والموضع النجس
 مع وجود ما هو اطهر منها ووجود الماء المزيل للنجاسة واحدة المبتلى
 بالنجاسة الخارجة من اى موضع من بدنه كالمستحاضة وسندس
 البول والنحو ونحوه فمضى ما اصابه او ثوبه او مسجده فانه يصلى
 كذلك ما لم يكثر جداً من بعد ما يسد موضع ذلك بقطنه او نحوها
 وقد ذكرنا هذه المسئلة فيما تقدم الثاني ان يصيبه او ثوبه او مسجده
 من دم ما لم يمكن الاحتراز منه غالباً ما لم يكثر جداً كدم البراغيث
 والذباب والبعوض والقمل ونحوه ما لا نفس له سائلة الا ان
 ان يصيبه او ثوبه او مسجده نضح تطهير النجاسات وكذلك لو صب
 ماء طاهر على شئ من النجاسة فاصاب من شر ذلك الماء شيئاً من
 الطهارات كان معفو عنه ما لم يظهر فيه اثر او ربح منه الرابع ان
 يصيبه شئ من النجاسة ما لم يتمكن العين بتخديده وكذلك ان

ان اصاب ثوبه او مسجده فذلك معفو عنه الخامس ما شهدنا
المسلمين اليوم يعفون عنه وذلك انهم اذا تطهروا من البئر وصلوا
في المسجد ثم علموا انها كانت نجسة فانهم يغتسلون ويغسلون الثياب
والآنية والبسط ولا يغسلون المسجد وهذا في كل مسجد كبير يتعذر
غسله السادس ان يكون على شيء نجس او عليه ثوب نجس لا يستطيع
ان ينزع ذلك عنه ولا ان يتحول الى ما هو اطهر من ذلك من شدة الالم
بل يستحب له ان يلقى عليه ثوب طاهر من فوق ذلك الثوب وقد ذكرنا
من هذه المسائل في الباب الاول السابع ان يصلي ناسيا وفي ثوبه
من الدم الذي لا يعلم انه مسفوح مثل قدر الدرهم واقل منه فلا اعادة عليه
باب ذكر بيان ما يجزى من الاجتهاد في طلب القبلة

قال ابو اسحاق وكل من اجتهد في طلب القبلة فصل الى اجتهاده ثم
علم انه اخطأها اجزته صلاة الا في خصلة واحدة وهو ان يكون
متخيرا فيها من اجل عي او جهالة ويحضر به ثقة وصلي باجتهاده
ولم يسئله فان وافقها اجزته والالم تجزوان علم انه اخطأها وهو في
الصلاة انخرق الى القبلة وبني عليها *

باب ذكر بيان ما يفسد بها الصلاة

قال ابو اسحاق وسبعون خصلة مفسدة للصلاة احدها ان
يصرف النية الى النافلة الثاني ان ينوي قطعها الثالث ان يعلم انه
ابتدأ صلاة قبل الوقت الرابع خروج الوقت في بعض الصلوات
يعني بذلك صلاة الجمعة وقد قيل لا تبطل بذلك الخامس الضحك
السادس بيت من الشعر السابع الكلام عمدا الثامن العمل الطويل

التاسع ان يصرف وجهه عامدا الى السماء العاشر ان يصرف وجهه
 يمينا او شمالا عامدا وقيل لا تقصد حتى يرى من خلفه الحادي عشر
 ذهاب العقل بنوم او غيره الثاني عشر ان يبلغ في صلاة الثالث عشر
 الاحداث الاما قاله بعض اصحابنا في القى، والرعاف انها ينقضات
 الطهارة ولا ينقضان الصلاة الرابع عشر ان يعلم خطأ القبلة بيقين
 وعمادة ولم يفرغ من آخر ركن منها ولم ينحرف اليها الخامس عشر ان
 يشتغل قلبه بشئ غير امر الصلاة عامدا او ناسيا حتى يتناول ذلك
 السادس عشر ان يصفي بسمعه عامدا الى شئ من غير امر الصلاة او
 كان ذلك منه وهو ناس حتى يتناول ذلك السابع عشر ان يشتغل
 نظره الى شئ من غير امر الصلاة عامدا او كان ذلك منه وهو ناس
 حتى يتناول ذلك الثامن عشر ان يعلم انه كان على غير طهارة التاسع
 عشر ان يعلم انه يصلي على ما لا تجوز عليه الصلاة العشرون ان يعلم
 انه صلى بما لا تجوز الصلاة به الحادي والعشرون رؤيته الماء في الصلاة
 يعني بذلك المتيمم الصحيح الثاني والعشرون وجود الاستطاعة للوضوء
 في الصلاة يعني بذلك المريض المتيمم الثالث والعشرون ان يكون عربا
 ثم يجد له سنة قريبة كانت او بعيدة الرابع والعشرون ان يصلي
 متررا ثم يقدر على ما يرتدى به وفي هذه المسئلة نظر الخامس والعشرون
 ان لا يقدر الا على ثوب نجس او درع حديد او حرير وهو غير محارب
 فيصلي بذلك ثم ينذر على غير ذلك وهو في الصلاة السادس والعشرون
 ان تضليمة وهي مكشوفة الرأس ثم تقبض الاسنة منها بعيدة ويمكنها
 اخذها السابع والعشرون ان تكون مستحاضة فينقطع دمها

في الصلاة الثامن والعشرون ان يكون به سلسل البول او النجوا
 الريح او نحوه ثم يرتفع عنه ذلك في الصلاة التاسع والعشرون
 ان يكون داء الرعاف او به جرح كذلك ثم ينقطع ذلك عنه وهو في
 الصلاة الثلاثون ان يكون غير مستقبل القبلة من اجل خوف او
 مرض او نحوه فترتفع تلك العلة منه وهو في الصلاة الحادي والثلاثون
 ان لا يقدر الا على موضع لا تجوز عليه الصلاة فيصل على ثم يقدر على
 موضع تجوز عليه الصلاة وهو في الصلاة الثاني والثلاثون ان
 يصلي بلا طهارة من اجل علة او عذر ثم يقدر على ذلك وهو في الصلاة
 الثالث والثلاثون ان تكون به جراح او جبار في موضع الطهارة
 وينقطع على برئها وهو في الصلاة الرابع والثلاثون ان يكون اميا او
 منعه من القراءة علة ثم لحسن القراءة وارتفعت العلة الخامس
 والثلاثون ان يصلي مضطجعا ثم يقدر على القعود والقيام السادس
 والثلاثون ان يصلي موميا ثم يقدر على الركوع والسجود معا السابع
 والثلاثون ان يبتدى صلاة الخوف ثم يامن الثامن والثلاثون ان
 يترك شيئا من اركانها عامدا مع القدرة على ذلك التاسع والثلاثون
 ان يترك شيئا من اركانها ناسيا حتى يعد به الى ركن ثالث ومثل ذلك
 ان ينسى القراءة فلم يذكرها حتى صار في موضع السجود بعد ان ركع
 الا ان ينسى السجود من آخر ركعة منها فذكر بعد ان سلم ولم يتطاول
 ذلك فانه يسجد مكانه ولا تبطل وقد قيل لا تفسد وان عاد الى ركن
 ثالث ويبني الاربعون ان يزيد فيها عامدا الحادي والاربعون ان
 يزيد غير اركعة تامة ناسيا اذ لم يقعد آخر الصلاة وقد قيل اذ لم

يقعد ويتشهد على حسب الاختلاف في ذلك ومثل ذلك ان
 يقوم من آخر السجدة من الصلاة ناسيا حتى يركع ويقرا ويركع
 ويسجد فان ذكر قبل السجود لم تفسد الثاني والاربعون ان يترك
 شيئا من سننها التي ذكرنا من تركها عامدا بطلت صلاته الثالث
 والاربعون ان يتذكر وهو في الصلاة انه نسي او نام عن صلاة فاتته
 الى خمس صلوات الا ان يكون في آخر وقت التي هو فيها بقدر ما يصلها
 ثم يذهب الوقت فلا تفسد بذكره بذلك الرابع والاربعون ان يات
 بمن لا تجوز امامته على كل حال او بمن لا تجزيه الخامس والاربعون
 ان يات احد وهو ممن لا تجوز امامته على كل حال السادس والاربعون
 ان يصلي الى جنب امرأة اجنبية او كانت امامه اذا كانا داخليين معا
 في صلاة الامام او صلت امرأة الى جنب اجنبي كذلك فسدت صلاتها
 السابع والاربعون ان يصلي وحده خلف الصف وهو يجدم دخلا
 او لا يجدم دخلا فيصل خلف الصف وحده عن يمين الامام او عن
 شماله فان صلى بازاء الامام اجزته صلاة وقد قيل لا تفسد وان صلى
 وحده الثامن والاربعون ان يتقدم تجاه امامه او امام امامه التاسع
 والاربعون ان يصلي امام العرة قدامهم اذا كان امامهم مثلهم فسد
 صلاته الجميع وكذلك ان صلى العريان وحده قائما وفي هذه المسئلة
 نظر اذا لم ينظره احد الخمسون ان يؤم الرجل رجلا فيقوم المأموم عن
 يسار الامام عامدا عارفا بالنهاي الحادي والخمسون ان يكون بينه
 وبين الامام اكثر من مد الصوت الثاني والخمسون ان يكون طريق
 بينه وبين الامام او بينه وبين الصف الآخر حائط او شيء

في معناه مثل قامة الامام فصاعدا على قول الثالث والخمسون
 ان يكون بينه وبين الامام او بينه وبين الصف الآخر طريق جائز
 او نهرا لا ان تكون الصفوف متصلة بجزئة صلاة الرابع والخمسون
 ان يكون الامام ارفع من المأموم بقامة فصاعدا الخامس والخمسون
 ان يكون ارفع من امامه بقامة فصاعدا وقيل لا تفسد حتى يكون
 ارفع من امامه اكثر من مد الصوت السادس والخمسون ان يصلي
 الامام وهو جنب ناسيا فانها تفسد صلاته وصلاة من خلفه على
 قول السابع والخمسون ان يتعد الامام لشيء مما يفسد الصلاة فصلاة
 وصلاة من خلفه فاسدة الثامن والخمسون ان يستفتح بتكبير الاحرام
 قبل امامه ناسيا او عامدا التاسع والخمسون ان يركع او يسجد او يرفع
 من السجود او من الركوع قبل امامه عامدا الستون ان ينوي الخروج
 من صلاة الجماعة الحادي والستون ان يخلف من لا يدري كم صلى
 فيصلي بهم فصلاة وصلاتهم فاسدة الثاني والستون ان يخرج
 الامام من المسجد من قبل ان يتقدمهم احد بعده وقد قيل لا تفسد
 صلاتهم بذلك الثالث والستون ان يجهر فيما يقرأ فيه عامدا او يسر
 فيما يجهر فيه عامدا الا المصلي وحده فاذا اسر فيما يجهر فيه فحسن
 الرابع والستون ما قاله بعض اصحابنا ان من صلى وامامه عذرة
 او دم او بول او نحوه من النجاسات وكان بين ما يسجد عليه وبين
 ذلك اقل من ثلاثة اذرع اذا لم يكن بينها وبينه سترة الخامس
 والستون ما قاله بعض اصحابنا ان من صلى الى غير سترة فربما
 يد به مشرك او اقلق بالغ او حائض او جنب او خنزير او ما لا يحل

اكله من السباع وكان بين ما يسجد عليه وبين مرور ذلك اقل من
 خمسة عشر ذراعا وقيل سبعة وقيل خمسة وقيل ثلاثة وفي بعض
 من يربين يديه اختلاف بين قائليه على قدر تحريم المار وتحليله
 وقد قيل ان النهر الجارى والنار الموقودة في معنى ذلك السادس
 والستون ان يلغوا في صلاة الجمعة اذا لم يخرج من المسجد ويرجع
 فينصت حتى تنقضى الصلاة وقد قيل لا تفسد بذلك السابع
 والستون ان يؤم جماعة ليس خلفه بازاؤه منهم احد فان صلاته
 وصلاتهم جميعا فاسدة وكذلك ان عقدا لمام بهم وهم مستوون
 ثم انفرج من بازاء الامام ولم يسجد والفرجة من حينه فسدت
 الثامن والستون ان يسهو عن حفظ صلاته حتى لا يدري كم مضى
 منها وقد قيل الا ان يكون صلى مع الامام فيجزية الاستقبال معه
 اجزئة التاسع والستون ان يشك فيها ثلاثا او اربعا اذا كان ذلك
 اول ما اصابه فان كان قد اصابه قبل ذلك فيستأنف الصلاة كما
 اصابه ما لم يخف فوات الصلاة فيبني عند ذلك على يقينه وقد
 قيل لا تفسد وان اصابه ذلك اول مرة بل يبني على يقينه السبعون
 ان يشك في تكبيرة الاحرام وقد قيل ان شك فيها وقد دخل في القراءة
 فلا فساد ويمضي على صلاته وكذلك ان شك في غيرها من الاركان
 من قبل ان يدخل في الركن الثاني فلم يفعل فسد صلاته ومثل ذلك
 ان يشك في الركوع وعاده لم يسجد فان ركع تمت صلاته فان
 سجد بعد الشك فسدت صلاته وان شك بعد ان سجد اركع ام لا
 يبني والله اعلم

باب ذكرينا احكام ستره الجاهل في الصلاة
 مع القدرة عليها قال ابو اسحاق ولا يكون الرجل مستترا في موضع
 القدرة الا بوجود اربع خصال احدها ان يستتر ما بين سترته الى
 ركبتيه وقد قيل ان انكشف اقل من ربع فخذ فلا لباس الثاني ان
 يستتر مجاز صدره وعاتقه الى منتهى الكفين الثالث ان تكون سترته
 من غير الحرير ومعادن الارض الا في الحرب وقد قيل لا لباس به في
 الجهاد وقد قيل اذا كانت السترة بخرقة مشدودة عرضها اقل من
 ثلاثة اصابع من الحرير فلا لباس الرابع ان تكون مع القدرة على
 ذلك وبالله التوفيق

باب ذكرينا احكام ستره المرأة في الصلاة مع
 القدرة لها قال ابو اسحاق ولا تكون المرأة مستترة في الصلاة الا
 بوجود ثلاث خصال احدها ان تكون مستترة كلها الا الوجه والكفين
 وقد قيل ان انكشف اقل من ربع ذراعها فلا لباس وقد قيل ايضا ان
 انكشف اقل من ربع ساقها مع قدمها فلا لباس الا ان تكون امكة
 فلا لباس بكشف راسها وساقها الثاني ان لا تكون سترتها من
 شيء من معادن الارض مع القدرة على غير ذلك الثالث ان تكون

الستره ظاهرة مع القدرة على طهارتها
باب ذكرينا ما ايجب في الصلاة عند من كل واحد
 قال ابو اسحاق وكل من تكلم في الصلاة عامدا بطلت صلاته الا في
 اربع خصال احدها ان يسبح للامام اذا نابه شيء في صلاته هكذا
 للرجل الثاني ان يحصر الامام فيلقنه الثالث ان يستخلف لامام

احدا من اجل حدث او سبب فيقول تقدم يا فلان الرابع ان
يعطس فيقول الحمد لله فلا بأس على قول بعض اصحابنا *

باب ذكر بيان ما ابيح في الصلاة من الزيادة عمدا

قال ابو اسحاق وكل من زاد في صلاة عمدا بطلت صلاته الا في

خمس خصال احدها ان يسبقه الإمام بركعة فاذا قعد الإمام في

الثانية لزمه القعود معه ويستحب له ان يتشهد فاذا سلم

الإمام قام واتى بما فاتة فان قعد وتشهد ثالثا فلا بأس الا ان

يكون لم يتشهد مع الإمام لزمه تشهد آخر وكذلك ان لم يدرك

الركعة واحدة مع الإمام الثاني ان يكون معه او يصلي خلف

الإمام المقيم حينئذ يلزمه الإتمام معه اربعاً وصلوات المسافر

ركعتان فرضها الثالث ان يقرأ سورة في الصلاة وفيها سجدة فيسجد

لها في صلاة الرابع ان يزيد في تكبيرة العيدين عمدا وقد قيل ان زاد

او نقص عمدا بطلت صلاته وقد قيل لا تبطل وقيل ان نقص فيها

بطلت وان زاد لا تبطل الخامس ان يزيد في صلاة الجنارة في قراءتها

وتكبيرها هذا فافقت قياسا

باب ذكر بيان ما يحل في الصلاة من غير عمد

فيها قال ابو اسحاق احكام السجود في الصلاة على سبعة اشياء

عنى بجهة والكفين والركبتين والتقدمين وقد قيل اذا نزل السجود

على ما سوى الجهة ناسيا اجزاه فان تعد لم تجزه *

باب ذكر بيان ما تفارق المرأة الرجل في الصلاة

قال ابو اسحاق وثلاث عشر فصلة تفارق المرأة الرجل فيها

في الصلاة أحدها أن لا اذان عليها ولا إقامة الثاني ليس عليها
جماعة الثالث أنها لا تكون اماما للرجل الرابع أنها لا تختطب الرجال
الخامس أنها لا يعتد بها في الجماعة لصلاة الجماعة السادس أنها
ليس عليها جمعة السابع أنها ان صلت بالنساء كانت في وسطهن
الثامن أنها اذا نابها شيء في الصلاة صفقت التاسع أنها تستر
راسها وجسدها الا الوجه والكفين العاشر أنها تضم بعضها
الى بعض في الصلاة الحادي عشر أنها تلزق بطنها بفخذها في الصلاة
الثاني عشر أنها تخفض صوتها فيما يجهر به الرجل في الصلاة الثالث
عشر أنها تتأخر عن صفوف الرجال

باب ذكر بيان عدد كلمات التوجيه في الصلاة

قال ابو اسحاق التوجيه الذي يقال قبل تكبيرة الاحرام اربع كلمات
سبحانك اللهم وبمجدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
هذا توجيه محمد صلى الله عليه وسلم وقد استحب اكثر اصحابنا
ان يزيد على ذلك كلمات اخرى وذلك توجيه ابراهيم عليه السلام
وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين

باب ذكر بيان عدد كلمات التشهد

قال ابو اسحاق والتشهد ثمان كلمات التحيات المباركات لله
والصلوات والطيبات السلام على النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله واقل ما يجزى
من التشهد من غير ان اجده في آثارهم خمس كلمات وهي التحيات

لله والصلوات السلام على النبي أشهدان لا اله الا الله أشهدان

محمد رسول الله * كتاب صلاة الجمعة

باب ذكر بيان ما يوجب الجمعة وينبغي فعلها

قال أبو إسحاق ولا تجب الجمعة ولا يجوز فعلها الا بوجود اربع

خصال احدها ان تكون دعوة المسلمين ظاهرة مع امام او سلطان

عادل وقيل ليس من شرطها السلطان العادل اذا كانت الدعوة

ظاهرة وقد قال بعض اصحابنا وتجب الجمعة في كل مصر جامع

كالبصرة والكوفة ومكة ونحوها وان كانت دعوة المسلمين غير

ظاهرة الثاني ان تكون دعوة المسلمين اربعين رجلا فصاعدا

بالغن عاقلين مقيمين في مصر او قرية الثالث ان يكونوا على ذلك

الحال الى وقت الاحرام بالصلاة الرابع دخول الوقت *

باب ذكر بيان ما لا تتم الجمعة الا به

قال أبو إسحاق اذا وجدت تلك الخصال التي قدمنا ذكرها في الباب

الاول فقد وجبت وجاز فعلها لكنها لا تتم الا بعشر خصال غيرها

احدها الاذان قبل دخول الوقت الثاني حضور اربع رجال فصاعدا

احرارا بالغين عاقلين مسلمين فيهم من يصلي بهم وقد قيل ثلاثة

وقيل اكثر الثالث ان يكونوا على ذلك الحال الى آخر ركن من الصلاة

وقد قيل الى وقت الاحرام فصاعدا الرابع الخطبة من رجل ببالغ

عاقل متطهر بعد الاذان الخامس الاقامة بعد الخطبة السادس

ان يصلي بهم بعد الاقامة ركعتين بتمامها السابع ان لا يصلي الا

في البلد الذي فيه الامام او واليه في ذلك البلد الثامن ان لا يصليها

الاخلف الامام او واليه في ذلك البلد التاسع ان لا يكون ذلك الامام
او والي قد صلاها قبله احد في ذلك البلد الا ان يدرك آخر التشهد
معه وقد قيل يتهاجعة وقد قيل لا تجزيه جمعة الا ان يدرك مع
الامام ركعة العاشر ان يسلم بهم قبل دخول وقت العصر وقد قيل
اذا اكمل التشهد الاخير فقد تمت صلاته وقيل اذا قعد بهم آخر صلاة
فقد تمت صلاته والقول في ذلك على حسب الاختلاف في ذلك

باب ذكر بيان سنن الجمعة

قال ابو اسحاق وسنن الجمعة تسع احدها السواك الثاني الغسل الثالث
مس الطيب الرابع البخور الخامس الخطبة الثانية السادس الاستماع
حين يبتدى الامام الخطبة وقد قيل ذلك واجب السابع السكينة
بين الخطبتين الثامن الاذان لها قبل الوقت على قول بعض اصحابنا

التاسع اللباس الحسن

باب ذكر بيان من لا تجب عليه الجمعة

قال ابو اسحاق وصلاة الجمعة واجبة على كل آدمي على ما قد شرعناه
الا ثمانية اشياء احدها الصبي الثاني العبد الثالث المرأة الرابع
المسافر الخامس الذي به علة تمنعه من ذلك السادس الخنثى
المشكك السابع المجنون الثامن ان يكون بينه وبين البلد الذي

يجمع فيه الامام في رمضان فصاعدا فان صلاها هؤلاء اخبرتهم ان شاء الله

باب ذكر بيان اقل ما يجزى من الخطبة

قال ابو اسحاق اقل ما يجزى من الخطبة ثلاث كلمات احدها ان يبتدى
بالحمد ثم يثنى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يستغفر

الكتاب الثاني

لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات او ما اشبهها من كلام الموعظة

كتاب السفر

باب ذكر ما يوجب القصر

قال ابو اسحاق ولا يوجب القصر الا عند وجود ثمان خصال احدها ان ينوي سفر مسافة تجاوز فرسخين فصاعدا ولم ينو ذلك لكن عدى الفرسخين الثاني ان يتعدى بيوت مصره الثالث ان يخرج وعاد الوقت لم يات او يبتدىء الوقت ولم يصلها في مصره وقيل يصلها صلاة حضر الرابع ان لا يصلي خلف مقيم الخامس ان تكون تلك الصلاة ظهرا او عصرا او عتمة السادس ان تكون في السفر ويذكر انه نسي صلاة في الحضر واضافها فانه يصلها قصر السابع ان تفسد عليه صلاة في السفر فذكرها في الحضر فياتي بها قصر اكالتي فسدت عليه وكذلك ان فسدت له صلاة في الحضر فذكرها في السفر فانه يصلها صلاة الحضر الثامن ان لا ينوي مقاما طول الا بك

باب ذكر ما يوجب الجمع

قال ابو اسحاق ولا رخصة في الجمع الا باربعة خصال احدها = السفر الذي يجب فيه القصر الثاني المرض الثالث الضرورات = كسلسل البول او النجس او المريح ونحوها الرابع الماطر *

باب ذكر ما لا يترجم الجمع الا برب

قال ابو اسحاق ولا يتم الجمع الا بثلاث خصال احدها ان ينوي الجمع ما بين الدخول في الاولة الى قبل الدخول في الثانية الثاني ان لا ينقطع السفر ولا الماطر ولا تلك الضرورات قبل ان يحرم

بالآخرة الثالث ان لا يقطع بينهما بتطوع ولا عمل طويل ولا كلام طويل قال ابواسحاق ومن تزوج امرأة مسافرة وهو مقيم اتمت معه وان اشترى عبدا مسافرا اتم معه وان تزوج امرأة حاضرة لم يتم معها وهي في اعداد المقيمين ولا تقصر معه حتى يتحول معه مكانا يتعدى الفرسخين وان اشترى عبدا وهو مسافر وكان العبد مقيما كان في اعداد المقيمين حتى يتحول معه ويجاوز الفرسخين *

كتاب صلاة العيدين

باب ذكر بيان ما يوجب صلاة العيدين

قال ابواسحاق وصلاة العيدين فرض على الكفاية اذا قام بها البعض اجزا عن الباقي قال ولا تجب الا بوجود ثلاث خصال احدها ان تكون جماعة اربعين رجلا فصاعدا احرارا عاقلين بالغين موحدين مقيمين في بلد هذا قلته قياسا من غير ان اجده في آثارهم الثاني ان تكون تلك الجماعة على ذلك الحال الى الاحرام بالصلاة الثالث طلوع الشمس من اول يوم من شوال او طلوعها يوم العاشر من ذي الحجة

باب ذكر بيان ما لا تتم صلاة العيدين

قال ابواسحاق ولا تتم صلاة العيدين الا بربع خصال غير هذه التي ذكرناها في الباب الاول احدها حضور جماعة ثلاثة رجال احرار بالغين عاقلين موحدين فيهم من يؤمهم وقيل رجلان وقيل اربع رجال وقيل خمسة رجال وقيل عشرة رجال الثاني ان يكونوا على ذلك الحال الى آخر ركع من الصلاة وان نفر من تلك الجماعة احدهما عدا الامام او نفر واجمعا قبل الفراغ منها اجزت من صلى ولم

تخرج عن الباقيين الثالث ان يصلى بهم من يؤمهم ركعتين بتامها
الرابع الخطبة بعد الصلاة

باب ذكر بيت أسنان العيدين *

قال أبو اسحاق وسنن العيدين اثني عشرة خصلة أحدها ان
يصليها من وجبتا عليه ومن لا يجبان عليه من الرجال والنساء
الثاني ان يصليها خارج البلد الا من ضرورة الا اهل مكة وبيت
المقدس الثالث اظهار التكبير صباحا قبل الصلاة الرابع
ترك الطعام خاصة في الاضحى حتى يفرغ من صلاته الخامس
ان يطعم صبيحة الفطر قبل ان يخرج الى الصلاة السادس اللباس
الحسن السابع التكبير عند التكبير الاصل الثامن الخطبة التاسع
ان يبتدى بالتكبير قبل التمجيد في الخطبة الاولى والثانية العاشر
السكينة بين الخطبتين الحادي عشر الفصل الثاني عشر من

الطيب وبالله نستعين

باب ذكر بيت الوجوه في تكبير العيدين

قال أبو اسحاق والتكبير في العيدين على اربعة اوجه معمول بكل واحد
منها غير جائز اجتماعها أحدها ثلاثة عشر تكبيرة فان صلى بها
كبر بعد الاحرام خمسا فاذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر
خمسا ايضا فاذا فرغ من الركوع منها كبر ثلاثا ايضا ثم سجد بتكبير
وان كبر في الاولى قبل القراءة سبعا وفي الاخرة بعد القراءة ستا
اجزاء الوجه الثاني احدى عشر تكبيرة فان صلى بها كبر ستا في
الاولى قبل القراءة وخمسا في الاخرة بعد القراءة قبل الركوع الوجه

الثالث تسع تكبيرات فان صلى بها كبر خمسا في الاولى وكذلك
في الاخرة اربعا وان كبر في الاولى ستا وفي الاخرة ثلاثا اجزاه
الوجه الرابع سبع تكبيرات فان صلى بها كبرا ربعا في الاولى كما
وصفنا في الوجه الاول الذي قبله وثلاثا في الاخرى وقد ذكرنا
فيما تقدم القول في الزيادة والنقصان وبالله التوفيق *

باب ذكر انواع التكبير

قال ابو اسحاق والتكبير على تسعة انواع احدها تكبيرة الصلاة
للكوع والسجود والقيام الثاني تكبير العيدين الذي قد مر ذكره
وصفتنا الله اكبر كتكبير صلاة الاصل الثالث تكبير صبح العيدين
قبل الصلاة لها وصفتنا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد الرابع تكبير التشريق وصفتنا كالنوع الثالث
الخامس التكبير لخطبة العيدين وصفتنا الله اكبر الله اكبر السادس
تكبير الحاج عند قطعه التلبية وصفتنا كتكبير التشريق خلف
الصلوات المكتوبات السابع تكبير الجنازة وصفتنا كتكبير الصلاة
سواء الثامن تكبير الاذان والاقامة وقد وصفناهما فيما تقدم
التاسع التكبير الذي يدل من الصلاة في حال المسايضة او شدة المرض

باب ذكر انواع التكبير لخطبة العيدين

قال ابو اسحاق وعدد التكبير لخطبة العيدين على حسب ما يكبر في
الصلاة فان صلى بثلاث عشرة كبر في الخطبتين تسع عشرة كما وصفنا
وان صلى باحدى عشرة كبر بتسع عشرة تكبيرة لها وان صلى بتسع

كبرها باحدى وعشرين وان صلى بتسع كبرها بثلاث وعشرين
يكبر في الاولى اكثر من الاخرة بواحدة في جميع ذلك وان كبرا قل من
ذلك اتم ثلاثين على تكبير الصلاة ويكبر في الاخرة اقل من الاولى
كما وصفنا وان زاد او نقص فلا بأس

باب ذكر بيان عدد الصلوات التي يكبر خلفهن

للتشريق قال ابواسحاق والتكبير خلف المكتوبات الخمس خاصة في ايام
التشريق واختلف في عدد الصلوات التي يكبر خلفهن قال بعض اصحابنا
يكبر خلف ثلاثة وعشرين صلاة اولها صلاة الفجر من يوم عرفه
واخرها صلاة العصر من آخر ايام التشريق وذلك يوم النفر الاخر
يوم الثالث عشر من ذي الحجة وعليه العمل اليوم عندنا وقال آخرون
يكبر خلف سبع عشرة صلاة اولها صلاة الظهر من يوم النحر وآخرها
كما وصفنا في القول الاول

باب ذكر بيان احكام صلاة الكسوف

قال ابواسحاق وصلاة الكسوفين سنة مؤكدة لا ينبغي للناس
تركها مع القدرة عليها ومن قام بها اجزا عن من تخلف ولا يستحق
فعلها الا عند وجود شيئين احدهما انكساف الشمس والقمر الثاني
ان يصلى في وقت يجوز فيه التطوع قال ابواسحاق وهي اوكد على
العمل الا مصار والقري دون من سواهم وقد قيل ان صلاة
ولكن يجتمع الناس في المساجد يذكرون الله ويدعون اليه حتى ينجلي
والعمل اليوم على الاول قال ابواسحاق ولا يجوز الا حنصار على اقل

من ثلاثة اشياء احدها ان تصلي في وقت يجوز فيه التطوع الثاني
اجتماع الناس ثلاثة رجال من اهل الخطاب الثالث ان يصلي بهم
احدهم من تجزى امامته ركعتين بتمامهما *

باب ذكر سنن الكسوفين

قال ابواسحاق وسننهما ست خصال احدها ان يصليها جميع الناس
الرجال والنساء المقيم والمسافر الثاني ان تكون الصلاة في المساجد مع
القدرة عليها الثالث ان يطول في قراءتها وركوعها وسجودها الرابع
ان تكون الاولى اطول من الاخرة في جميع احوالها الخامس ان يكون
الركوع اطول من السجود والسجدة الاولى اطول من الاخرة في الركعتين
السادس الخطبة بعد الصلاة وقد قيل ان من سننها الغسل

باب ذكر سنن الاستسقا

قال ابواسحاق وصلاة الاستسقا مستحبة لا ينبغي للناس
تركها مع القدرة عليها وهي على اهل الامصار والقرى اوكد قال
ولا يستحق فعلها الا بوجود شيئين احدهما انقطاع الغيث
الثاني ان يكون في وقت يجب فيه التطوع وقد قيل ليس لتلك
الصلاة حد ولكن يخرجون الناس الى حيث يخرجون للعيد فيذكرون
الله ويدعون ويتضرعون اليه مجتمعين والعمل عليها يعني اليوم

باب ذكر سنن اركانها التي لا يجوز الاقتصار

على اقل منها على قول من وكدها قال ابواسحاق واركانها التي لا يجوز
الاقتصار على اقل منها عند من قال بذلك ثلاثة اشياء قد ذكرناها

باب ذكرين فاجزا عن ذكرها ههنا * باب ذكرين سنن الاستسقا

قال ابواسحاق وسنن الاستسقا اربع خصال احدها ان يصلحها
الناس جميعا الثاني ان تصلح حيث تصلح الاعياد الثالث ان لا
يلبسوا لها الاثيابا سوى ما عليهم الرابع الخطبة بعد الصلاة
وقد قيل الغسل من سننها ولم اجد ذلك في آثارهم وراس الامر

الندم من اعمالهم القبيحة باب ذكرين صلاة الخوف

قال ابواسحاق ولا تجزى صلاة الخوف على ما ذكرنا الا بوجود
احد ثلاث خصال احدها شدة الخوف على نفسه او من يلزمه
معونته من سبع اوسيل او نهر الثاني شدة الخوف كذلك
من عدو باغي الثالث كذلك شدة الخوف من عدو عدل اذا

كان متاولا ولم اجد ذلك في آثارهم باب ذكرين انواع صلاة الخوف

قال ابواسحاق وصلاة الخوف على اربعة انواع احدها ان يكون مقاولا
لمن يخافه او منهزما وحضرت الصلاة وهو لا يقدر على الركوع
والسجود الا بالايماء فانه يجزيه ان يصلح كذلك راكبا او نازلا مستقبلا
او غير مستقبلا ان لم يمكنه غير ذلك الثاني ان يكون كذلك الا انه
لا يقدر على الايماء ويقدر على القراءة والتكبير ونحوه فانه يجزيه ان
يصلح بطاقته تلك كيف يمكنه كما قد وصفنا الثالث ان يكون
كذلك ولا يقدر على شيء مما ذكرناه فانه يصلح بالتكبير لكل صلاة

خمس تكبيرات للفريضة ان كان قادرا على التكبير الرابع ان يكون
مقاوما له من غير اصطلاح ولا انهماك وكان الخائفون جماعة من
خمس رجال فصاعدا فيؤمهم من تجزى امامته الا انهم لا يقدرون
ان يصلوا حتى يحرس بعضهم ويصل بعض فانهم يجزيهم ان يصلى الامام
بطائفة منهم وطائفة وجه العدو وبعد ان يحرم بهم جميعا فاذا قام
الامام من المسجدة الاخرة قعدوا هم وتشهدوا لانفسهم ثم تقدموا
وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى والامام قائم يصلى بهم الركعة
الثانية بمن يتشهد بهم ويسلم ويسلمون فيكون لكل طائفة منهم
ركعة والامام ركعتان

باب ذكر بيان ما لا يجوز قصر الصلاة في الخوف والاب
قال ابو اسحاق ولا يجوز قصر الصلاة في الخوف الا بوجود ثلاث خصال
احدها وجود الطائفتين والامام واقل ما قيل في الطائفة رجلان
وقيل اكثر الثاني ان يصلى الامام بطائفة وطائفة تحرس العدو
الثالث استقامة الخوف حتى يفرغ الآخرون منها *

كتاب صلاة المريض
باب ذكر بيان انواع صلاة المريض
قال ابو اسحاق وصلاة المريض على اربعة انواع احدها ان يصلى
على حسب طاقته قائما او قاعدا او مضطجعا بالايما الثاني ان
لا يقدر على الايما ويستطيع القراءة والتكبير والتسبيح فانه
يصلى كذلك ويجزيه الثالث انه لا يقدر على القراءة والتكبير
والتسبيح فانه يصلى كذلك ويجزيه الرابع ان لا يقدر على القراءة

كتاب الجنائز

وليستطيع التكبير فانه يجزيه ان يكبر لكل فريضة خمس تكبيرات

باب ذكر بيان ما يختلف فيه احوال موتى اهل

القبلة قال ابو اسحاق واموات اهل القبلة على اربعة اضراب
ضرب يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم ويدفنون وهم الموتي
من اهل القبلة وضرب يصلى عليهم ولا يغسلون ولا يكفنون
الا في ثيابهم التي عليهم ما توافيها الا ان لا يوجد عليهم شئ منها
فيكفنون في سواها وهم المقتولون من اهل العدل في المعركة بين
اهل الاسلام واهل البغي واهل الشرك الا ان يعيش او يتكلم بعد
الحرب او كان جنبا او قتله اللصوص فانه يغسل كالمت سواء
حتف نفسه وضرب لا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه ويدفن
وهو المقتول في حال بغيه كالقَتول قودا من غير اذعان بالحق وقاطع
الطريق وتاركة الصلاة وما اشبه ذلك سواء كان متا ولا او محرما
لفعله كذلك وضرب يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليهم وهم

الجنين يخرج ميتا

باب ذكر بيان ما يستحب من عدا الاكفان *

لميت قال ابو اسحاق ويستحب ان لا يقتصر على اقل من ثلاثة اثواب
كفنا للرجال وذلك قميص وازار ولفافة ولا يقتصر على كفن المرأة
باقل من خمسة اثواب درع وخمار وازار ولفافة وخرقة وان كفن

احدهما في واحد اجزاء *

باب ذكر بيان كراهية الخنط وتغطية الجرح

والراس قال ابواسحاق والمأمور به في الكفن تغطية الميت كله الا في
 خصلة واحدة وهو ان يكون محرما فالسنة فيه تغطيه جميعه سوى
 راسه ووجهه وهو ان يكون رجلا فقط وجميعه ورأسه سوى
 وجهه ان كان امرأة فان من السنة التخيير والحنوط لكل ميت الا في
 خصلتين احدهما ان يكون ممن لا يغسل الثاني ان يكون محرما *
باب ذكر بيان الخصال التي يجب على الناس فعلها
 للميت قال ابواسحاق والخصال التي يجب على الناس فعلها للميت اربع
 خصال واجبة على الناس للميت احدها الغسل لمن وصفنا الثاني
 الكفن الثالث الصلاة على ما وصفنا الرابع الدفن من قام به

اجزا عن الباقيين
باب ذكر بيان ما لا يتم غسيل الميت الا به *

قال ابواسحاق ولا يجزى غسل الميت الا بوجود خصلتين احدهما
 ازالة النجاسة ان كانت به الثاني عموم جسده بالماء الطاهر
باب ذكر بيان سائر غسل الميت

قال ابواسحاق وسائر غسل الميت اثني عشرة خصلة احدها ان
 يوضئ وضوء الصلاة الثاني ان يبتدى بشقه الايمن في الغسل
 الثالث يغسل ثلاث مرات الرابع ان يغسل في الثانية بسد راو
 خطي الخامس ان يعصر بطنه عصار قيقا حتى يخرج ما في
 بطنه قبل الغسلة الاخرة السادس ان يستر عورته عند ما
 يمر للغسل السابع ان يلف غاسله على يده خرقة اذا غسل
 فرجه ودبره الثامن ان ينشفه في ثوب طاهر عند الفراغ

من غسله التاسع ان يجزئ وتر بعد الغسل العاشر ان يسجد
جميع منافذه بقطن الحادي عشر ان يحنط بكافورا وذرية في
مساجده ومنافذه الثاني عشر الغسل على من غيبه او الوضوء *

باب ذكر بيان اقل ما يجزئ من الصلاة على طهيت

قال ابو اسحاق واقل ما يجزئ من الصلاة على الميت اجتماع ثلاث
خصال احدها النية الثاني ان يكبر لها اربع تكبيرات الثالث قراءة
فاتحة الكتاب مرة بعد ان يكبر الاولى ومرة بعد ان يكبر الثانية وقد

قيل ان كبر اربعاً بلا قراءة اجزاه *

باب ذكر بيان اساس صلاة طهيت

قال ابو اسحاق وسنن الصلاة على الميت سبع خصال احدها
ان يستفتح لها قبل التكبير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر وتعالى الله ونستغفر الله ولا حول ولا قوة الا بالله
وقد قيل ان هذه الكلمات المثنى التي ذكرها الله تعالى في كتابه
سبحانه الثاني الاستعاذة عند قراءة فاتحة الكتاب الاولى
الثالث ان يحمد الله ويصلي على محمد صلى الله عليه وسلم اذا فرغ
من التكبيرة الثالثة الرابع ان يستقبل بما فتح الله له من الدعاء
لنفسه وللميت ان كان من اهل الولاية وللمؤمنين والمؤمنات
بعد الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم الخامس ان يسلم
سراً اماماً كان او اماموماً كما يسلم في الصلاة بعد التكبيرة الرابعة
السادس ان يصلي عليه اولى الناس به السابع ان يقوم المصلي
عليه بحذاء الصدر *

باب ذكر لباس ما يجزى من تكفين الميت غسله
قال أبو اسحاق واقل ما يجزى من تكفين الميت ثغطية عورته وتطهير
كفنه ان كان ممن يغسل

باب ذكر لباس سنن الكفن*

قال أبو اسحاق وسنن الكفن ست خصال احدها ان يكون ابيض
الثاني ان يكون مما لا تتركه الصلاة فيه الثالث التحجير الرابع
تغطية جميع الميت بما على المقدرة على ذلك الا ان يكون محرمات الناس
ان يكون من العدد كما وصفنا من قبل الا ان يكون محرمات او شهيدا
فالمستحب ان لا يزداد على ما عليه السادس ان لا تحزم الا كفان عليه
حرما عنيفا الا ان يخاف انتشارها عنه فيعقد ها عليه حتى اذا التقى

في لحده حلت عليه وترك محاولة
باب ذكر لباس ما ينزع من الشهيد في المعترك

قال أبو اسحاق ويحمل الشهيد في المعترك في لباسه الا اربعة اشياء
الذي قتل في المعركة فانه ينزع عنه احدها السلاح الثاني الفرو الثالث
الخفين والنعلين الرابع البرنوس الا ان يكون عليه عمامة فلا ينزع عنه

باب ذكر لباس سنن الجنازة

قال أبو اسحاق وسنن الجنازة غير ما قدمنا ذكره خمسة عشر
خصلة احدها ان يحمل على سرير وهو النعش الثاني المشي خلفها
الثالث من شيعها فلا ينفصل عنها حتى يدفن فيها الرابع تلحيد القبر
لها الخامس ان يسلم من قبل راسها السادس ان يلي وضعها في القبر
اولي الناس بها السابع ان يقول اذا وضعها في اللحد بسم الله وعلى

ملة رسول الله الثامن ان يسد عليها باللبن قبل التراب التاسع
ان لا يدفن الا بتراب القبر العاشر ان يسجر القبر عند وضعها
فيه وكذلك النعش الحادي عشر ان يسد القبر الثاني عشر ان يرش
القبر الثالث عشر ان لا يقعد حتى يوضع عن عواتق الرجال الرابع
عشر ترك الحديث في امر الدنيا عند تشييعها حتى يفرغ منها

الخامس عشر التعزية بها الى اهليها
باب ذكر بينا اولى الناس بالصلاة عليها

قال ابو اسحاق اولى الناس بالصلاة عليها الامام امام المسلمين
او واليه ثم الاب ثم الجدة وان علا ثم الزوج ثم الابن وان هـ
ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب ثم العم من الاب ثم
ثم العم من الاب ثم كذلك الاقرب فالأقرب على حسب القول في رتبة

باب ذكر بينا العمل في اجتماع الجنائز

قال ابو اسحاق واذا اجتمعت الجنائز من الرجال والنساء فاستقبلت
والعبيد والاحرار صفار وكبار وذكران واناث فقد قيل في ذلك
قوله ان احدهما انه يقدم الرجل الحر ما يلي الابهة شهر الصبي شهر
المرأة الحرة البالغة شهر الصبية التي لم تبلغ شهر العبد المريد
شهر العبد ان لم يبلغ شهر الإهنة البالغة شهر المرأة التي لم تبلغ
والفون الثاني كالأول الا انه يجعل الرجل الحر ما يلي النبلاء

يحدوهم الى الامام على الترتيب الأول
باب ذكر بينا انما يسجد في حق الميت حتى يفرغ من الصلاة

قال ابو اسحاق روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصلاة

خير موضوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص قال وليس لذلك
 حد لازم لكن يستحب للمرء ان لا يقصر في كل يوم وليلة على اقل
 من ثلاثين ركعة تطوعا منها ثمان ركعات ما بين وقت طلوع
 الشمس الى وقت زوالها واربع ركعات بعد الزوال واربع بعد صلاة
 الظهر واربع ركعات بعد صلاة المغرب واربع ركعات قبل صلاة
 العشاء الاخرة وهي العتمة وركعتين قبل صلاة الصبح وقد قيل
 صلاة الصبح الا في رمضان فالمستحب عشرون ركعة وهي التراويح
 وان زاد على ذلك فحسن والمستحب ان يقرأ ان كان اماما للصبح بطون
 سور المفصل ثم الى آخر الجزء وسائر الصلوات ويصلي العشاء الاخرة
 من اذا السماء انشقت والمغرب من اذا زلزلت الارض وبالمعوذات
 ان يصلي وحده من هل انى الى المعوذات والله المستعان على اداء
 فرائضه ومنه ونسئله التوفيق صفة التطوع ان يسلم بعد كل
 ركعتين والمستحب ان يصلي ذلك على حسب ما تصلى الفريضة
 من القيام والركوع والسجود فان صلى قاعدا او موميا من غير عذر
باب ذكر بيان ما لا يلزم قضا ما فات مع الامام
 قال ابو اسحاق وكل من دخل في صلاة الامام فادرك معه بعضها
 لزمه ابدال ما فات منها الا في خصلة واحدة وهو ان يدرك بعض
 تكبير الجنازة فانه يكبر ما ادرك وليس عليه قضا ما فات *
باب ذكر بيان ما يقضى المترك من الصلوات ارجح
 قال ابو اسحاق ليس على المرتد قضا ما ترك من الصلاة في حال
 ارتداده الا في ثلاث خصال احدها ان يرتد بعد دخول الوقت

فانه اذا رجع قضاها الثاني ان يجب عليه قضاء نذره في صلاة
فانه يقضيه اذا رجع الثالث ان يطوف ثم يرتد قبل ان يركع فانه

يركع له اذا رجع
باب ذكر ما يوجب الكفارة في الصلاة *

قال ابو اسحاق واثنى عشر خصلة توجب الكفارة في الصلاة احدها

ان يترك المكتوبات عامدا حتى زال وقتها الثاني ان يترك الاحرام

منها عامدا كذلك الثالث ان يترك القراءة منها عامدا الرابع ان

يترك شيئا منها عامدا الخامس ان يترك شيئا من السجود عامدا

السادس ان يترك القعود آخر الصلاة عامدا السابع ان يصليها

بثوب نجس عامدا من غير عذر الثامن ان يصليها على بقعة نجسة

من غير عذر عامدا التاسع ان يصليها الى غير القبلة من غير عذر

عامدا العاشر ان يصليها قبل الوقت ولم يبدلها حتى فات وقتها

عامدا الحادي عشر ان يصليها بغير طهارة من غير عذر عامدا

الثاني عشر ان يترك النية عامدا فان فعل شيئا فيها مما يفسدها

مما سوى ذلك فعليه الاعادة ولا كفارة عليه *

باب ذكر ما عذر الصلوات التي تلزم فيها الكفارة *

قال ابو اسحاق وست صلوات تلزم فيها الكفارة على ما قد وصفنا

احدها الظهر الثاني العصر الثالث المغرب الرابع العشاء الاخرة

الخامس الفجر اسناد من الوقت على قول محمد بن محبوب رخصته انما

باب منه آخر *

قال ابو اسحاق ولا يجزى كفارة واحدة لصلاتين فصاعدا الا في

خصلة واحدة وهو ان يترك صلاة ولم يكفر لها حتى يترك اخرى
فانه يحزير لها كفارة واحدة وقد قيل لكل صلاة فريضة كفارة

باب ذكر بيان لزوم الخطاب

قال ابو اسحاق ولا يلزم الخطاب الا بوجود ثلاث خصال احدها
الاحتلام للرجال والحيض للنساء وقد قيل في غير آثارهم ان المرأة
يلزمها الاحتلام كالرجل سواء اوبلوغ خمسة عشر سنة وقيل
سبعة عشر سنة الثاني ان يكون عاقلا الثالث ان يكون اديما

باب ذكر بيان الوقت الذي يؤمر فيه الصبي بالصلاة
قال ابو اسحاق والذي يؤمر به الصبي بالصلاة ذكر كان او انثى
فينبغي لوليه ان يامر به بالطهارة والصلاة اذا بلغ ثمان سنين
وقد قيل في غير آثارهم يامر بها ويضربه عليها التسع وكل ذلك

اذا عقلها الصبي

باب ذكر بيان سقوط الصلاة عن البالغ

قال ابو اسحاق ولا تسقط الصلاة عن البالغ الا بوجود ثلاث
خصال احدها زوال العقل الثاني الحيض الثالث النفاس *

باب ذكر بيان ما يلحق قتل تارك الصلاة

قال ابو اسحاق ولا يقتل تارك الصلاة الا بوجود خمس خصال
احدها ان يكون بالغا الثاني ان يكون عاقلا الثالث ان يكون ذكرا
قياسا على قول الرابع ان يترك الصلاة من المكتوبات الخمس عامدا

حتى يزول وقتها الخامس الاستتابة بعد ذلك قبل القتل قال
ابو اسحاق ويستحب ان يستتاب ثلاثا فان تاب منها ولا قتل

وقدمضى ذكر الاختلاف في ذلك

باب ذكر نيات الخطب

قال أبو إسحاق والخطب ثمان خطب خطبة الجمعة وخطبة الفطر وخطبة الاضحى وخطبة لكسوف الشمس وخطبة لكسوف القمر وخطبة يوم السابع من ذى الحجة بمكة وخطبة يوم عرفة بعرفات وخطبة النكاح

باب ذكر نيات الخطب التي قبل الصلاة

قال أبو إسحاق والخطب كلها بعد الصلاة الا في خصلتين أحدهما خطبة الجمعة على ما وصفنا الثاني خطبة يوم عرفة بعد الزوال

قبل صلاة الظهر بعرفات

باب ذكر نيات ما يستحب فيه خطبتان *

قال أبو إسحاق والذي يستحب فيه خطبتان أربع خصال أحدها الجمعة الثاني الفطر الثالث الاضحى الرابع يوم عرفة بعرفات والمستحب ان يفصل بين كل خطبتين بسكتة بلاجلوس

باب ذكر نيات الواجب من الخطب

قال أبو إسحاق وليس فيما قدمنا ذكره من الخطب واجب الا في ثلاث خصال أحدها خطبة الجمعة الثاني خطبة الفطر

باب ذكر نيات الخطب المخصوصة بالتكبير

قال أبو إسحاق وكل خطبة فابتدأوها بالتكبير الا في خصلتين أحدهما خطبة الفطر في الاولة والثانية يبتدى بالتكبير قبل

التحيد والثاني خطبة الاضحية كذلك وقد بينا صفة

ذلك فيما تقدم *

باب ذكر بيان الواجب من التكبير *

قال ابو اسحاق والواجب من التكبير اربع خصال احدها تكبير الاحرام الثاني تكبير الاذان والاقامة الثالث تكبير الجنازة الرابع التكبير الذي هو بدل من الصلاة في شد المرض والخوف والله اعلم

كتاب الزكاة

باب ذكر بيان ما يوجب الزكاة

قال ابو اسحاق ولا تجب الزكاة الا بوجود اربع خصال احدها كمال النصاب الثاني كمال المحول الثالث سلامة المال وذلك ان يكون حراما وحدا الرابع مكان الدفع

باب ذكر بيان الاشياء التي تجب فيها الزكاة

قال ابو اسحاق وتسعة اشياء واجبة فيها الزكاة احدها الذهب الثاني الورق الثالث الثمر الرابع الزبيب الخامس المحبوب المقنات وقد اختلف في بعضها السادس الابل السابع

باب ذكر بيان المقادير في الزكاة *

اسحاق والمقدار في الزكاة على اربعة اوجه احدها في ذلك واجب في الثمار والزرع المسقات بالسيل الثمريد ينحوه الثاني نصف العشر وذلك واجب في الثمار في زرع المسقات باليد واليب والدلا وغيرها الثالث ربع

العشر وذلك في الذهب والورق من الركار وأنواع التجارات
 الرابع موصوف من الحيوان وذلك في الابل والبقر والغنم والله التوفيق
باب ذكر ما يوجب زكاة الابل وصفتها
 قال ابو اسحاق ولا تجب زكاة الابل الا بوجود اربع خصال
 احدها ان تكون سائمة على قول الثاني ان يحول عليه الحول
 وهي كذلك في ملكه الثالث ان يكون في مال حر موحد الرابع
 ان يكون نصابا مع امكان الدفع قال والنصاب منها خمس
 فصاعدا قال ابو اسحاق واذا كانت خمسا على ما وصفنا ففيها
 شاة الى تسع فاذا بلغت عشرة ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا
 بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت
 عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمس
 وعشرين ففيها بنت مخاض فان لم تكن قابن لبون ذكر الى
 خمسة وثلاثين فاذا بلغت ستة وثلاثين ففيها ابنة لبون
 الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين
 فاذا بلغت احد وستين ففيها جذعة الى خمسة وسبعين فاذا
 بلغت ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون الى تسعين فاذا بلغت احد
 وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين فاذا بلغت احد وعشرين
 ومائة ففيها ثلاث بنات لبون الى تسع وعشرين ومائة فاذا بلغت
 مائة وثلاثين ففيها ابنتا لبون وحقة ثم على هذا القياس كلما
 زادت عشرة ففيه كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة ولا
 شئ فيما بين الفريضتين * * *

باب ذكر ما يوجب زكاة البقر وصفاتها

قال أبو إسحاق ولا تجب زكاة البقر إلا بوجود أربع خصال أحدها أن تكون سائمة الثانية أن يحول عليها الحول وهي كذلك في ملكه الثالث أن تكون في ملك حر موحد الرابع أن تكون نصابا مع إمكان الدفع قال أبو إسحاق والنصاب منها خمس فصاعدا فإذا كانت كما وصفنا ففيها شاة كما ذكرنا في الأبل إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها جذعة منها إلى خمس وثلاثين فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ثنية إلى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها رباعية إلى ستين فإذا بلغت إحدى وستين ففيها سدسة إلى خمس وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها ثنتان إلى تسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها رباعيتان إلى مائة وعشرين فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث ثنايا إلى تسعة وعشرين ومائة فإذا بلغت مائة وثلاثين ففيها ثنتان ورباعية وعلى هذا النحو كلما زادت عشر ففي كل أربعين ثنية وفي

كل خمسين رباعية

باب ذكر ما يوجب زكاة الغنم

قال أبو إسحاق ولا تجب زكاة الغنم إلا بوجود أربع خصال أحدها أن تكون سائمة الثانية أن يحول عليها الحول وهي كذلك في ملكه الثالث أن تكون في ملك حر موحد الرابع أن يكون نصابا مع إمكان الدفع قال أبو إسحاق والنصاب أربعين فصاعدا فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت

واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة على ذلك ففيها
ثلاث شياء الى ثلاثمائة الا واحدة فاذا اكملت ثلاثمائة ففي كل مائة
شاة بعد ذلك وبالله التوفيق

باب ذكر بيان زكاة الذهب والورق*

قال ابو اسحاق ولا تجب الزكاة في الذهب والورق الا بوجود اربع
خصال احدها تمام النصاب الثاني ان يكون ذلك في ملك حر موحد
الثالث ان يحول على ذلك الحول وهو في ملكه كذلك الرابع امكان
الدفع قال ابو اسحاق والنصاب فيها ان يكون عشرين مثقالا
ذهبا او مائتي درهم فضة او عشرة مثاقيل ذهبا ومائة درهم
وخمسون درهما فضة على هذا النحو يحمل الذهب على الفضة والفضة

على الذهب* باب ذكر بيان ما يوجب الخمس في الزكاة*

قال ابو اسحاق ولا يوجب الخمس في الزكاة الا بوجود ست خصال
احدها ان يكون ذهبا او فضة الثاني ان يكون من دفن الجاهلية
يجده مدفونا الثالث ان لا يجري عليه ملك لاحد من الموحدين
الرابع ان يكون مما لا يعالج بنار الخامس ان يكون واجده موحدا
السادس ان لا يعلم انه في ملك احد من الناس فان دخل دار الحرب
بلا امان فوجده مع علمه بما لكه فهو له وفيه الخمس قال وسبيل
الخمس في ذلك سبيل الخمس في الغنمية*

* باب ذكر بيان ما لا يعتبر به من الحول*
قال ابو اسحاق وست خصال لا يعتبر به الحول احدها ان يكون

معه أربعون شاة فصاعدا فتنتج في بعض الحول اولادها ثم ماتت
الامهات قبل حولها وبقي السخال فانه يزكيها في حول امهاتها ولا ينظر
بها الحول وكذلك الابل والبقر وقد قيل لابي عبد الله في هذه
المسئلة نظر وقال وفيها نظر قال ابو اسحاق وفي هذه المسئلة نظر
الثاني ان يشتري معدن ذهب او فضة مما يعالج بالنار فانه يخرج
ربع عشره عند ذلك ولا يعتبر به الحول الثالث ان يفيد ذهباً او
فضة او يشتري ذلك ومعه نصاب منها او من احدها فانه يزكي
ذلك مع زكاة ذلك النصاب الرابع ان يشتري سلعة للتجارة ومعه
نصاب من النقد او يشتري شيئاً من النقد او يفيد ماله ومعه سلعة
للتجارة قيمتها نصاب كامل فانه يزكي ذلك الحول ذلك النصاب الخامس
ان يفيد ماشية سائمة او يشتريها للسائمة ومعه نصاب من جنس
تلك الماشية فانه يزكيها حول ذلك النصاب السادس ما اخرجت
الارض والكرم والتخل فان فيه الزكاة مكانه

باب ذكر بيان ما لا يعتبر به كمال النصاب

قال ابو اسحاق وخصلتان لا يعتبر بهما كمال النصاب احدهما ما اخرج
من المعدن الذي يعالج بالنار اربعين درهما ورقاً او اربعة مثاقيل ذهباً
فصاعداً فان فيه ربع العشر الثاني ان يفيد شيئاً او يشتريه ومعه
نصاب من جنس ذلك الشيء او يحمل عليه في الزكاة على ما قد بينا
فانه يصير بمنزلة ذلك النصاب

باب ذكر بيان ما يجب الزكاة فيها اخرجت الارض

قال ابو اسحاق ولا تجب الزكاة فيما اخرجت الارض من الحراث لا بوجود

سبع خصال أحدها أن يكون من المحبوب المقتات التي تدخر
 الثاني أن يكون نقيا من غيره الثالث أن يكون يابسا الرابع أن
 يكال الخامس أن يبلغ كيله خمسة أوسق والوسق ستون صاعا
 بصاع النبي صلى الله عليه وسلم والصاع خمسة أطلال وثلاث
 بالعراق السادس مكان الدفع السابع أن يكون خارجا من أرض
 يجب في مثلها الزكاة *

باب ذكر بيان ما يجب الزكاة في الثمار

قال أبو إسحاق ولا تجب الزكاة في الثمار إلا بوجود ست خصال أحدها
 أن يكون ثمر يابسا أو زيبيا يابسا الثاني أن يكون ذلك نقيا من
 الحشف ونحوه الثالث أن تكال الرابع أن يبلغ كيله خمسة أوسق
 الخامس مكان الدفع السادس أن يكون شجر ذلك الثمر في أرض يجب

باب ذكر بيان الأرض التي لا تجب الزكاة فيها

قال أبو إسحاق وكل أرض أخرجت حبا أو كان فيها كرم فأخرج ثمرها
 فالزكاة في ذلك واجبة على ما قد شرحنا إلا في أربع خصال أحدها
 أن يكون في ذلك مشرك فإن زرعها أحد من أهل التوحيد على سبعين
 الأجرة أو الشراكة كانت الزكاة عليه أن كان مستأجرا في حصته
 من الشراكة أن كان مشاركا أن بلغ ما تجب فيه الزكاة دون المشرق
 الثاني أن تكون في ملك موحد غرسها مشرك فإن زرعها على سبعين
 الشراكة كانت مرة في حصته الموحدة يلي ما وصفت دون المشرق
 الثالث أن تكون صافية أو خراجية فإن زرعها أحد من أهل التوحيد

سوى بيت المال كانت الزكاة عليه في حصته على حسب ما وصفنا
دون حصتها الرابع ان تكون محبسة او مسجلة على اهل الحاجة يعنى
بذلك مستحق الصدقة فان زرعها احد من اهل التوحيد من غير
اهل الحاجة كانت الزكاة عليه في حصته دون حصتهم وان زرعوها
فلا زكاة فيها *

باب ذكر بيان ما يوجب الزكاة في الساعات

قال ابو اسحاق ولا تجب الزكاة في السلعة الا بوجود ست خصال
احدها ان يشتريها للتجارة الثاني ان تكون قيمتها نصابا من الذهب
او الورق الثالث ان يحول عليها الحول وقيمتها كذلك من يوم بلغت
الى حول الحول على حالتها لم ينقص شئ الرابع ان لا يصرفها الى غير
التجارة الخامس ان يكون في ملك حر موحد السادس ان مكان الدفع
قال ابو اسحاق ولا يعتبر نقصانها في بعض الحول

باب ذكر بيان ما يوجب الزكاة في اقل من النصاب

قال ابو اسحاق وكل من ملك اقل من النصاب من مال فلا زكاة فيه
الا في ثلاث خصال احدها ان يكون شريكا في نصاب من ابل او بقر
او غنم مع احد من اهل التوحيد الثاني ان يكون شريكا في نخل او زرع
او كرم فياتي من ذلك نصاب على حسب ما وصفنا اذا كان شريكه
موحدا الثالث ان يجمع ذهابا او فضا ما يعالج بالنار اذا بلغ القدر

الذي ذكرنا في ما مضى

باب ذكر بيان ما يوجب الزكاة في الاموال

قال ابو اسحاق والذهب والورق وكل ما يشتري للتجارة من السلع

ونحوها صنف والابل السائمة صنف والبقرة السائمة صنف
والغنم السائمة صنف وثمر النخل كلها صنف والكرم كلها صنف
وكل جنس من الحبوب وحده مثل الحنطة كلها صنف والشعير
صنف والذرة صنف والارز صنف ونحو ذلك وقد قيل ان الحبوب

كلها صنف واحد والعمل على القول الاول *
باب ذكر بيان ما لا يجب حمله على صنف في الزكاة

قال ابو اسحاق وكل من ملك صنفا من المال فاذا شيئا من ذلك
الصنف وجب حمله عليه الا في خصلتين احدهما ان يكون معه
في صنف الذهب والورق والتجارات شئ ثم يجد ركازا فلا يحمله على
ذلك حتى يخرج خمسة ثم يحمل ما بقي منه على ذلك الثاني ان يجد
ركازا ثم يفيد شيئا من ذلك الصنف فانه لا ينسب ذلك مع الركاز

باب ذكر بيان الاموال التي لا تجب فيها الزكاة

قال ابو اسحاق وسبعة اشياء لا تجب فيها الزكاة احدها ان يكون
معه مال سوى ما ذكرنا لغير التجارة الثاني ان يكون معه نصيب
من الذهب والورق او قيمة ذلك من العروض في التجارة وعليه دين
مثله او مثل قيمته الثالث ان يجد ركازا ثم لم يجد في اربعة اخماسه
ما يصير به عينا وتجب فيه الزكاة الرابع ان يضل ماله او يضيع الخالص
ان يغصب ماله السادس ان يكون ماله على من لا يرجوه منه او على
مفلس السابع اذا اجر داره او عبده او نحو ذلك بما لا يجب في مثله
الزكاة الى اجل فلا زكاة فيه حتى يقبضه وقال بعض اصحابنا حتى يجل

باب ذكر بيان ما لا تسقط به الزكاة في المبادلات
 قبل الحول قال أبو إسحاق وكل من بادل ما لا يتجب في مثله الزكاة بمال
 سواء فلا زكاة فيه إلا في أربع خصال أحدها أن يبادل سلعة للتجارة
 بسلعة للتجارة الثاني أن يبادل سلعة للتجارة بذهب أو فضة الثالث
 أن يبادل ذهباً بفضة أو فضة بذهب الرابع أن يبادل ماشية بماشية
 فإن فيها الصدقة على قول

باب ذكر بيان ما يوجب زكاة الفطر

قال أبو إسحاق والذي يوجب زكاة الفطر ثلاث خصال أحدها
 رؤية الهلال من شوال الثاني أن يكون غنياً الثالث أن يكون حراً
 موحداً وقد قيل يخرجها من أفضل قوته وقوت عياله ذلك اليوم ^{استجاباً}

باب ذكر بيان ما لا يلزمه إخراج زكاة الفطر

قال أبو إسحاق وعلى كل حر موحداً غنياً أن يخرج زكاة الفطر عن نفسه
 وعن من تلزمه مؤنته ليلة الفطر قبل طلوع الصبح من يومه من حر
 أو عبد من الموحدين إلا في ست خصال ^{التي لا يكون من تلزمه}
 مؤنته مفقودا الثاني أن يكون مملوكاً بقاؤه قد قيل إن كان عارفاً
 بمكانه قادراً على أخذه أخرج عنه زكاة الفطر الثالث أن يكون
 له مملوكاً مغبوباً عليه الرابع زوجته الخامسة أن يوسر من
 يلزمه مؤنته السادس أن يخرج مملوكه من ملكه إلى ملك غيره

باب ذكر بيان ما يوجب الصدقة قبل الفطر

قال أبو إسحاق ولا يجزى أفلس من سباع عن كل نفس إلا في خصلة

التمر

واحدة وهو ان يكون عبد ابي شريكين فان كلا من الشركاء

يخرج من الصاع بقدر حصته من العبد
باب ذكر ما يجزى اخراجه من زكاة الفطر*

قال ابو اسحاق والمستحب اخراجه من زكاة الفطر البر ثم الذرة
ثم الزبيب فان خرج من غير ذلك من بعض الحبوب المقتاتة اجزا
ولا يجزى الاخراج من سوى ما ذكرناه الا في خصلة واحدة وهو

ان يكون اغلب قوته اللبن او الاقط فانه يجزى
باب ذكر ما تعرفنا من اهل الصدقات*

قال ابو اسحاق واهل الصدقات على ثمانية اصناف الفقراء صنف
وهم الذين لا يستأون الناس الخافا وهم احسن حالا من المساكين
والمساكين صنف وهم اشد حالا من الفقراء والعاملون عليها
صنف وهم الولاة والسعاة والمؤلفة قلوبهم صنف وهم
قادات العرب اذا اتوا الفوا على الاسلام وقد قيل قد ذهبوا وعندنا
فالحاجة اليهم ماسة اذا كانوا يعملون بما يامرهم به الامام ولا يخالفونه
في قول ولا فعل وجازت احكامهم عليهم ما زالوا في عسكره فله ان يؤلف
قلوبهم بمال من الصدقة وفي الرقاب صنف يعني بذلك المكاتبين
والغارمين صنف وهم المزمعون بغرامة مال في غير معصية الله
ولا تبذير و صنف في سبيل الله يعني بذلك اهل الجهاد وابن السبيل
صنف وهو المنقطع عن اهله بلامال في غير معصية الله اذا كان محتاجا

باب منه آخر

قال ابو اسحاق ولا يجوز ان تعطى الصدقة احدا من مخالفي اهل القبلة

الا في خصلتين احدهما ان لا يوجد احد من اهل الولاية ولا من
فساق اهل الدعوة في ذلك البلد الثاني ان يوجد احد من اهل الدعوة
الا انه يفضل من بعد ما يفرض له من القوت والمؤنة حولا فانه
يعطى من ذلك الفاضل قال ابو اسحاق ولا يجوز ان تعطى الصدقة ^{من فساق}
اهل الدعوة الا في خصلتين احدهما ان لا يوجد اهل الولاية الثاني
ان يوجد منهم الا انه يفضل من بعد ما يفرض له حولا من
النفقة والمؤنة فانه يعطى حينئذ هذا آخر الجزء الاول

تم بحمد الله

وعونه وحسن

توقيقه

وبلى الجزء الثاني من كتاب المختار
في اصول الفقير

الجزء الثاني من كتاب الخصال في الفقه

باب ذكر بيان ما يستحق الفقير والمسكين من الصدقة قال أبو إسحاق والذي يستحق به الفقير والمسكين من الصدقة ثلاث خصال أحدها أن يكون مسلماً الثاني أن يكون حراً الثالث أن لا يكون في ملكه قيمة نصاب من المال يكون به غنيا وقيل خمسون درهماً

باب ذكر بيان ما يستحق به العامل من الصدقة قال أبو إسحاق والذي يستحق به العامل من الصدقة خمس خصال أحدها أن يكون رجلاً بالغاً الثاني أن يكون عاقلاً الثالث أن يكون مسلماً الرابع أن يكون عاملاً لا مام عادلاً الخامس أن يكون حراً

باب ذكر بيان ما يستحق به المؤلف من الصدقة قال أبو إسحاق والذي يستحق به المؤلف من الصدقات ثلاث خصال أحدها أن يكون رجلاً بالغاً عاقلاً الثاني أن يكون مسلماً الثالث أن يكون الإمام محتاجاً إليه في الوقت

باب ذكر بيان ما يستحق به المكاتبة في الصدقات قال أبو إسحاق والذي يستحق به المكاتب من الصدقات أربع خصال أحدها أن يكون قد ثبت عقدة المكاتب فيكون حراً الثاني أن يكون مسلماً الثالث أن يكون بالغاً عاقلاً الرابع أن لا يكون في يده أكثر من ثمنه قلته قياساً *

باب ذكر بيان ما يستحق به المجاهد من الصدقة

قال أبو إسحاق والذي يستحق به المجاهد من الصدقة ثلاث خصال
أحدها أن يكون ^{بطلا} عاقلا الثاني أن يكون مسلما حرا الثالث أن يخرج
من منزله غازيا في سبيل الله بإذن الإمام العادل قلته قياسا يخرجها

باب ذكر بيان ما يستحق به ابن السبيل من الصدقة

قال أبو إسحاق والذي يستحق به ابن السبيل من الصدقة ثلاث
خصال أحدها أن يكون حرا الثاني أن يكون مسلما الثالث أن يكون

منقطعا به عن أهله من غير معصية بلامال يكفيه مؤنته إلى أهله
باب ذكر بيان ما يستحق به الغارم من الصدقة

قال أبو إسحاق والذي يستحق به الغارم من الصدقة أربع خصال
أحدها أن يكون حرا الثاني أن يكون بالغ الثالث أن يكون مسلما

الرابع أن يلزمه غرم مال من غير معصية ولا تبذير حتى يضر ذلك

باب ذكر بيان ما لا يجوز دفعها إلى من الفقراء

والمساكين قال أبو إسحاق وجائز أن يعطاها كل فقير ومسكين
على كل حال على ما وصفنا إلا في ثلاث خصال أحدها أن يكون ممن

قد حازته ببيعة الإمام مع ماله فوجب عليه فيه زكاة فانه لا يجوز
له أن يدفعها إلى الفقراء والمساكين إلا بإذن الإمام الثاني أن يلي قسم

زكاته بنفسه فانه لا يجوز له أن يدفعها إلى من تلزمه مؤنته وإن
كان فقيرا أو مسكينا الثالث أن يكون الفقير والمسكين غير مسلم

باب منه آخر في الفرق بين الغني والفقير قال
أبو إسحاق وكل من ملك نصا بيا من المال النقد أو قيمته من العروض

فليس بفقير الا في خمس خصال احدها ان يملكه وعليه دين لا
يفضل عنه ما تجب في مثله الزكاة الثاني ان يكون ماله مغبوبا
الثالث ان يكون ماله في ذلك صناعا الرابع ان يكون ماله ذلك على
مفلس او من لا يرجوه الخامس ان يكون جميع الذي في يده خادم وارض
ومسكن قال فان كان معه نصاب ومسكن وخادم وارض وعليه

دين حسب الدين على النصاب قلته قياسا *
باب ذكر بيان ما يعطى كل مستحق لها منها
قال ابو اسحاق وينبغي للقاسم ان يعطى كل مستحق للصدقة منها
على قدر اجتهاده فيه فان كان فقيرا او ذا عولة او مسكينا فيعطيه
على قدر حاجته وعياله وخصاصته وحقاقته وان كان عاملا فعلى
قدر عمله وشغله وان كان من المؤلفات قلوبهم فعلى قدر حاجة الاحام
اليه وان كان مكاتبًا فعلى قدر ما عليه من الثمن وان كان غارما فعلى
قدر ما لزمه من الدين وان كان مجاهدا فعلى قدر اقامته ومسيره
فيه وان كان ابن السبيل فعلى قدر مسافته من اهله ولو بلغ ذلك
نصابا كثيرا الا في خصلة واحدة وهو ان يكون فقيرا او مسكينا ليس
معه عولة ولا تبلغ عطيته نصابا وقد قيل لا يعطيه اكثر من خمسين درهما
باب ذكر بيان ما لا يجوز ان يعطى من الصدقة كلها
من اهلها قال ابو اسحاق وينبغي للقاسم ان يفرق الصدقة في جميع
الاصناف فان وضعها في احد الاصناف جازا الا في خصلتين استردتهما
ان يفرقها على اقل من ثلاثة فقراء الثاني ان يفضل عن حاجتهم فلا
يزيدهم على ذلك بل يفرقها على سواهم من اهلها في ذلك البذل

ان وجدوا والا فاقرب البلد اليه الا ان يامرهم الامام بجمعها اليه

كان له ذلك

باب ذكر بيان ما يجوز تفرقة زكاة ماله بنفسه
قال ابو اسحاق وكل من فرق زكاة ماله بنفسه على مستحقه من الصدقة اجزاء الا في ثلاث خصال احدها ان يكون ممن قد حازته بيعة الامام مع ماله الذي وجبت فيه الزكاة ففرقها بغير اذن الامام فانه لا يجوز له تفرقة ماله الذي وجبت فيه الزكاة في ماله فانه لا يجوز له تفرقتها بنفسه فان فعل لم يجزه الثالث الذي يجدر ركازا فيه الخمس فليس له تفريقها بل ياخذ ذلك منه الامام والمسلمون فيفرضونه على من يستحقه وكذلك ما اخذ من نصارى العرب

باب ذكر بيان ما لا يجوز للامام جبره على فقير
قال ابو اسحاق وجائز لامام المسلمين اخذ الصدقة ممن وجبت عليه طوعا وكرها الا في ثلاث خصال احدها ان يكون ممن لم تجزه بيعة الثاني ان يكون ماله خارجا عن بيعة الامام فانه لا يجوز له جبره على صدقة ماله الخارج عن بيعته الثالث ان يغيب عن الامام او من يقوم مقامه في ذلك فلا يجوز له اخذ الصدقة من ماله حتى يحضر فان اصر على دفعها جاز اخذها من ماله غائبا كان او حاضرا بعد ان يحجج عليه

كتاب الصيام
باب ذكر بيان اقسام الصيام

قال ابو اسحاق والصيام على خمسة اقسام احدها التتابع فيه

واجب وكذلك في قضاء الامن حيض او نفاس او مرض وكذلك
صيام الكفارات الثاني التابع فيه واجب الا في حيض او نفاس
او سفر او مرض وذلك صيام شهر رمضان وكذلك في قضاءه
الثالث التابع فيه واجب الا ان يشترط صاحبه التفرقة الامن
حيض او نفاس او مرض وذلك صيام النذر الرابع جائز في التفرقة
وذلك صيام المتمتع ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الخامس
ما عد ذلك من الصيام كيف ما اتى به اجزا *

باب ذكر ما يوجب صيام شهر رمضان

قال ابو اسحاق ولا يجب صيام شهر رمضان الا بوجود خمس خصال
احدها التوحيد الثاني البالوغ الثالث العقل الرابع رؤية الشهر
بنفسه او بشهادة رجل عدل وقد قيل شهادة رجلين او رجل
وامرأتين او استكمال شعبان ثلاثين يوما الخامس طلوع الفجر

باب ذكر ما يبيح الإفطار في شهر رمضان

قال ابو اسحاق والذي يبيح الإفطار في شهر رمضان احد عشر
خصلة احدها رؤية هلال شوال بنفسه او بشهادة رجلين
عدلين او رجل وامرأتين او يستكمل رمضان ثلاثين يوما الثاني
دخول الليل الثالث السفر اذا خرج قبل طلوع الفجر من مصر الرابع
المرض الذي من صام فيه ازداد ضعفا الخامس النفاس السادس
الحيض السابع زوال العقل سوى النوم الثامن اذا خافت الحامل
على حملها التاسع اذا خافت المرضعة قلة الدرا العاشر الكبر الذي

لا يستطيع صاحبه على الصوم الحادى عشر الخوف على النفس من

شدة الظأ

باب ذكر بيان من لا يلزم له لقضاء من اهل

التوحيد قال ابو اسحاق وكل من ابيح له الافطار في شهر رمضان فعليه القضاء الا في خصلتين احدها ان يغشى عليه او يحن الشهر كله فلا قضاء عليه الثانى الكبير الذى لا يستطيع الصوم فانه لا قضاء عليه بل يطعم عن كل يوم مسكينا مدين بمد النبى صلى الله عليه وسلم

باب ذكر بيان فرض الصيام

قال ابو اسحاق وفرض الصيام ثلاث خصال احدها ان ينوى الصيام من الليل قبل طلوع الفجر الثانى ان يجعل لكل يوم نية على قول الثالث ان يمتنع عن كل ما يفطر الصائم *

باب ذكر بيان ما يفسد الصيام

قال ابو اسحاق والذى يفسد الصيام اثني عشرة خصلة احدها ما وصل الى الجوف من الفم او غيره على جهة العمد الثانى الجماع عدا الثالث الاستمنى الرابع الحيض الخامس النفاس السادس الارتداد السابع زوال العقل ما سوى النوم الثامن صرف النية الى التطوع عدا التاسع ترك النية عدا العاشر الفجاء عدا الحادى عشر ترك الاغتسال من الجنابة الى طلوع الفجر على قول عدا الثانى عشر ان يستنشق او يستعط او يتضمض او يداوى جرحا فيصل الى

جوفه ذلك من غير اختياره على قول *

باب ذكر بيان ما يفسد ما تقدم من الصوم

قال ابو اسحاق والذي يفسد ما تقدم من الصوم سبع خصال
 احدها ان يشربا وياكل عامدا طعاما او غيره الثاني ان يجامع ادميا
 او بهيمة او غيره عامدا الثالث ان يترك المنية عامدا الرابع ان
 يصرفها الى التطوع عامدا الخامس ان يرتد عن الاسلام السادس
 ان يستمنى عامدا السابع ان يترك الاغتسال الى طلوع الفجر عامدا
 على قول ومن افطر على انه اول يوم من شوال بشهادة رجل واحد فعليه

مع القضا الكفارة اذ لم تصح له رؤية الهلال
باب ذكر بيان من تلزمه كفارة من افسد صياما
 في شهر رمضان قال ابو اسحاق وكل من افسد صيامه وكان ذلك من
 قبله فعليه الكفارة الا في ثلاث خصال احدها ان يتقايأ عامدا فعليه
 القضا ولا كفارة عليه الثاني ان يترك الاغتسال من الجنابة عامدا
 على قول من افسد صيامه كذلك والقول الثاني لا قضا عليه ايضا
 الثالث ان يصل الى جوفه من غير اختياره مما يفسد الصوم على

قول وقد وصفنا ذلك فيما مضى
باب ذكر بيان من تلزمه كفارة في سائر شهر رمضان
 قال ابو اسحاق وكل من افسد صيامه في سائر شهر رمضان فلا كفارة
 عليه الا في خصلة واحدة وهو ان يجامع او يستمنى في الاعتكاف
باب من راح قال ابو اسحاق وكل من جامع او
 استمنى في ليل شهر رمضان فلا كفارة عليه الا في خصلتين احدهما

ان يكون معتكفا الثاني ان يكون محرما
باب ذكر بيان احكام كفارات الصيام

قال ابواسحاق والكفارات في الصيام على قسمين أحدهما اطعام
ستين مسكينا او عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين وذلك
على شيتين أحدهما المفسد لصيامه في شهر رمضان كما ذكرنا
الثاني المجامع او المستمى في الاعتكاف قال ابواسحاق وكذلك
القول في كفارة الصلاة القسم الثاني اطعام مسكين عن
كل يوم من رمضان وذلك على ثلاثة اشياء أحدها الذي لا يستطيع الصوم
من الكبر أو الثمان الذي يلزمه قضى رمضان فلم يقضه حتى دخل
رمضان آخر فانه يصوم الذي قد جاء ويطعم عنه عن كل يوم مسكينا
فاذا فرغ من رمضان قضى الذي مضى الثالث الذي يلزمه قضى رمضان
فلم يقضه حتى مات فقل يطعم عنه عن كل يوم مسكينا وقد قيل
يصوم وليه وقيل لا يلزم ورثة شيء الا ان يوصى به وكذلك
القول عندي فيمن يلزمه صيام نذر فلم يقضه حتى مات والله اعلم
باب من آخر قال ابواسحاق ويكفيه كفارة واحدة
لليوم الواحد والشهر كله الا في خصلة واحدة وهو ان يكفر لليوم
ثم يفطر يوما اخر فان عليه كفارة ايضا وقد قيل عليه لكل يوم كفارة
كفر قبل ذلك او لم يكفر * **باب من آخر**
قال ابواسحاق وكل من اكل او شرب او جامع عامدا نهارا في شهر
رمضان فعليه القضا والكفارة الا في ثمان خصال أحدها ان يفعل
ذلك آخر النهار على انه قد دخل الليل مجتهدا ثم تبين انه افطر وعاد
بعض النهار فان عليه قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه الثاني
ان يفعل ذلك آخر الليل على انه عاد الصبح لم يلج ثم تبين له فعل ذلك

وقد طلع الصبح فعليه القضاء ولا كفارة عليه الثالث ان
يكون من اهل الاباحة كالمرضى والمسافر والحائض والنفساء
ونحو ذلك فان عليه القضاء ولا كفارة عليه الرابع ان يكون
من غير اهل الخطاب الخامس ان يسلم او يبلغ او يؤب من سفر
او تظهر من حيض او نفاس او يفيق او يعافا من مرضه او يرتفع
الخوف عن الموضع او الحامل او يطيق العاجز بعد الصبح فان
عليهم ان يكفوا بقية يومهم عن الافطار فان افطروا بقية ذلك
اليوم فلا كفارة عليهم السادس ان يشك في رؤية الهلال
فيفطر ذلك اليوم ثم يصح ان ذلك اليوم من رمضان السابع ان
يرى هلال شوال بعد زوال الشمس آخر يوم من شهر رمضان
فان عليه بقية يومه ذلك فان افطر فلا كفارة عليه وعليه قضى
ذلك اليوم الثامن ان يكون اسيرا في ايدى المشركين فتشبهه
عليه الشهور فيتم رمضان فيفطر فيه ويصوم سواه فانه
لا قضاء عليه ولا كفارة الا ان يصوم شهرا قبله فعليه قضاؤه
باب من اخرج قال ابو اسحاق ولا يجزى صيام
شهر رمضان ولا قضاؤه في السفر الا في اربع خصال احدها ان
يصوم جميع ما عليه في سفر متصلا بلا افطار فيه من سبب السفر
الثاني ان يصوم بعض ما عليه في السفر متواصلا كما ذكرنا ثم يصوم
ما بقي منه في الحضر الثالث ان يصوم بعض ما عليه في الحضر
ثم يصوم ما بقي عليه في السفر متواصلا الرابع ان يصوم في سفره
بعض رمضان متواصلا ثم يختم الشهر ثم يفطر مع الناس

فانه يجزئه ذلك في السفر وقد قال بعض اصحابنا يجزئه ان
يعتد بما صام في سفره ويقضى ما افطر فقط
باب ذكر بيان الايام التي لا يجوز صيامها
قال ابو اسحاق وجائز الصوم في كل يوم عن واجب وتطوع الا
في سنة خصال احدهما يوم الفطر الثاني يوم الاضحية الثالث
يوم الشك على انه من رمضان وقد قيل انه جائز فان صح انه من
رمضان اجزاء عن ذلك اليوم وقد قيل يقضيه الرابع التي
تكون فيه حائضا او نفسا الخامس شهر رمضان لا يجوز ان يصام
نظوعا ولا غيره الا الصيام الذي فرضه الله تعالى فيه بعينه
السادس ان يكون عليه صيام ايام يجب التتابع فيها فانه لا يجزئه
صيامها الا في زمن لا يقطعها رمضان ولا فطر ولا اضحية
الا من عذر قلته قياسا

باب ذكر بيان احكام الاعتكاف*

قال ابو اسحاق والاعتكاف على ضربين واجب وغير واجب وهو
الذي دخل فيه منويا على سبيل التطوع قال ولا يكون معتكفا
في التطوع الا بوجود خمس خصال احدها ان يبتدى به بالاقامة
في المسجد قبل غروب الشمس او قبل طلوع الصبح الثاني ان يقيم
في المسجد الى غروب الشمس من آخر النهار الذي هو فيه معتكف
الثالث ان يعتقد النية له عند دخوله في المسجد الرابع ان يصوم
النهار بشرائط الصوم الخامس ان يكون في مسجد يؤذن فيه ويقيم
ويصل جازية قال ويستحب له في المسجد الجامع الا المرأة ففي

مسجد بيتها قال ابو اسحاق وان كان واجبا فلا يتم اعتكافه الا
 بوجود هذه الخصال التي قد ذكرناها في صدر الباب الا انه ان كان
 اوجب على نفسه اعتكاف النهار ودون الليل فيبتدى بالدخول
 قبل طلوع الصبح والا فليبتدى به قبل غروب الشمس وعليه
 الإقامة فيه حتى تغرب الشمس من آخر يوم من الايام التي عليه
باب ذكر بيتها ما ايجب للمعتكف من الخروج من
 معتكفه من اثر وتخرج قال ابو اسحاق وليس للمعتكف ان
 يخرج من المسجد ليلا ولا نهارا الا في ست عشرة خصلة أحدها
 ان يخرج لغائط او بول الثاني ان يخرج لغسل الجنابة الثالث
 ان يدخل وقت فريضة وهو محدث فانه يخرج ويتوضى الرابع
 ان يخرج الى عشاء او سحore فيأكله اين ما كان او في المسجد الخامس
 ان يخرج لصلاة الجمعة اذا كان في غير المسجد الذي يصلي فيه
 السادس ان تكون حائضا او نفسا فانها تخرج فاذا طهرت
 رجعت وبنت السابع ان يخرج من اجل مرض فاذا صح رجع
 الثامن المرأة تطلق او يموت عنها زوجها وهي في غير مسجد بيتها
 فانها تخرج الى بيتها فتعقد فيه فاذا انقضت العدة رجعت
 فان كانت معتكفة في مسجد بيتها فتقف في مكانها التاسع ان
 يخاف على نفسه او ماله في معتكفه فانه يخرج فاذا امن رجع
 العاشر ان يخرج الامام او الوالي في دفع حق او اقامة حد
 الحادي عشر ان يجب عليه الخروج للجهاد فانه يخرج لذلك
 الثاني عشر ان يخرج لعيادة مريض ولا يقعد عنده اذا كان

من تجاوز عيادته الثالث عشر ما اقوله قياسا ان يكون عنده
منزول به فانه يخرج عنده فاذا مات او افاق رجع الرابع عشر
ان يخرج لصلاة الجنازة اذا كان وليها فاذا صلى رجع الخامس
عشر اذا اوجب على نفسه مسجد ابينه ثم انهدم فانه يخرج
فاذا بنى رجع السادس عشر اذا اجبره اهل البغى على الخروج فاذا
خلى رجع وبنى

و بنى

باب ذكر بيان ما يفسد الاعتكاف*

قال ابو اسحاق والذي يفسد الاعتكاف ست خصال احدها
ان يجامع آدميا او بهيمة ليلا او نهارا عاما والثاني ان يستمني
عاما الثالث ان يفسد صيامه فيه الرابع ان يخرج من المسجد
لغير ما ابيح له قبل تمامه الخامس ان يخرج لما ابيح له فيه فيتكاف
عن الرجوع الى المسجد السادس ما اقوله قياسا ان يكون اشتغاله
في المسجد باعمال الدنيا في البيع والشراء من غير حاجة الى ذلك
باب من اخرج قال ابو اسحاق وكل من افسد اعتكافه
بشيء ما ذكرنا وكان الفساد من قبله لزمه استئنافه الا في
خصلة واحدة وهو ان يفسد صيامه فيه بما لا يجب فيه كفارة
في شهر رمضان فانه لا يعتد بذلك اليوم بل يجعله كانه لم
يكن ويقضيه موصولا باعتكافه*

باب ذكر بيان اقسام النذور

قال ابو اسحاق والنذور على ثلاثة اقسام احدها نذر طاعة يجب
الوفاء به على كل حال وينقسم على اربعة اقسام منها ما يجب فيه

صيام يوم او اطعام مسكين وذلك نحو قوله على نذر ان شفا
 الله مريضى او قدم مسافرى فكان ذلك ومنها ما يجب فيه صوم
 ثلاثة ايام او اطعام عشرة مساكين وذلك نحو قوله على الله
 او للرحمن او لربي او لخالقي نذر ان كان كذا وكذا ونحو ذلك
 ومنها ما يجب فيه صوم عشرة ايام او اطعام عشرة مساكين
 وذلك نحو قوله اللهم على لك نذر ان كان كذا وكذا ولم يكن كذا
 وكذا على نحو ما وصفنا ومنها ما يجب فيه ما سمي بعينه في
 لفظه الا من عجز وكذا نحو قوله ان صحيت من مرضى او قدمت من
 سفرى فعلى صيام محدود او صلاة محدودة او حج او عمرة او
 صوم يوم السبت او رجب او نحو ذلك او عليه صيام او صلاة
 او حج او عمرة ان لم يكن كذا وكذا القسم الثاني من النذور نذر
 طاعة فتعرض فيه معصية نحو قوله على صيام يوم السبت او
 يوم الاحد او يوم الذى يقدم فلان فيكون ذلك اليوم عيداً او
 تكون فيه حائضاً او نقساء فيفطر فيه وعليه بدل يوم مكانه
 القسم الثالث نذر معصية فلا يجب الوفاء به على كل حال
 وذلك نحو قوله ان شفا الله مريضى او قدمت من سفرى شربت
 الخمر او المسكر او اكلت الميتة او صمت يوم الفطر او الاضحي وما
 اشبه ذلك وفي النذور ان قال على صيام او صلاة او اطعام
 فقط لزمه ركعتان او صوم يوم او اطعام مسكين
باب ذكر بيان الايام المستحب صيامها
 قال ابو اسحاق والايام التى يستحب صيامها خمسة ايام صيام

يوم عرفة وقد قال بعض اصحابنا اذا كان بعرفات وخشى
الضعف فتركها افضل الثاني يوم عاشوراء الثالث صيام
البيض وهي التي ينبغي لك ان تصوم في دهرك وهي يوم الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر

كتاب الايمان باب ذكر بيان اقسام الايمان

قال ابو اسحاق والايمان على خمسة اقسام احدها الحلف بالله
تعالى او بشئ من اسمائه وذلك ان يقول بالله او والله او تالله
او الرحمن او المهيمن او القدوس او سوى ذلك من اسمائه ونوى
بذلك الحلف ولا وكذا عندى قياسا اذا قال الله الرحمن القدوس
بلا واو الثاني ان يحلف بشئ من صفات الله تعالى التي قد
سمى بها غيره اذا اراد بذلك الله سبحانه كالواحد والفرد والصد
والقادر والخالق ونحو ذلك فاذا حلف بشئ من هذين القسمين
على ما وصفنا فحنت لزمته كفارة مرسلة الا ان يحلف بالله تعالى
عند الحاكم ليقطع بها شئاً لزمته كفارة مغلظة الثالث ان يحلف
بشئ من فرائض الله تعالى او بشئ من العبادات نحو ان يقول على
صلاة او صيام او نذور او صدقة او حج او جهاد او نحو ذلك فاذا
حنت لزمه ما سمي فان لزمه صيام ولم يستطع اطعم مكان ذلك
وان لزمه الاطعام ولم يقدر صام مكان ذلك فان لم يقدر على الحج
والجهاد اطعم المساكين مؤنة ذلك فان لم يقدر صام عن كل مدين
بمد النبي صلى الله عليه وسلم يوما فان لم يستطع ذلك فالله اولى

بالعذر هذا قلته قياسا فان قال على عهد الله وميثاقه لزمته
 كفارة مغلظة فان قال على صدقة لزمه ان يصدق بشئ من
 ماله فان لم يكن له مال صام ثلاثة ايام هذا قلته قياسا فان
 قال مالي صدقة في سبيل الله ثم حنت لزمه ان يتصدق بعشر
 ماله فان قال صدقة فقط فقد قيل يمين وقيل ليس بيمين
 وقال بعض ليست بيمين ان حلف بشئ مما يوجب النار وذلك
 ان يقول هو مشرك او كافر او فاسق او يهودي او نصراني او صابغ
 او مجوسي او عليه لعنة الله او غضبه او عبد الشمس والقمر
 او اللات والعزى او نحو ذلك وحنث لزمته كفارة مغلظة
 وقد قيل مرسلة في بعض ذلك والمغلظة مثل كفارة الصلاة
 الرابع ان يحرم ما هو له حلال او يحل ما هو عليه حرام وهوان
 يقول للحلال على حرام او المحرام على حلال او مالي على حرام او امراتي
 على حرام ولم ينو بذلك طلاقا ونحو ذلك فاذا حنت لزمته في ذلك
 كفارة مرسلة الخامس اذا حلف بطلاق امراته او بظهارها او
 بعق عبده ليفعلن كذا وكذا او لا يفعلن كذا وكذا ثم حنت طلقت
 امراته وعق عبده وصار مظاهرا

باب ذكر بيان اللغو في الايمان

قال ابو اسحاق والذي يدل في آثارهم ان اللغو في الايمان على ضربين
 احدهما يجب فيه الكفارة وهو ان يحلف على الشئ قطعا عند نفسه
 ثم تبين له بعد ذلك انه بخلاف ما حلف عليه فهذا لا يؤاخذ به
 وعليه الكفارة فيه هذا وجدته عن الربيع رحمه الله وقال هذا

اللغو الثاني ما وجدته عن ابي جابر محمد بن علي قاضي عمار
قال سمعت اخي موسى يقول لا بل اللغو من الكلام يقول لا والله
وبلى والله ونحو ذلك وهذا من قوله يدل على انه من اللغو ايضا

ولا كفارة فيه * كتاب الحج باب ذكر بيت ما يوجب الحج

قال ابو اسحاق والذي يوجب الحج اربع خصال احدها التوحيد
الثاني البلوغ الثالث ان يكون مستطيعا ببدنه ونفقته في
سفره مع قلة الخوف في الطريق الرابع ان يكون ذلك منه في
وقت يمكنه موافات الموقف فيه

باب ذكر بيت اركان الحج الذي لا يتم الا بها

قال ابو اسحاق واركان الحج الذي لا يتم الا بها خمس خصال
احدها الاحرام الثاني النية الثالث الوقوف بعرفات ساعة من
النهار مع ساعة من الليل هكذا وجدته تخريجا في كتاب المعقدي
الرابع طواف الزيارة الخامس السعي بين الصفا والمروة على قول
وقيل بل ذلك سنة *

باب ذكر بيت القول في الحُمْرة

قال ابو اسحاق والحُمْرة سنة ليست بواجبة على قول بعض اصحابنا
وقال بعضهم هي واجبة فان احرم بها فواجب عليه اتمامها في قول
الجميع قال ولا تتم الا باربع خصال احدها الاحرام الثاني النية
الثالث الطواف الرابع السعي بين الصفا والمروة قال ويجوز
في كل الاوقات الا في وقت يكون فيه محرما بالحج وفي السنة

مرارا كثيرا اذا كانت من الميقات وقد قيل لا يجوز في السنة الا مرة واحدة

باب ذكر بينات الحج

قال ابو اسحاق وسنن الحج ثلاثون خصلة احدها الاحرام من الميقات الثاني الغسل لاحرامه والوضوء والغسل افضل الثالث ان يكون احرامه خلف صلاة فريضة او نافلة الرابع ان يحرم في ازار ورداء طاهرين جديدين الخامس ان يدهن بما لا طيب فيه قبل الغسل السادس دوام التلبية اذا على شرقا وهبط واديا وفي كل حال مع رفع الصوت بذلك حتى يرمى جرة العقبة السابع السعي بين الصفا والمروة بعد كل طواف لازم على قول من جعل ذلك سنة الثامن ان لا يطوف الا طاهرا بستر طاهرة التاسع ان لا يطيب بطيب مادام محرما العاشر ان يستقيم حاسرا ما زال كذلك الحادي عشر ان لا يلبس اذا كان رجلا ثوبا مخيطا مادام كذلك الثاني عشر ان لا يحنى على يديه ولا شعره واطفاره ^{شعرا} مادام كذلك ولا في غيره الثالث عشر المبيت بمنى ليلة عرفة الرابع عشر ان لا يفد والى عرفة الا بعد طلوع الشمس الخامس عشر ان يبني بالمزدلفة ليلة النحر الى طلوع الصبح وقد قيل ذلك واجب السادس عشر ان يفيض من مزدلفة الى منى قبل طلوع الشمس السابع عشر ان يرمى جرة العقبة يوم النحر الثامن عشر ان يذبح الهدي بمنى بعد ان يرمى جرة العقبة يوم النحر ان كان متمتعا او قارنا التاسع عشر ان يحلق او يقصر بعد ان يذبح والحلق افضل العشرون ان يرمى الجمار كلها بعد الزوال يوم الحادي عشر والثاني عشر فاذا وقف الى الليل فلا ينفر حتى

يرمى الجمار كلها يوم الثالث عشر بعد الزوال الحادي والعشرون ان
 يبيت بمنى ليا الى التشريق الثاني والعشرون ان يطوف للزيارة
 ويسعى في ايام التشريق ويؤمن ان يطوف يوم النحر بعد ان يحلق وذلك
 افضل وهو طواف الزيارة الثالث والعشرون ان يصلي ركعتين
 خلف كل طواف قبل السعي الرابع والعشرون الذكر لله والدعاء
 اليه للدين والدنيا في الطواف والسعي وعند رمى الجمار وفي
 الموقف بعرفة والمزدلفة في كل حال الا انه لا يقطع التلبية حتى
 يرمى جمرة العقبة وقد قيل الذكر واجب لله عند المشعر الحرام
 الخامس والعشرون ترك المري وجميع المعاصي فيه السادس
 والعشرون ترك الجماع وما يدعوا اليه السابع والعشرون طواف
 الوداع الثامن والعشرون الهرولة في السعي بين الصفا والمروة
 التاسع والعشرون تقبيل الحجر الاسود في الطواف الثلاثون
 ان لا يتعرض لشيء من صيد الحرم ولا شجر الحرم *

باب ذكر بياسن العمر

قال ابو اسحاق وسنن العمرة كالجماع سواء الا اذا فرغ من السعي
 حلق او قصر ثم حل وهذا اذا كان متمتعا ويقطع التلبية عند
 دخوله الى الطواف لها *

باب ذكر بياسن اقسام الحج

قال ابو اسحاق والحج على ثلاثة اقسام احدها المتمتع وصفته
 ان يحرم من الميقات ان كان من اهل المواقيت او من منزله ان
 كان من دون الميقات الى مكة بعمره فقط فاذا دخل مكة طواف

لها وسعى ثم خلق او قصر وصار حلالا ثم يبنى الحج في عامه
ذلك ولا يرجع الى اهله وهذا الفصل القسم الثاني القارن
وصفته ان يجرم بالحج والعبرة في مقام واحد ولا يحمل من عمرته
حتى يحمل من حجته القسم الثالث الافراد وصفته ان يجرم بحجة
فقط فيكون محرما حتى يطوف طواف الزيارة ثم يحمل من كل
شيء وقد يحمل عنه الخلق من كل شيء ما خلا الصيد والنساء الى
طواف الزيارة *

باب ذكر بياء المواقيت

قال ابو اسحاق ومواقيت الاحرام خمسة احدها قرن وهو ميقات
اهل نجد الثاني بيلم وهو ميقات اهل اليمن الثالث الحليفة وهو
ميقات اهل المدينة الرابع الجحفة وهو ميقات اهل الشام
الخامس ذات عرق وهو ميقات اهل العراق فمن سار في البحر او
في الطريق لا يمضي على احد المواقيت من لم يمكنه المجيء اليه فاذا
كان بازاء هذه المواقيت فلا يمضي حتى يجرم من ذلك الموضع قال
ابو اسحاق ومن كان من دون اهل هذه المواقيت الى مكة فميقات
من منزله الى حد الحرم وكذلك من كان من اهل الحرم فميقاته
من منزله او من الحرم *

باب ذكر بياء ما يفسد الحج

قال ابو اسحاق والذي يفسد الحج اربع خصال احدها ترك
الاحرام عامدا او ناسيا حتى تغرب الشمس يوم عرفة الثاني
النية كذلك الثالث ترك الوقوف بعرفة يوم عرفة بعد زوال

الشمس جزاً من النهار وجزاً من الليل متواصلين ناسياً أو عامداً
 قال أبو إسحاق وقد وجدت عن بعض الفقهاء وهو عثمان ولا أحسبه
 إلا أنه ممن يدين بدعوة المسلمين إلا باضنية في هذه المسئلة ذكر
 اختلاف الناس فيها قال عطاء وأبو حنيفة والثشافى والثوري
 وأصحابنا من دفع من عرفات قبل غروب الشمس ولم يرجع حتى غربت
 الشمس أن عليه دماً ووجدت في كتاب المعقدي قولاً مجملًا أن
 من دفع قبل غروب الشمس لم يتم حجه ولم يذكر ما قال أصحابنا
 فيحتمل أن يكون القولان فيهما إلا أصحابنا لأن هذا مما يجوز فيه
 الاختلاف ويحتمل في أحد الأمرين غلط والله أعلم الرابع الجماع والـ
 ستمنى عامداً ما بين إحرامه إلى طواف الزيارة *

باب ذكر ما يلزم من ترك شيئاً من السنن أو
 ركب شيئاً ما يذكر قال أبو إسحاق وخمس وعشرين خصلة من
 ترك منها واحدة لزمه دم أحدها أن يعدى الميقات بغير إحرام ثم لا
 يرجع إليه حتى يقف بعرفة الثاني ترك التلبية الثالث أن يلبس
 مخيطاً أو يغطي رأسه عامداً الرابع أن يلبس مخيطاً إلى الليل عمداً وخطأً
 الخامس أن يتطيب بورد أو خلوق أو بدهن طيب عامداً السادس
 ما أقوله قياساً أن يقيم متطيباً إلى الليل عامداً وخطأً السابع أن يدفع
 من عرفات قبل غروب الشمس ثم لا يرجع إليها فإن عليه دماً على
 قول وقيل إن الحجّة تفسد وفي هذه المسئلة خلاف الثامن أن
 يترك السعي بين الصفا والمروة ناسياً أو عامداً حتى تمضي أيام
 التشريق التاسع أن يترك طواف الزيارة في أيام التشريق

العاشر ان يترك رمى جرة العقبة يوم النحر الى الليل الحادى عشر
 ان يذبح قبل ان يرمى جرة العقبة الثانى عشر ان يحلق قبل ان يذبح
 الثالث عشر ان يترك المبيت بالمزدلفة ليلة النحر الرابع عشر ان
 يفيض من المزدلفة الى منى بعد طلوع الشمس الخامس عشر ان
 يترك المبيت بمنى ليا الى منى ففي كل ليلة دم السادس عشر ان يترك
 رمى الجمار فى الثلاثة الايام على ما وصفنا لكل يوم دم السابع عشر
 ان يقلم ثلاثة اظفار فصا عدا وفى الظفر الواحد مسكين وفى الظفرين
 اطعام مسكينين الثامن عشر ان يقطع من شعره ثلاث شعرات
 فصا عدا وفى الشعرة اطعام مسكين وفى الشعرتين اطعام مسكينين
 كما وصفنا فى الظفر التاسع عشر ان يدمى نفسه او غيره على قول
 العشرون ان يقبل او يباشر لشهوة الحادى والعشرون ان يترك
 الحلق بمنى او يحلق بغير منى الثانى والعشرون ان يذبح بغير منى
 الثالث والعشرون ان يطوف للزيارة وبه نجاسة او بثوب نجس
 فلم يعده حتى مضت ايام منى الرابع والعشرون ان يترك ركعتى
 الطواف ولم يعد من بعد ذلك الخامس والعشرون ان يقتل
 صيدا او نخوه او يقطع شجرة من شجر الحرم او نخوها *

باب ذكر ما يجب فيه بدنة

قال ابو اسحاق والذي يجب فيه بدنة ثلاث خصال احدها
 ان يفسد حجة او عمرة بجماع او استمناء الثانى ان يقتل صيدا
 مثل بقرة او نعاما او حمارا الثالث ان يقطع دوحه من شجر
 الحرم وهى الكبيرة من الشجر *

باب ذكر ما الاجزاء في قتلها

قال ابواسحاق وسبع اشياء لا جزاء على قاتلها احدها الحية الثانية
العقرب الثالثة الفارة الرابع الحداة الخامس الغراب السادس
الكلب العقور السابع كل سبع يعد وعليه فان عدا عليه سوى
ذلك مثل حمار الوحش او بقرة وحش فقتله فلا باس بذلك وعليه الجزاء

باب ذكر ما اوصاف الممتنع

قال ابواسحاق ولا يكون ممتنعا الا بوجود ثلاث خصال احدها
ان يحرم بالعمرة فقط ولا يدخل عليها الحج حتى يحل منها الثاني
ان يحرم بعد ذلك بالحج في ذلك العام الثالث ان لا يرجع الى
اهله فاذا كانت الثلاثة الاوصاف لزمه دم او يصوم ثلاثة
ايام في الحج احدها يوم عرفة وسبعة اذ ارجع الى اهله وقيل
يصومها في الطريق فان احرم بالحج والعمرة معا وادخل على العمرة
حجة قبل ان يحل منها صار قارنا ويلزمه دم كذلك *

باب ذكر ما احكام القارن

قال ابواسحاق والقارن كالمتمتع الا انه لا يحل القارن من عمرته
حتى يحل من حجته ويجزيه طواف واحد وسعي واحد كحجته
وعمرته وقال بعض اصحابنا عليه طوافان وسعيان

باب ذكر ما تفارق فيه المرأة الرجل

قال ابواسحاق والمرأة كالرجل في الحج الا في ثلاث خصال احدها
انها تغطي راسها وتكشف وجهها في الاحرام الثاني انها تلبس
المخيط والخفين الثالث انها تخفض صوتها بالتلبية *

باب ذكر بيت احكام الحائض في الحج
قال ابو اسحاق والحائض والنفساء في افعال الحج سواء كالطاهر
تحرر وتقف بعرفات وجميع المناسك وترى الجمار الا الطواف

فانها لا تطوف بالبيت حتى تطهر *
باب ذكر بيت ما يجزى في الحج عن الغير
قال ابو اسحاق ولا يجزى الحج عن الغير الا بوجود اربع خصال احدها
ان يكون الغير ميتا وقد قيل انه اذا كان لا يقدر ان يستمسك
على الراحة الثاني ان يكون الحاج عنه بالغاء فلا ثقة امينا الثالث
ان يكون قد حج لنفسه وقد قيل اذا كان مفقرا فلا بأس الرابع
ان يخرج من بلد الغير قاصدا للحج حتى يجرم له من الميقات ومع

سائر افعال الحج حتى يخرج منه بلا فساد فيه
باب ذكر بيت ما يستحق به الاجرة في الحج من
الاجرة قال ابو اسحاق ولا يستحق الحاج عن الغير شيء من الاجرة
الا بوجود خصلتين احدهما ان يجرم من بلد الغير قاصدا حتى يجرم
له من الميقات الثاني ان يجرم منه بلا فساد فيه فان احصر عنه
مرض او عدو او مات عنه بعد احرامه استحق من الاجرة بقدر ذلك
قال ابو قيس ابراهيم بن سليمان اذا الزمناه الخروج من بلد الغير
فله الاجرة من ذلك الموضع اذا كان له عذر ما ذكرناه سواء احرم
او لم يجرم وله الاجرة من حيث خرج وقيل ان مات او مرض او حصر
قبل الاحرام فلا اجرة له والقول الثالث لا اجرة حتى يتم حجته
باب ذكر بيت ما يجزى من الهدى

خ
قولا ثانيا

قال ابواسحاق ولا يكون هديا الا بوجود عشر خصال احدها ان يكون من الابل والبقرا وجد عام من الضان او ثنيا من المعز وقد قيل يجزى الجذع من المعز اذا كان سميना الثاني ان يكون له حول اذا كان من الابل والبقرا الثالث ان لا يكون به داء من جرب او جدري ومخوه الرابع ان لا يكون اعرج الخامس ان لا يكون اعور السادس ان لا يكون اعرج السابع ان لا يكون اعشم الثامن ان لا يكون اذنه او اذناه مقطوعتين الى اكثر من الثلث التاسع ان لا يكون مخلوع الظلف العاشر ان لا يكون مكسور القرن وقد قيل لا باس بذلك **باب من احر** قال ابواسحاق وابن مخاض

من الابل يجزى عن واحد فقط وابن ليون عن اثنين فقط والحقة عن ثلاثة فقط والجذعة عن خمسة فقط والثني يجزى عن سبعة كذلك **باب من احر** قال ابواسحاق والحولي من

البقر يجزى عن واحد فقط وان كان له حولان اجزا عن ثلاثة وان كان له ثلاثة احوال اجزا عن خمسة وان كان ثنيا اجزا عن سبعة وقيل عن خمسة فقط قال ابواسحاق واما الغنم فلا يجزى

افضلها الا عن واحد فقط

باب ذكر بيان القول في الضحايا

قال ابواسحاق والضحية سنة مؤكدة لا ينبغي لاحد تركها لمن قدر عليها ولا يجزى فيها الا ما يجزى في الهدي قال قيس بن سليمان وقد قيل يجزى منها ما يقدر

باب ذكر بيان ما يؤكل من الذبايح في الحج

قال ابواسحاق ولا يجوز اكل شيء من الدماء الا في خصلتين احدها
دم المتعة الثاني دم القارن قال وليس له ان ياكل اكثر من الثلث

كتاب البيوع

باب ذكر بيان اقسام البيوع

قال ابواسحاق والبيوع على ثلاثة اقسام منها بيع مباح والعقد
عليه صحيح وهو ما اتفق على اباحته وينقسم على ثلاثة اضرب
احدها بيع عين وهو ما شاهد المتبايعان بعينه الثاني بيع
صفة مضمومة وهو بيع السلم اذا جاء به على الصفة فلا خيار
فيه الثالث بيع الشيء الموصوف قد شاهد المتبايعان قبل ذلك
فاذا جاء به فهو بالخيار بين قبوله ورده ولا خيار لبايعه ومنها
بيع محظور فالعقد عليه فاسد وهو ما اختلف الناس في صحته
مخوئى النبي عليه السلام عن بيع وشرط وبيعتين في بيعة وما
اشبه ذلك ومنها بيع حرام فالعقد عليه باطل وهو ما اجتمع
الناس على تحريمه وينقسم على ضربين احدها بيع الربوي والثاني
بيع الميتة والخنزير وما اشبه ذلك *

باب ذكر بيان ما لا يتم البيع الا به

قال ابواسحاق ولا يتم البيع الا بوجود خمس خصال احدها رضا
المتبايعين الثاني ان يكون ممن لها ان يتبايعا الثالث ان يكون ما
وقع عليه البيع جائز بيعه الرابع ان يتخاطبا بلفظ البيع او معناه
الخامس ان لا يكون فيه خيار موقوف الى تمام من له الخيار

باب ذكر بيان احكام الشروط

خ
معلومة

قال ابواسحاق وكل الشروط مفسدة للبيع الا في سبع خصال احدها
الشرط المعلوم الثاني التبري من العيوب المعينة في الحيوان وغيره الثالث
ان يبيع شيئا ويشترط فيه خيلا او رهنا الرابع ان يبيع ثمرة على شجرة
بعد بدو صلاح ويشترط التبقية الى الجداد الخامس ان يبيع شاة
او نحوها ويشترط انها لبون او حامل السادس ان يكون الشرط يصح
له قسط من الثمن السابع ان يبيع الشجرة على شرط القطع فان
تراخي ولم يقطع فالزيادة له *

باب ذكر بيان ما لا يجوز بيعه وان نظر الى المتبايعين

قال ابواسحاق وثلاث خصال لا يجوز العقد عليها وان كانت في يد
مالكها ونظر اليها المتبايعان فمن ذلك الصوف والشعر على ظهور
الغنم والوبر على ظهور الابل وبيع المصحف من الكافر وما كان
في معن ذل

باب ذكر بيان بيع الاعمي واحكامه

قال ابواسحاق وبيع الاعمي باطل الا في خصلتين احدهما السلم

والثاني الكتابة

باب ذكر بيان ما نهى عنه من البياعات خراجا

قال ابواسحاق روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن اثنين
وعشرين خصلة احدها بيع الغرر وهو الخديعة الثاني بيع الآبق
الثالث بيع ما في بطون الانعام من الشحم وغيره الرابع بيع السك
في البحر الخامس بيع المنايذة السادس بيع الملامسة السابع
بيع الحصاة الثامن بيع الملاقيح التاسع بيع المزابنة العاشر

المقالة الحادية عشر بيع ما لا ينقبض الثاني عشر بيع برح مالم
تضمن الثالث عشر بيع وسلف الرابع عشر بيعتين في بيعة الخامس
عشر الصوف على ظهور الغنم السادس عشر اللبن في الضرع السابع
عشر بيع الثمار قبل ان ترهق في رؤس الشجر الثامن عشر بيع الكالي
بالكالي وهو بيع الدين بالدين التاسع عشر بيع حاضر لبادي
العشرون ان يساوم الرجل على بيعة اخيه الحادي والعشرون
النجش وهو ان يوهم الرجل اخر بنفاق السلعة وان يعرض انها تسوى
اكثر مما يساوم صاحبه الثاني والعشرون تلقى الركبان *
باب ذكر بيان احكام البيع الذي يتم قبضه تخرجا
قال ابو اسحاق ولا يجوز بيع مالم يقبض الا في ثمان خصال احدها ان
يبيع ميراثا الثاني ما رزقه السلطان الثالث حقه من الغنime الرابع
ما اوصى له به فباعه قبل قبضه الخامس ما حصل له من وقف عليه
السادس ان يبني بيت صيدا فباعه قبل قبضه السابع ما خلع عليه
زوجته فباعه قبل قبضه الثامن ان يبيع ما انتزعه من ولده بعد
ان وهبه

باب ذكر بيان ما لا يتم السلم الا به

قال ابو اسحاق ولا يتم السلم الا بوجود ثمان خصال احدها ان
يكون السلم فيه مامون الانقطاع الثاني ان يكون موصوفا بصفة عند
اهل الخبرة الثالث ان يحصل قبض الثمن قبل التفرق الرابع ان يكون
بمقدار معلوم من كيل او وزن او درع او عدد الخامس ان يكون
مؤجلا وقد قيل اقل الاجل ثلاثة ايام السادس ان يذكر الموضع

الذي يتبين منه على قول الساجع ان لا يذكر فيه خيار الثامن

ان يكون المسلم والمسلم اليه جائز الامر

*

باب ذكر بيان ما لا يجوز في السلم

قال ابو اسحاق ولا يجوز السلم الا بارب خصال احدها المكيل الثاني

الموزون الثالث المدرع الرابع الحيوان يوصف باسنان معروفة

باب ذكر بيان احكام الربوي

قال ابو اسحاق والذي يدل عندى مما وجدت في آثارهم ان الربا

يدخل في جميع المنافع في قول الجميع منهم او قول بعضهم ولا يكون

ربا الا بوجود شئ واحد وهو بيع الشئ باكثر منه او بمثله من

جنسه نسيئة وهذا قول من جعل الربا في جميع المنافع ولعل

اصحابنا مختلفون في علل الربا باختلاف قومنا فيه لا في راي

في كتاب الشيخ ابى محمد عبد الله بن محمد بن بركة رحمه الله وذكر

علل قومنا في الربا ثم قال وعلى نحو هذا تختلف عللنا في البيوع

باب ذكر بيان احكام الاجناس في الربا

قال ابو اسحاق وكل من باع شئيا باكثر منه من غير جنسه جاز

الا في خمس خصال احدها ان يباع شئ من الذهب باكثر منه

او بمثله من الورق نسيئة الثاني ان يبيع شئ من التمر والزبيب

او من اى الحبوب باكثر من ثمنه او بمثله من اى الحبوب المققات

كذلك الثالث الودك بالسمن الرابع البر بالملح كذلك الخامس

الورس بالزعفران كذلك وعندى السمن في الودك والملح والبر

والورس وما اربع عشرة في نظر والله اعلم

*

باب ذكر بيت ما يجوز بيعه ولا يجوز رهنه تخريجا

قال أبو إسحاق وكل ما جاز بيعه جاز رهنه إلا في أربع خصال أحدها العبد المعتق بالصفة الثاني المدبر الثالث الزرع قبل أن يبلغ الرابع ما لا يبقى إلى مدة يكون كالبطيخ ونحوه *

باب ذكر بيت ما لا يتم الرهن هذا الباب

قال أبو إسحاق ولا يتم الرهن إلا بوجود ثلاث خصال أحدها قبض الرهن الثاني أن يكون ذلك الشيء مما يجوز رهنه الثالث

أن يكون الراهن والمرتهن جائز في الأمر
باب ذكر بيت ما يهدر الرهن

قال أبو إسحاق ولا يهدر الرهن بما فيه إلا في خصلة واحدة وهو أن يتلف من يد المرتهن من غير تعد منه وبالله التوفيق

باب ذكر بيت ما يكون الرهن به مضمونا

قال أبو إسحاق ولا يكون الرهن به مضمونا إلا في ثمان خصال أحدها أن يتعدى فيه المرتهن الثاني أن يغصب شيئا في رهنه كذلك من

قبل أن يقبضه صاحبه الثالث أن يشتري شيئا فاسدا في رهنه كذلك الرابع أن يقيه في بيع أو سلم ثم يرتهنه كذلك الخامس أن

يخالع امرأته على شيء في رهنه قبل القبض كذلك السادس أن يرتهنه إلى مدة فإذا انقضت المدة كان له السابع أن يرتهنه من غير

جائز في الأمر الثامن أن يصلح على شيء من حق ثم يرتهنه قبل أن يقبضه صاحبه فهو في جميع هذا كالمعتدى سواء قلته قياسا

قال قيس بن سليمان وإذا قبضه بعد ذلك فاذا هلك الرهن في يد

من هو معه كان ضامنا الا الامين فلا ضمان عليه وهو في ضمان

باب ذكر ما يهدر الدين في الرهن

قال ابو اسحاق ولا يهدر الدين في الرهن الا في خصلة واحدة وهو ان يتلف الرهن من غير تعداو من قيمته مثل الدين او اكثر وقيل يذهب بما فيه ان كان الدين اكثر منه قال قيس بن سليمان والاول قولنا باجماع يذهب من الدين قيمة الرهن *

باب ذكر ما يحكم عقود المفسر بعد الحجر

قال ابو اسحاق وعقود المفسر بعد الحجر كلها باطلة الا في ست خصال احدها الوصايا الثاني النكاح الثالث الخلع الرابع الطلاق الخامس الاقرار بالدين السادس الرجعة قال قيس بن سليمان وكلما اوجب المفسر على نفسه بعد الحجر فلا يشارك فيه الا الغرماء الاولين وهو لازم له في ذمته والله اعلم

باب ذكر ما يوجب الحجر

قال ابو اسحاق والذي يوجب الحجر به سبع خصال احدها ان يكون مفسدا لا يعرف حظ نفسه هذا قلته تخريجا للثاني لا فلاس الثالث الصفر الرابع الجنون الخامس المرض السادس العبد الغير الماذون له في التجارة السابع الراهن في رهنه قال واشنان لا يحجر عليهما الا الحاكم وهو المفسد لماله والمفسر والله اعلم واحكم وبه نستعين

باب ذكر ما يحكم عقود الصبي

قال ابو اسحاق وافعال الصبي غير البالغ كلها باطل الا في خصلتين

أحدها الوصية الثاني ان يبيع شيئا يسيرا وهو فيه بالخيار

باب ذكر بينا احكام الاعجم

قال ابو اسحاق واحكام الاعجم كالصبي في جميع ما ذكرنا وبالله التوفيق

باب ذكر بينا احكام عقود المريض

قال ابو اسحاق وعقود المريض كلها باطل الا في سبع خصال

أحدها الوصية الثاني النكاح الثالث الطلاق الرابع الخلع

وتكون الزيادة في الثلث على قول الخامس الاقرار بالدين والولد

السادس عتقه وتدبيره ويكون في الثلث السابع الرجعة قال

قيس بن سليمان وجدت في الاثر ان ابراهم من الدين واقراره بالمال

للوارث وغير الوارث جائز

باب ذكر بينا افعال السكران

قال ابو اسحاق وافعال السكران كلها باطلة الا في ست خصال

أحدها النكاح ان جازيها في حال سكره وان كانت هي السكرانة

لم يجز نكاحها وان جيز بها الثاني الطلاق الثالث الخلع ولا زيادة

عليه في المهر هذا قلته قياسا الرابع العتق والتدبير الخامس

الرجعة السادس الاقرار *

باب ذكر بينا احكام الشركة تخرجيا

قال ابو اسحاق والشركة على اربعة اقسام فمنها الشركة في الصناعة

وشركة المفاوضة وشركة العنان وشركة الوجه قال وكلها جائزة

الا شركة الوجه قلت هذا تخرجيا من الاشهر *

كتاب الوكالات

باب ذكر بيان احكام الوكالات من اثاره وتخرج

قال ابو اسحاق والوكالات جائزة ويقوم الوكيل مقام الموكل الا في ثلاث خصال احدها القصاص الثاني الحد الثالث الايمان

باب ذكر بيان من لا تجوز وكالته في اموال

قال ابو اسحاق الذي لا تجوز وكالته سبع خصال احدها وكالة الحربي الثاني وكالة الصبي الثالث وكالة العبد حتى ياذن له مولاه الرابع وكالة المرتد الخامس وكالة المجنون السادس وكالة الاعمى

باب ذكر بيان ما يفسخ الوكالة من اثاره وتخرج

قال ابو اسحاق وتفسخ الوكالة في سبع خصال احدها موت احدها الثاني ان يفسخها احدها الثالث ان يكون ذلك عبدا فيفسخها مولاه الرابع ان يرتد احدها الخامس ان يفلس احدها السادس ان يجزأ احدها السابع ان يعجم احدها قال ابراهيم قيس بن سليمان وافعال الوكيل

باب ذكر بيان احكام الاقرار تخرج

قال ابو اسحاق وكل من اقر بشئ لزمه الا في ثمان خصال احدها ان يكون صبيا الا في الوصية الثاني ان يكون مجنونا الثالث ان يجزأ عليه الحاكم بالافلاس فلا يجوز اقراره في المال الا ان يكون فيه وفاء لديانه بعد ما اقر به والا كان ما اقر به دينيا في ذمته الرابع ان يكون وصيا له او وكيل فلا يجوز اقراره على من اوصاه او وكله الخامس ان يكون عبدا فلا يجوز اقراره في المال الا بعد العتق فانه يدركه السادس ان يقر بمحد

ثم يرجع قبل ان يقام عليه السابع الاب يقر لابنه الصغير بشيء
 ثم يرجع عنه قلته قياسا الثامن ان يقرب شيء ثم يستثنى منه قليلا
 او كثيرا اذا كان من جنسه وكان الاستثنا اقل مما اقرب به فانه لا يلزمه
 ما استثنا قال ابراهيم قيس بن سليمان وخصماتان لا يتم الاقرار
 فيها الصداق والدما على قول عامة اصحابنا *

باب ذكر بيان ما لا يهدم الاستثنا *

قال ابو اسحاق والاستثنا يهدم ما تقدم الاسبع خصال احدها
 ان يقول على عشرة دراهم الا عشرة دراهم الثاني ان يقول على
 عشرة دراهم الا ثوبا قلته قياسا من غير اثر الثالث ان يقول على
 عشرة دراهم ان شاء الله الرابع ان يقول قد قبلت النكاح ان شاء
 الله الخامس ان يقول امرأتى طالق ان شاء الله السادس ان يقول
 لامرأته هي على كظهر امي ان شاء الله السابع ان يقول عبدى حر ان
 شاء الله وكذلك الرجعة قلته قياسا *

باب ذكر بيان احكام الصلح

قال ابو اسحاق والصلح جائز بين الناس في جميع الدعوى الا صلحا
 احل حراما او حرم حلالا قال ولا يتم الا بربع خصال احدها ان
 يكون جائزى الامر الثاني ان لا يدخله تحريما الثالث ان يكون برضا
 منها جميعا الرابع ان يكونا يعرفان ما تصالحا عليه *

باب ذكر بيان احكام العارية

قال ابو اسحاق والعارية عندنا غير مضمونة الا في ثلاث خصال
 احدها ان يستعير ما يكال او يوزن او يعد الثاني ان يتعدى فيها

الثالث ان يقول عارية مضمونة باب ذكر بيتا احكام الوديعات *

قال ابواسحاق والوديعة غير مضمونة الا في خصلتين احدها ان يستلف منها شيئا ثم يرده فيها عما لا يميز عنها فانه يضمنها كلها الا ان يكون شيئا ما يميز منها الثاني ان يتعدى فيها *

باب ذكر بيتا احكام الغصب

قال ابواسحاق وكل من غصب شيئا ثم زاد في يده لزمه رده بزيادته الا في خصلتين احدها ان يغصب شيئا ثم يغيره عن حاله او اصله من غير تلف وينمو ذلك عنده فانه لا يلزمه الا مثله او قيمته يوم غصبه ان امكن له المثل الثاني ان يزيد الشيء المغصوب في يده ثم يتلف وهو بمجاليه فانه لا يلزمه الا قيمته يوم اغتصابه ان كان ما ليس له مثل او مثله ان كان له مثل قال وسائر ذلك يلزمه رده وقت مطالبة سواه او عند تبريره من غصبه فان نما عنده او اتلفه قبل المطالبة لزمه ان كان له مثل او قيمة يوم اتلفه الا ان تكون قيمته اكثر من وقت غصبه لزمه اكثر القيمتين اذا كان التلف من جنايته فيما له قيمة والمثل في غير ذلك قال ولا يلزمه اجرة الاسع نقصان عينه ان كان ممن ليس له مؤنة والا فالاجرة لازمة مع عينه اذا كان ممن ليس له مؤنة وان تلف من غير جناية لزمه مثله ان كان له مثل او قيمة يوم

غصبه لا غير * باب ذكر بيتا ما يوجب الشفعة

قال ابواسحاق ولا تجب الشفعة الا بوجود سبع خصال احدها
ان يكون المبيع ارضا او دارا او شيئا من اصناف الارض كالحائط
والخشب والتخل ونحو ذلك وقد قيل في كل شيء الا ما يكال او يوزن
او يعد الثاني المطالب شريكا في ذلك او مجاورا له على قول الثالث
ان يكون قد خرج من ملكه بعوض الرابع ان يطلب بها الشفع او
من يقوم مقامه الخامس ان لا يترك المطالبة مع الامكان السادس
ان يطالب بجميع الشقص السابع ان يكون المبيع مما يحتمل القسم ان

كان من الشيء الذي يقسم على قول
باب ذكر بيان ما لا شفعة فيه وان خرج بعوض

قال ابواسحاق وكل من اخرج حصته بعوض فللمطالب فيها
الشفعة الا في تسع خصال احدها ان يصدق امراته الثاني
ان يخالها عليه الثالث ان يقايض به الرابع ان يبيعه على
زوجته الخامس ان يبيعه على والده السادس ان يبيع المولى على
عبده والعبد الى المولى السابع ان يكون المشتري شريكا *

باب ذكر بيان ما لا يدرك الشفعة من انش
وتخرج قال ابواسحاق وكل من طلب شفعة فيما تجب الشفعة

وجبت له الشفعة الا في ثلاث خصال احدها الصبي يعلمها
ابوه او وصيه فلم يشفعوا فانه لا يدركها اذا بلغ وكذلك ان لم
يعلمها ان كانت الشفعة في غير المشاع الثاني ان يكون غائبا
خلف بجره ليس بوال ولا غان ولا حاج فانه لا يدركها الا في
المشاع الثالث ان يكون المشرى موحدا والطائب ذميا

فانه لا يدركها * باب ذكر بيان احكام الاجارات
قال ابو اسحاق والاجارة على ثلاثة انواع فمنها اجارة معينة كالرجل يستاجر رجلا
بعينه يحج له او يعلمه شيئا معلوما مما تصح المعاوضة عليه كالقرآن والعلم والشعر
والصنائع المباحة اذا علم ذلك وقدره او على ان يحمل له متاعا بعينه او موصوفا بنفسه
الى بلد كذا وكذا او على بيع بعينه او يثبت له بينة عند الحاكم بعينه او يقوم له بوصية او
يبني له بنيانا بنفسه او يخوذ ذلك فالعقد لازم والاجرة ثابتة قال ولا يصح العقد في ذلك
الا بوجود ثلاثة اشياء احدها ان يكونا جائري الامر الثاني ان يذكر ما استاجر عليه بقدر معلوم
مثل ان يقول تبني لي حائطاً طوله كذا وكذا في عرض كذا وكذا او درع معلومة او يحمل
له متاعا صفتة كذا وكذا او وزنه كذا وكذا ان كان غائبا الى بلد كذا او على هذا البعير او على
هذا المتاع بعينه او تعلمني جزءا من القرآن او قصيدة فلان او يخوذ ذلك الثالث ان تكون
الاجرة معلومة والنوع الثاني الاجرة في الذم مثل ان استاجره على جمولة معينة او بصفة
معلومة معروفة الى موضع كذا وكذا ولم يقل على بيع بعينه فعليه حمل ذلك
كيف شاء وعلى اي بعير شاء وما اشبه ذلك قال ولا يصح العقد على ذلك
الا بوجود ثلاث خصال احدها ان يكونا جائري الامر الثاني ان يذكر المتاع بصفة
معروفة ووزن معلوم ان كان غائبا الثالث ان تكون الاجرة معلومة والنوع
الثالث من الاجارات وهو ان تكون المنفعة فيه مجهولة والمدة
معلومة الابتداء والانتها كاجرة الارضين والدور والحرار والعبيد
والبهائم قال ولا يصح العقد في ذلك الا بوجود خمس خصال
احدها ان يكونا جائري الامر الثاني ان يحدد الارض او الم دارا او
يوصف العبدان كان غائبا او الدابة ونحو ذلك الثالث ان
يذكر المدة ابتداءها وانتهائها وان تكون الاجرة معلومة

الرابع ببعض ما يخرج من الارض او بالدراهم او الدنانير او يغرس فيها من نحو ذلك وقال بعض اصحابنا لا يجوز لصاحب الارض ان يأخذ لها اجرا قال قيس بن سليمان بل يستحب له اذا لم يقدر على عملها ان يمنحها الخاء وقال آخرون لا يجوز ان يأجر بالدراهم والدنانير الخامس ان يعير ما يزرع او يغرس او تعمل الدابة والعبد في نحو ذلك قال قيس بن سليمان والاجرة لا تخلو من ان يجهل فيها خصلة وهو كم يسير وكم يسرى وكم يخيط وبأى دلو يعمل واشباه ذلك فيعمل في ذلك على قدر المتعارف

باب ذكر بيان احكام احياء الموات

قال ابو اسحاق ولا يتم احياء الموات الا بوجود اربع خصال احدها ان تكون الارض مما لا يعرف لها مالك الثاني ان تكون مما لا تجرى عليها عمارة في الاسلام الثالث ان يعمل فيها ما يدل على حياتها الرابع ان يكون المحي لها موحد ان كانت في ارض المسلمين

باب ذكر بيان ما يتم به العمر والرقب من اثار وتخرج قال ابو اسحاق ولا يتم العمر الا بوجود ست خصال احدها ان يقول قد اعمرت هذه الدار وجعلتها لك عمرك اوحيا لك او عمري اوحيا لي ثم يقبضها فهي للمعمور ثورث عنه وكذلك الرقبا وقد قيل لا يحتاج في ذلك الى قبض والاول احب الى وقال قيس ابن سليمان وانما اخذ في العمر والرقب بالسنة والاهما شبه الهبات بل فيها شرط الاجل والاعمار وبالله التوفيق *

باب ذكر بيان احكام الهبات

قال ابواسحاق ولا تتم الهبة الا بوجود خصلتين احدهما ان يكون
 الواهب جائزا الامر الثاني القبض بما يصح به القبض
باب ذكر بيان ما لا يحتاج الى قبض
 قال ابواسحاق وكل من لم يقبض هبة كان للواهب الرجوع فيها
 الا ثلاث خصال احدها ان يهب احد الزوجين لصاحبه فانه
 لا قبض على احدهما من صاحبه الثاني ان يهب لصغير ثم يموت
 الواهب او الصغير قبل بلوغه وقبل القبض فانه للصبي او
 لورثته الثالث العرا والرقبا لا يحتاج فيها الى قبض وقد قيل
 لا يحتاج في شيء من الهبات الى قبض قال قيس بن سليمان اذا
 بلغ الصبي ولم يقبض له وليه او لم يقبض هو ما وهب له فللواهب
 الرجوع

باب ذكر بيان ما لا الرجوع فيه بعد القبض

قال ابواسحاق وكل من قبض هبته فليس للواهب فيها الرجوع
 الا في خصلة واحدة وهو الاب اذا وهب لولده شيئا فله الرجوع
 فيه وان قبض الولد *

باب ذكر بيان ما يتم به الوقف من اثره وتخرجه

قال ابواسحاق ولا يتم الوقف الا بوجود اربع خصال احدها ان
 يقول صدقة على من يريد اجرها للفقراء او يقول صدقة موقوفة
 او محبسة او مؤبدة او مسيلة الثاني ان يكون جائزا الامر
 الثالث ان يكون الموقوف عليهم موحدين في الاصل الرابع ان
 يكون ذلك بما يصح توقيفه قال قيس بن سليمان اذا عدم سن

وقفت عليه كانت للباقي من وقفت عليه فان عدم موافق الفقهاء
 والمساكين وشروط الموقوف جائز لا يفسد هاشي اذا كانت في
 غير معصية او قال على نفسي ثم على ولدي ثم على ولد فلان وليس
 له ولا فلان ولد ذلك اليوم جازت فان حدث له ولد والا كانت
 لمن جعلت له اجرا فقس على هذا وليس التطويل من شرط هذا
 الكتاب ولو قال الموقوف على نفسي ثم قال على كذا وكذا جاز وان
 قال على ولدي وولد ولدي ماتنا سلوا فقد قيل ان من قال باجل
 من ولدا لا ناث والذكران شرعا ماتنا سلوا وان قال على عقي كان
 للذكران دون ^{ولد} الاناث وليس يجوز تحويل الوقف الا ان يكون مشاعا
 فانه يقاسم به او يقاوم ثم يرده في سواء فيكون وقفا مكانه وبالله التوفيق

باب ذكر بيان احكام اللقطي من اثر وتخرج

قال ابو اسحاق واللقطة على قسمين احدهما ما يجب اخذها فان
 تركها قال بعض اصحابنا انه يضمنها وذلك جميع المال سوى الابل
 وينقسم على ضربين احدهما ما يعرفه سنة وهو ما يخاف عليه فساد
 الثاني منها ما يخاف عليه الفساد فيعرفه يوما او يومين والانتصاف
 بها واكله ان كان محتاجا وقد قيل لا بأس بتمليك اليسير من
 اللقطة كالنعل والعصى والخشبة مما لا يرجع صاحبه اليه وما
 اشبه ذلك فان رجع صاحبه اليه ولو مسواك فهو احق به
 القسم الثاني ما لا يجوز اخذها فان اخذها كان ضامنا وذلك
 ضالة الابل خاصة قال قيس بن سليمان ان اللقطة في الحرم يستحب
 تركها الا ان يعرف مالكمها وذلك لحال ان الملقط لا يقدر ان يعسم

الخلق في ذلك الموقف بتعريفها والله اعلم ان يعود اليها صاحبها

من ساعته فلا يجدها

باب ذكر بيان احكام اللقطة قلته قياسا *

قال ابو اسحاق واللقيط حرب كل حال وحكمه حكم اهل الاسلام
الا في ثلاث خصال احدها ان يلقطه كافر ويدعي انه ابنه الثاني
ان يوجد في قرية ليس فيها موحد فان حكمه حكم اهل تلك القرية
الثالث ان يبلغ فيزعم انه يهودي او نصراني فانه لا يكون به مرتدا
بل يجبر على الاسلام ولا يقتل *

كتاب النكاح

باب ذكر بيان ما لا يمتزج النكاح الا به

قال ابو اسحاق ولا يمتزج النكاح الا باربعة خصال احدها الولي الثاني
رضا المرأة الثالث قبول الزوج الرابع حضور الشاهدين قال ابو
اسحاق والفاظ النكاح التي لا يجوز سواها اربعة اشياء وهو
ان يقول الولي قد زوجتك او انكحتك او خطبتك او ملكتك
ويقبل الزوج ذلك

باب ذكر بيان ما يوجب النكاح من الاحكام *

قال ابو اسحاق والذي يوجب النكاح احدى عشرة خصلة احدها
اباحة الاستمتاع الثاني تحريم الامهات الثالث تحريم الزوجة
على الاباء والابغاء من نسب او رضاع الرابع انه يجب به المهر
الخامس المتعة اذا لم يسم لها مهر السادس ان يمنع من نكاح
اربعة معها السابع انه يمنع من اختها وعمتها وخالتها وابنة

اختها امة كانت او حرة من نسب او رضاع الثامن انه يمنع من
العقد على الاماء التاسع انه يصير بنفس العقد فراشا العاشر
ان يلحق بذلك الولد الحادي عشر انه يصير محرما لامهاتها الثاني
عشر انه يصير ابوه وابنه محرما لها الثالث عشر انه يلحقها ابلاؤه
الرابع عشر انه يلحقها ظهاره الخامس عشر انه يلحقها طلاقه
السادس عشر انه يلحقها لعانه السابع عشر ان يحرم بالعقد على
مولاها ان كانت امة الثامن عشر انه يوجب الميراث ان كان
مهر متوارثا التاسع عشر انه ان كان نذرا او حلفا لیتزوج فقد
بر في عيینه العشرون ان يوجب لها المؤنة من نفقة وكسوة ونحو
ذلك الحادي والعشرون انه يوجب عدة الوفاة *

باب ذكر ما يوجب الوطى

قال ابو اسحاق والذي يوجب الوطى في النكاح زيادة على ما تقدم
ذكره في الباب الاول ثمان خصال احدها ان يحلها الزوج الاول
الثاني ان لا ينقص من صداقها شيء الثالث انه يحرم به الريبة
الرابع ان يصير به محرما لها الخامس ان يوجب الرجم ان كانا
حرين السادس انه يوجب الجلد ان كانا مملوكين السابع انه يوجب
عدة الطلاق ونحو ذلك الثامن انه يحصن *

باب ذكر ما يوجب العقد على المرأة بغير

اذنها الاول قال ابو اسحاق ولا يوجب العقد على المرأة الا باذنها
الا في ثلاث خصال احدها ان تكون صبية لم تبلغ الثاني ان تكون
زائلة العقل من غير سكر الا ان تجيز بعد ان تصح الثالث ان تكون

أمة فمولاها يعقد عليها بغير اذنها
باب ذكر بينا رضى البكر في النكاح*

قال أبو إسحاق ولا يكون الرضى من المرأة إلا بالكلام الافي خصلة واحدة وهي البكر وان كانت بالغاً فان سكوتها رضاها وكذلك

ان بكت او ضحكت
باب ذكر بينا ما يوجب الموطى من الحرام من

اثر وتخرج قال أبو إسحاق والذي يوجب الموطى الحرام بزنا او شبهة او خطاء عشر خصال احدها انه يحرم بناتها وبنات اولادها وان سلفوا الثاني انه يحرم امها وجداتها وان بعدت الثالث انه يحرم الموطوءة على اباء الموطى وابنائها الرابع انه يحرمها على الواطى الخامس انه لا يحلها للزوج الاول وان كان ذلك من نكاح فاسد السادس انه يحرم على اباء الواطى بناتها وما ولدن وان سفلن وكذلك على ابنائهن وبناتهن وما ولدن بعد وطئهن وابائهن السابع انه يوجب المهر الا الزانية الحرة الثامن انه يوجب الحد اذا لم تكن شبهة والتعزير التاسع انه يحرم في ذلك ما يحرم في النسب والرضاع العاشر انه يوجب النفقة للحامل ان كان ولدها يلحق بالواطى

باب ذكر بينا ما يحرم من النساء*

قال أبو إسحاق والذي يحرم من النساء اربع وعشرون صنفاً احدها البنات الثاني بنات الاولاد وان سفلن الثالث امهاتهن وان علون الرابع ما نكح اباؤه وان علوا الخامس ما نكح ابناؤه وان

سفلوا السادس امهات الزوجات وان علون وان لم يدخل بهن
 السابع بنات الزوجات التي قد دخل بهن وان سفلن الثامن الخالات
 من قبل الاب والام التاسع العمات كذلك العاشر الاخوات الحادي
 عشر بنات الاخوة والاخوات وان سفلن الثاني عشر الجمع بين
 الاختين الثالث عشر الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها الرابع عشر
 جمع اكثر من اربع نسوة الخامس عشر الحريميات السادس عشر
 كل من وطئها عالما او جاهلا على خلاف الكتاب والسنة السابع
 عشر كل من علن زناها الثامن عشر المرتدات التاسع عشر
 كل من لاعنها العشرون الاماء الموحديات الا من خوف العنة
 وعدم الطول الى المحرة على قول الحادي والعشرون كل معتدة
 الثاني والعشرون ذوات الازواج الا السبايا الثالث والعشرون
 المولاة على عبدها الرابع والعشرون المجوسيات قال قيس بن
 سليمان ويجوز الجمع بين المرأة وزوجة ابنها دخل بها او لم يدخل
باب ذكر نكاح الاجل من وطئ الحلال
 قال ابو اسحاق وكل زوجة او سرية فحلال وطئها في كل حال الا في
 ست خصال احدها ان تكون حائضا الثاني ان تكون نفساء
 الثالث ان يكون هوا وهي صائمين واجبا او تطوعا هي باذنه
 الرابع ان يكون معتكفا هوا وهي كذلك الخامس ان يكون
 احدهما محرما كذلك السادس ان يكون احدهما في صلاة كذلك
 قال وجائز ان يستمتع بجميع بدنها الا في خصلتين امور
 الدبر الثاني الفرج وهي حائض او نفست

باب ذكر بيان احكام الاولياء في النكاح

قال ابو اسحاق ولا يجوز ان يعقد عليها الا من كان من عصباتها
ماداموا موجودين غير غياب واقل الغيبة عندي ثلاثا طام ولم
اجد لاصحابنا اثرا في حد ذلك بعد قال ثم العصبان على
مراتب فمن ذلك الاب ثم الجد ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ
ثم الاب والام ثم ابن الاخ للاب ثم العم للاب والام ثم العم للاب
ثم ابن العم للاب والام ثم ابن العم للاب ثم كذلك على ترتيب
الموارث قال ولا يجوز ان يعقد عليها سوى من ذكرنا الا في
ثلاث خصال احدها السلطان اذا لم يوجد لها ولي وعظمها الاولياء
الثاني ان تكون بالغاً فتوكل بنفسها من يزوجها اذا وضعت
نفسها في كفوف الثالث مولى النعمة اذا لم يكن لها عصبية ولا رحم
فها ولي من السلطان

باب ذكر بيان من لا تجوز ولا يترخص بها

قال ابو اسحاق ولا يجوز ان يكون الذي وليا للموعدة الا في خصلة
واحدة وهوان تكون له امة مسلمة فيزوجها من مسلم قال
قيس بن سليمان وان زوج رجل عبده ثم باعه اجبر على تطليق
زوجته وعلى دفع المهر الا ان تخت الزوجة المقام معه وكذلك
ان اباع مولى امة امة ولها زوج خير بين المقام معها وبين
فرض المهر الذي دفع وتطلق

باب ذكر بيان ما يوجب الوطى بملك اليمين

قال ابو اسحاق ويوجب الوطى بملك اليمين ما يوجب الوطى

النكاح الصحيح من التحريم والنفقة والفرش وغير ذلك الا في سبع خصال
حدها انها لامهر لها على سيدها الثاني انها لا يلحقها منه طلاق من ايلود ولا غيره
ثالث ان لها بينهما الرابع انها لا تحصن الخامس انها لا ترث السادس ان لا يحلها

لزوج الاول السابع ان يجعل له ان يتبرع عليها ما شاء ويتزوج عليها الى اربع

باب ذكر بيان من لا يجوز نكاحه من مكشركات

ومن يجوز قال ابواسحاق ولا تحل المشركات الا بوجود ثلاث خصال احدها ان تكون

حرة الثاني ان تكون كتابية لا وثنية ولا مجوسية الثالث ان تكون ذمية لا حربية

باب ذكر بيان احكام اهل الشرك تخريجا

قال ابواسحاق ونكاح اهل الشرك معفو عنه اذا سلموا ويجوز من ذلك ما جاز ابتداء العقد

عليه قال وان اسلم احد الزوجين من قبل الآخر ثم اسلم الثاني كانا على النكاح الاول الا

في ثلاث خصال احدها ان يسلم احدهما قبل ان يدخل بها فانه ينفسخ النكاح بينهما قلته

تخريجا الثاني ان تسلم المرأة قبل ثم تتزوج قبل ان يسلم الزوج فانه ينفسخ بينهما

ثالثا ولا الثالث ان يرتدا احدهما قبل اسلام الثاني **باب ذكر بيان ما يجزى**

من حضور الرجال في النكاح تخريجا قال ابواسحاق ولا يجزى في التزويج اقل من حضور

اربعة رجال الولي والزوج وشاهدان الا في اربع خصال احدها ان يعقد لابنة او لابن ابنة

الصغير على وليته الثاني ان يكون الزوج الذي يلي العقد عليها وفيه قول آخر

الثالث الولي يعقد على عبده لأمته وكذلك عبد ابنة الصغير الرابع ان يوكل الولي او

الزوج بذلك وكلا واحد **باب ذكر بيان ما يكمل به المهر**

قال ابواسحاق ولا يكمل المهر الا في خصلتين لم يمتها الموت الثاني الدخول

باب ذكر بيان ما يبطل المهر

قال ابواسحاق والذي يبطل المهر عن الزوج وان لم تبره منا

ولا أمرتدة

خصلتان أحدهما الارتداد الثاني الزنا على قول وقيل كل فراق

يأتي منها ما ليس لها أن تفعله فإن صداقها يبطل *

باب ذكر ما يجوز على الزوج من غير أن

قال أبو إسحاق ولا يجوز النكاح إلا بقبول الزوج إلا في خصلتين

أحدهما الصبي يعقد عليه أبوه وأجدته الثاني العبد يعقد عليه سيده

باب ذكر بيان أحكام النشوز خيرا وأستدلالا

من الكتاب والسنة قال أبو إسحاق وإذا نشزت المرأة على

زوجها كان له أخذ ثلاثة أشياء على الترتيب لا على التخيير قال إذا

بدا منها النشوز وعظما فإذا ظهر منها هجرها في المصمغ فإذا قامت

على ذلك ضربها

باب ذكر بيان أحكام العقود الفاسدة *

قال أبو إسحاق والعقود الفاسدة لا توجب شيئا إلا بالدخول

فإذا حصل الدخول وجب صداق المثل ولحق الولد وحرمتها

على الآباء والأبناء من النسب والرضاع وسقط فيه الحد ويكفي

به فراشا

باب ذكر ما يحرم النكاح *

قال أبو إسحاق ويحرم من النكاح على الرجل ثلاث خصال أحدها

أن يكون عنده أربع زوجات فإنه لا يجوز أن يضيف اليهن خامسة

الثاني أن يفارق أحدهن من غير الموت بعد الدخول عليها فإنه لا

يجل له أن يتزوج خامسة حتى تنقضي عدتها الثالث أن يكون عبدا

ولا يجل له أن يتزوج حتى يآذن له مولاه والمرأة يحرم عليها النكاح

في ثلاث خصال أحدها ان تكون مع زوج الثاني ان تكون في عدة
من زوج او استبراء منه ان كانت امة الثالث ان تكون امة فلا
يجل لها ان تتزوج ولورضيت حتى ياذن لها سيدها *

باب ذكر ما يوجب المس والمهر

قال ابواسحاق ويوجب مس الفرج والنظر اليه ما يوجبه الوطئ
في النكاح الا انه اذا كان في ذات محرم وانفسخ أجل ذلك فلا يوجب
مهر لها وكذلك يوجب المس له والنظر اليه حرام عما يوجب

باب ذكر ما يوجب المس والمهر

الوطئ الحرام سوى المس *
فسخ النكاح من اثر وتخريج قال ابواسحاق وست خصال في
المرأة يقع بها فسخ النكاح أحدها الجنون الثاني الجذام الثالث
البرص الرابع القرن الخامس الرق السادس ان تكون خنثى

باب ذكر ما يوجب المس والمهر

وقد قيل الخش *
وتخريج قال ابواسحاق والعيوب التي في الرجل اربع خصال أحدها
الجنون الثاني الاخصا الثالث قطع الذكر الرابع العنة قال ولها
الخيار في جميع ذلك في الوقت الا في خصلة واحدة فانه يؤجل فيه

باب ذكر ما يوجب المس والمهر

سنة وهما العتة *
الزوجين من اثر وتخريج قال ابواسحاق وتقع الفرقة بين الزوجين
بخمسة وعشرين خصلة أحدها فرقة الطلاق الثاني فرقة الخلع

الثالث فرقة العنة الرابع فرقة العيوب التي ذكرناها في المرأة
 والرجل الخامس فرقة العاجز عن النفقة على قول السادس فرقة
 الامة اذا عتقت واختارت نفسها فان علمت بالعتق والخيار
 فجامعها قبل ان تختار فلا خيار لها بعد ذلك السابع فرقة الايلاء الثامن
 اللعان التاسع فرقة الزنا العاشر فرقة الامة اذا عرت الزوج الحادي
 عشر فرقة الزوج اذا عر زوجته الثاني عشر فرقة الرضاعة الثالث
 عشر اذا وطئ ام امراته او جدتها او مس فرجها او نظر اليه لشهوة
 الرابع عشر اذا وطئ ابنتها او ابنة ولدها وان سفل وان مس
 فرجها ونظر اليه لشهوة الخامس عشر ان يرتد احد الزوجين
 السادس عشر ان يسبى احد الزوجين او كلاهما السابع عشر ان
 يسلم احد الزوجين على ما ذكرنا الثامن عشر ان يسلم وعنده اكثر
 من اربع نسوة فانه يختار منهن اربعا وان علم بعقد الاو اخرفارقته
 دون من عقد عليه او لا فان نكحهن في عقدة واحدة فسد نكاحهن
 جميعا فان دخل بهن جميعا او بواحدة منهن حرم عليه الابد وقد
 قيل لا تحرم الا التي دخل بها هذا اذا كان بعد اسلامه وكذلك القول
 في الاختين والمرأة مع خالنها وعمتها التاسع عشر ان يملك احد
 الزوجين صاحبه الا ان الرجل اذا ملك زوجته كانت معه بملك
 الميمى العشرون اذا نكح الرليان ولم يعلم الاول منهما قبل الدخول
 الحادي والعشرون ان يطأ احدا من ابائهما وان علا او من بناتها
 وان سفل على قول الثاني والعشرون فرقة الموت الثالث والعشرون
 ان تتزوج وهي صغيرة فلها الخيار اذا بلغت فان جامعها بعد

البلوغ قبل ان تختار بطل خيارها الرابع والعشرون ان يتزوجها
على انها اجنبية ثم يعلم بعد ذلك انها ذات محرم مندا وحرام نكاحها
عليه الخامس والعشرون ان يعقد النكاح على اقل من ربع دينار
او على غير شئ فلها الخيار ما لم يدخل بها فان دخل بها وحل بها كان
لها مهر مثلها قال ابو ابراهيم وليعجبني ان لا خيار للصبيات اذا
زوجهم الا بآء وان علوا ويتوارثون بذلك النكاح وعن جابر بن
زيد رحمه الله قال لا يجوز نكاحهم والله اعلم

باب ذكر بيان احكام الصداق تخرجيا

قال ابو اسحاق الصداق على قسمين احدهما نكاح يسمى فيه صداق
غير مجهول ولا حرام فانه يملك بالعقد الثاني ان يكون مجهولا او
حراما او يشترط فيه شرطا فاسدا فذلك باطل فكانه لم يسم لها
صداقا فان دخل بها كان لها مهر مثلها وكذلك ان سمى لها في
العقد اقل من ربع دينار او اقل من درهين على قول *

باب ذكر بيان احكام المتعة

قال ابو اسحاق ولا تنجب المتعة الا بوجود ثلاث خصال احدها
ان يكون النكاح من اصله صحيحا الثاني ان لا يفرض لها صداقا
صحيحا الثالث ان يفارقها قبل الدخول

باب ذكر بيان احكام الطلاق من اشرقيان

قال ابو اسحاق والطلاق على ثلاثة اقسام احدها طلاق السنة
وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع ان كانت حرة متحصنة او لعين
كل شهر من غير جماع ان كانت صنيعة غير بالغة او مؤيسة

الثاني طلاق البدعة وهو ان يطلقها وهي حائضا ونفسا او في
 طهر قد جامعها فيه وان كانت مؤيسة من صغرا وكبر فطلقها
 ثلاثا واثنين في شهر خلافا لسنة الثالث لا بدعة فيه ولا
 سنة وهو ان يطلقها وهي حامل فقلته قياسا *

باب ذكر بيان الفاظ الطلاق من اثاره وتخرج
 قال ابواسحاق والفاظ الطلاق على قسمين صريح ومكنى فالصريح
 قوله انت طالق وقد طلقتك او سرحتك او فارقتك وقد قيل
 الفراق والسراح مكنى وليس بصريح والمكنى مثل قوله انت
 خلية او برية او يائس وما اشبه ذلك قال وليس في المكنية بائن
 الا في خصلتين احدهما ان ينوي بذلك ثلاثا الثاني المخلع ولا
 يكون المكنى طلاقا الا بالنية الا في خصلة واحدة وهو المخلع
 قال ابواسحاق ولا يكون طلاقا الا بلفظ الا في خصلة واحدة

وهو طلاق الاسلا *
باب ذكر بيان احكام المخلع
 قال ابواسحاق ولا يكون خلع الا بوجود خصلتين احدهما ان

يكون الزوج جائزا لغيره الثاني ان يفارقها عن عوض *
باب ذكر بيان احكام الرجعة من اثاره وتخرج
 قال ابواسحاق ولا تصح الرجعة الا بوجود ست خصال احدها
 ان يكون ممن دخل بها الثاني ان يكون طلقها بواحد او اثنين غير
 بائن الثالث ان يشهد على رجعتها شاهدين عدلين او رجلا وامرأتين
 الرابع ان يقول قد راجعتها او انكحتها او امسكتها او رددتها او

خطبتها او تزوجتها الخامس ان يكون ذلك وعادها في العدة
قال واقل ما تصدق في انقضاء العدة اذا طلقها وهي طاهر اربعين
يوما الا يوما وان كانت حائضا فتسعة وخمسين يوما وان كانت
نفسا، فخمسة وخمسين يوما وفي ذلك اختلاف السادس ان

لا يطأها حتى يشهد على رجعتها
باب ذكر بيان احكام طلاق الحرة والامتن

قال ابو اسحاق وطلاق الحرة ثلاث اذا كانت تحت حرا وعبد وكذلك
عدتها ثلاث حيضا وثلاثة اشهر ان كانت مؤيسة من صغرا وكبر
وطلاق الامة اثنان وان كانت تحت حرا وعبد وعدتها حيضتان
وان كانت مؤيسة من صغرا وكبر فخمسة واربعون يوما قال
وقدمت الى قول من جعل العدة للنساء والطلاق للرجال وكرهت
الميل الى اصل غير اصلهم ولم اجد منهم اثرا غير ما ذكرنا ولا فاذا باع
المولى عبده وله زوجة عاد طلاقها بيد المشتري والله اعلم *

باب ذكر بيان احكام الایلاء

قال ابو اسحاق والایلاء على من حلف ان لا يطأ زوجته بجدا او غير
حد ثم لم يطأها اربعة اشهر او يفي ان لم يقدر على الوطئ والایلاء منه
بالایلاء وكذلك ان ظاهر منها ثم لم يكفر حتى مضت اربعة اشهر بآنت
منه بالایلاء وقد قيل ان حلف لمعنى من غير غصب مثل ان تكون
سرضا فتتول له احب منك الا تقرينى لم يكن بذلك مولىا او يحلف
ان لا تفعل شيئا مالايس له ان تفعله والعمل على انه مؤل

باب ذكر بيان ما يكون به مولىا

قال ابواسحاق ولا يكون موليا الا بوجود ثلاث خصال احدها
 ان يكون الزوج موحدا حرا بالغ عاقلا الثاني ان يحلف على وطئها
 بالطلاق او بالظهار الثالث ان لا يفى ولا يكفر عن الظهار حتى تمضي
 اربعة اشهر من يوم الظهار او اليمين فحينئذ يكون موليا وقد قيل
 ان حلف على وطئها اقل من اربعة اشهر ثم لم يطأها حتى تمضي
 اربعة اشهر لم يكن موليا حتى يولي منها اربعة اشهر فصاعدا وقد
 وجدت في الاثر عن بعض المسلمين انه ليس للعبد ظهارا الا باذن مولاه
باب ذكر بيان ما يوجب الظهار من اشراف
 قال ابواسحاق ولا يكون مظاهرا الا بوجود ثلاث خصال احدها ان
 يكون الزوج حرا موحدا بالغ عاقلا الثاني ان يقول لزوجته انت على
 كظهر امي او ابى او خالي او نحوهم ممن لا يحل له ابد في نسب او رضاع
 وغير ذلك او شئ من بدل ذلك الثالث ان لا يتبع الظهار موت
 ولا لعان قال قيس بن سليمان وان حلف بظهار ان لا يجامع امراته
 وان لا تكون له زوجة ولا جامع راسها راسه فليطعن طعنة في
 الفرج ولا يمتن وقد حنت ولا ايلاء عليه الا انه لا يكفر اظهاره

باب ذكر بيان اربعة اشهر تمضي في الكفارة في الظهار

قال ابواسحاق والكفارة في الظهار ثلاثة اشياء على الترتيب
 فمحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع

باب ذكر بيان اشراف في الكفارات

قال أبو إسحاق والكفارات المذكورات فيها الرقاب ست خصال
أحدها كفارة الايمان الثاني كفارة الظهار الثالث كفارة القتل
الرابع كفارة الصيام الخامس كفارة الاعتكاف السادس كفارة
لصلاة قال وهو مخير بين الرقبة والصيام والاطعام الا في
ثلاث خصال أحدها القتل الثاني كفارة الظهار الثالث التغليظ
في الايمان على قول قال وكل كفارة يجوز فيها الاطعام الا كفارة
واحدة وهي كفارة القتل

باب ذكر بن صفة الرقبة في الكفارة

قال أبو إسحاق ولا تجزى رقبة الا بوجود عشر خصال أحدها ان
تكون في الاصل مملوكة الثاني ان تكون موحدة وقد قيل تجزى
ذمية الا في القتل الثالث ان يكون صغيرا يغني بعد نفسه الرابع
ان تكون كبيرا لا يغني بعد نفسه الخامس ان لا تكون اجذم السادس
ان لا تكون ابرص السابع ان لا يكون مجنونا الثامن ان لا يكون
اعى العينين التاسع ان لا تكون اشلا ولا مقطوعا من يد او
رجل العاشر ان لا يكون به داء يمنعها الا كتباسب *

باب ذكر بن أحكام اللعان

قال أبو إسحاق ولا يكون اللعان الا بوجود ست خصال أحدها
ان يكون الزوجان حريين موحدين الثاني ان يكونا بالغين عاقلين
الثالث ان يقذف زوجته بالزنا الرابع ان لا يكذب نفسه حتى
يلتعن الخامس ان يلتعنا كل واحد منهما خمس مرات السادس
ان يكون عند امام عادل او من يقوم مقامه قال فاذا اتم اللعان

باب ذكر بينا احكام الولد ونعتهم من اثر

منها فرق بينهما ولا يجتمعان ابدا
 وتخرج قال ابو اسحاق وكل من ولد على فراشه فهو لاحق به الا في
 خمس خصال احدها ان يولد لا قل من ستة اشهر من يوم عقد
 النكاح الثاني ان يكونا كلاهما او احدهما لم يبلغا من السن ما لا يجوز
 ان يولد فيه من جهة الصغر الثالث ان يكون الزوج محبوب الذكر
 او الانثى الرابع ان يظهر بها حمل وقد دخل بها فيجحد الزوج الحمل
 وتقر المرأة انه من زنا او استكراه فانها تجلد في الزنا وينفى الولد عنه
 وقد قيل لا ينفي عنه ان كان قد دخل بها الخامس ان تكون غير
 مدخول بها فيظهر بها حمل فيجحد الزوج فانه يلاعنها وينفي عنه
 الولد فان كذب نفسه او مات قبل تمام الملا عنه لحق به الولد
 ووجب الصداق والميراث

باب ذكر بينا ما يوجب لعنة

قال ابو اسحاق والذي يوجب به العنة ثلاث خصال احدها ان
 يتوفى عنها زوجها الثاني الفراق بعد الدخول الثالث ان توطئ حراما
 وهي غير مزروجة فانها تعتد ان ارادت نكاحا

باب ذكر بينا ما يوجب الاستبراء

قال ابو اسحاق ويوجب الاستبراء اربع خصال احدها استبراء الامة
 اذا اشترها او ملكها بعد ذلك ولم يستبرها من اخرجها من ملكه
 الثاني استبراء الامة اذا كان سيدها يطاها واراد بيعها او تزويجها
 الثالث استبراء الامة اذا كان سيدها يطاها ثم مات عنها

الرابع ان توطا الامة حراما فلا يجمل لولاها وطئها حتى يستبرئها
 قال والاستبراء حيضتان الا في خصلة واحدة وهو ان يشترئها
 وقد استبرأها البائع بحيضة فليس عليها الا حيضة واحدة
 قال وان كانت ممن لا تحيض من صغرا وكبر فتستبرأ بخمسة واربعين
 يوما قال والاستبراء لا يكون الا بالحيض او الايام عند الاياس
 الا في خصلة واحدة وهي الامة يموت عنها سيدها فتستبرأ
 بالايام دون الحيض قال واكثر الاستبراء خمسة واربعون يوما
 الا في خصلة واحدة وهو ان يموت عنها سيدها فتستبرأ شهرين
 وخمسة ايام الا ان يخلف منها ولدا منه فتستبرأ اربعة اشهر
 وعشرا في قول ابي عبيدة رحمه الله *

باب ذكر بيت اقسام العدة *

قال ابو اسحاق والمفارقان على ثلاثة اقسام احدها المفارقة
 قبل الدخول بطلاق او فسخ فلا عدة عليها الثاني امرأة مفارقة
 بالموت فعدتها اربعة اشهر وعشرا ان كانت حرة وان كانت امة
 فشهران وخمسة ايام وكذلك ان كانت مدبرة او ام ولدا او وضع
 حملها ان كانت حاملا الثالث امرأة مفارقة بعد الدخول بطلاق
 او طلع او فسخ نكاح فعدتها ثلاثة قروء ان كانت ممن تحيض وان
 كانت ممن لا تحيض من كبر او صغرا ثلاثة اشهر هذا اذا كانت حرة
 وان كانت امة مدبرة او ام ولد فحيضتان او خمسة واربعون يوما
 ان كانت ممن لا تحيض من كبر او صغرا وان كانت حاملا فعدتها
 ان تضع حملها حرة كانت او امة *

باب ذكر ما يوجب عدتين تخريجا

قال أبو إسحاق وأربع خصال توجب على المرأة عدتين أحدهما أن يطلق أحد نسائه ولم يعلم أيهن مطلقة حتى مات فإنه يجب عليهن عدة الطلاق والوفاء الثاني الكافر يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أو من لا يحل له الجمع بينهما ثم يموت قبل أن يختار الثالث أن يطلقها زوجها وهي مدبرة ويموت سيدها ولم يعلم أيهما مات قبل فإنها تعتد عدتين الرابع أن يموت عنها وهي حامل فإنها تعتد بعد الاجلين قال أبو إسحاق وكل من اعتدت لمعنى ثم وجدت معنى آخر لم تبطل عدتها إلا في خصلتين أحدهما أن تعتد بالشهور ثم ياتيها الحيض بعد ذلك قبل انقضاء العدة فإنها ترجع إلى الأقرأ ويبطل ذلك الثاني أن يطلقها طلاقا رجعيا فتعتد للطلاق فلم تنقض العدة حتى مات فإنها ترجع إلى عدة الوفاة وتبطل الأولى قال وعدة المدبرة عدة الأمة إلا في خصلتين أحدهما أن يموت زوجها وسيدها ولم يعلم أيهما مات قبل صاحبه أو يموتان معا في حالة واحدة فإنها تعتد عدة الحرة الثاني أن يلحقها العتق وهي في العدة فإنها تنبني على عدة الحرة وكذلك الأمة وأم الولد إذا دركها العتق في العدة *

باب ذكر ما يقع به التحريم في الرضاع من
 أثر وتخرج قال أبو إسحاق ولا يقع التحريم في الرضاع إلا في خمس خصال أحدها أن يصل اللبن إلى جوفه من أي موضع كان برضاع أو وجورا أو سعوطا أو مشابا بغيره إذا كان اللبن هو

الاغلب الثاني ان يكون ذلك في الحولين الثالث ان يكون ذلك
 منها في حياتها الرابع ان يكون ذلك منها وهي بالغ الخامس
 ان يكون ذلك للدين من امرأة فان كان من بكر وهو ماء فليس
 ذلك برضا

باب ذكر ما يوجب النفاقة من اثار وخرج

قال ابو اسحاق والذي يوجب النفاقة احدى عشر خصلة احدها
 ان يكون ولدا او ولدا بن وان سفل ماداموا صفرا فقرا او كبيرا
 ازمين فقرا الثاني ان يكون والدا وان علا رجلا او امرأة من ذوى
 الفروض فقرا الثالث ان يكون صغيرا من ذوى ارحامه سوى
 من ذكرنا مثل الاخ والاخت وبنت الابن والعمة والخالة ونحوهم
 صفرا او كبيرا ازمنا وفقرا الرابع ان تكون زوجته مطلقة واحدة
 او ثلاثا معتدة غير مختلعة وقد قيل ليس للمطلقة ثلاثا نفقة
 الخامس ان تكون زوجة مطلقة السادس ان تكون امرأة حاملا
 بولد يلحق بها ومفارقا لها السابع ان تكون خادما للزوجة قال
 وليس عليه نفقة الا الخادم واحد لها الثامن ان يكون عبدا له
 التاسع ان يكون حيوانا له العاشر ان تكون زوجة اب فقير

باب ذكر ما يوجب النفاقة على المنفق

من اثار وخرج قال ابو اسحاق والذي يوجب النفاقة على المنفق
 خصلتان احدهما ان يكون حرا الثاني ان يكون ^{غنيا} قال ولا تجب
 النفاقة على من كان مملوكا الا في خصلة واحدة وهو العبد المذنب

له في التجارة ويكون معه عبيدا وجوارا للتجارة فانه يلزمه نفقتهم
 من مال التجارة وكذلك لا يلزم الفقير نفقة الا في ثلاث خصال احدها
 ان يكون له ولدا او والدا فانه يلزمه ان ينفق عليهما ما فضل عن قوته
 الثاني ان يكون له زوجة الثالث ان يكون له رقيقا وحيوان قال ابو
 اسحاق وكل من كان اولى بميراثه لزمه نفقته وان كان واجدا
 كانت عليهم على قدر مواريتهم منه الا في خصلتين احدهما ان
 يكون الاب غنيا فان عليه نفقة اولاده وان كانت الام غنية او
 نحوها من يرث مع الاب الثاني الزوجة تكون نفقتها على الزوج
 وكذلك الحامل من يلحق ولدها به وكل من كان غنيا فلا يجوز له
 نفقة الا في خصلة واحدة وهي الزوجة ومن تلزمه نفقته من

جهة الزوجة

باب ذكر بيان احكام الحضانت

من التزويج قال ابو اسحاق والام اولى بالولد حتى يبلغ سبع سنين
 ثم يخير هذا اذا فترقا الا في اربع خصال احدها ان تكون الام مرتدة
 الثاني ان تذهب الام الى ارض الشرك فيكون الاب اولى به الثالث
 ان تذهب الام الى غير بلدها التي تزوجت فيه الرابع ان تتزوج
 الام قال قيس بن سليمان والاب اولى من جميع الارحام بولده
 فان لم يكن الاب فيدعى ان يكون للحاكم نظره فيمن يكون الطف
 حرا من الشرافات واصلم لدينه ودينه وبالله التوفيق

كتاب الجنائيات
 باب ذكر بيان احكام الجنائيات

قال ابو اسحاق والجنايات على ثلاثة اقسام عمد وشبه العمد وخطأ

باب ذكر بيت اقسام القتل

قال ابو اسحاق والقتل على ثلاثة اقسام احدها ما يجب فيه الا
الدية وذلك قتل الخطأ الثاني ما يجب فيه القصاص حتما ان كان
اماما والا الدية وذلك قتل العمد وسواء كان القاتل واحدا او اكثر
فانهم يقتلون به جميعا الثالث ما الاولياء فيه بالخيار بين القتل
والدية وذلك شبه العمد فان كان القاتل اكثر من واحد لم يقتل به
الا واحد ويدفع الباقيون الى ورثة المقتول به من الدية بقدر شركته

باب ذكر بيت احكام الجنايات فيما دون النفس

قال ابو اسحاق والجنايات فيما دون النفس على قسمين احدهما ما لا
يجب فيه الا الارش وذلك جنابة الخطأ الثاني ما يجب فيه القصاص
والارش وذلك جنابة العمد وشبه العمد قال فان كان الجاني اكثر
من واحد وكانت عمدا محضا اقتص من كل واحد وان كان شبه العمد
اقتص من واحد ودفع الباقيون الارش الى المقتص منه بقدر شركته
في الجنابة ولاولياء المقتول الخيار في ذلك *

باب ذكر بيت اقسام الجنايات

قال ابو اسحاق واسما صفة العمد المحض فهو ان يقصد لا فائدة النفس
بمجراد حديد او عصا او نحو ذلك واما شبه العمد فهو ان يجري
قتال بينه وبين صاحبه ما يتدارا فيه الناس ولا يتعدا فئات
النفس واما الخطأ فهو ان يقصد شيئا فيصيب غيره *

باب ذكر بيان ما لا يحسنه القصاص

قال أبو إسحاق وكل جناية عمداً ففيها القصاص إلا في واحد وعشرين
خصلة أحدها أن يقتل حر عبد غير فأتك به الثاني أن يقتل
مؤمناً مشركاً الثالث أن يقتل صبي بالفا الرابع أن يقتل مجنون
عاقلاً الخامس أن يقتل ولده شبه العمد السادس أن يجنى
عليه منقولة السابع أن يجنى عليه مأمومة الثامن أن يجنى عليه
جائفة التاسع أن يجنى عليه هاشمة العاشر أن يجنى عليه نافذة
الحادي عشر أن يكسر عليه عضو من غير جرح الثاني عشر أن يجنى
عليه من غير جرح كاللطم والوكزة والضربة بالعصا ونحو ذلك
الثالث عشر أن يقطع له جارحة وليس به الرابع عشر أن يجنى
عليه زوجته شبه العمد فيمادون النفس الخامس عشر أن يجنى عليه
في فرج أو دبر السادس عشر أن ليس في ذهاب الكلام قصاص
السابع عشر أن لا قصاص في العقل الثامن عشر أن لا قصاص في
ذهاب الجلع والشم إذا ذهب التاسع عشر أن لا قصاص في السمع
العشرون أنه لا قصاص في الشعر والسن والظفر إذا ثبت الحادي
والعشرون أنه لا قصاص في السن ولا في الظفر الزائد إلا في مثله

باب ذكر بيان ما يبيح قتل الحر بالعبد

قال أبو إسحاق ولا يجوز قتل حر بعبد إلا في ثلاث خصال أحدها أن
يجرح عبد عداً ثم يعتق الجراح ويموت المجرع فإنه يقتل به الثاني
أن يقتله وهو عبد ثم يعتق القاتل وكذلك الجناية فيمادون النفس
الثالث أن يقتل عبد افتكاؤه في حال المحاربة فإن الإمام يقتله به

وبالله التوفيق باب ذكر بيت احكام دية الخطاء *

قال ابو اسحاق ودية الخطاء خمسة اشياء عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة فذلك

مائة من الابل باب ذكر بيت احكام دية العمد *

قال ابو اسحاق ودية العمد ثلاثة اشياء ثلاثون ابنة لبون وثلاثون

حقة واربعون جذعة حوامل الى بازل عامها باب ذكر بيت ما تكون عند الديات *

قال ابو اسحاق والديات من خمسة اشياء من الابل ومن البقر ومن الغنم ومن الذهب ومن الفضة قال ابو اسحاق فاولى

بالاخذ عندى من الابل ان وجدت عنده باب ذكر بيت احكام الديات من البقر والغنم *

قال ابو اسحاق وان كانت الدية بقرا وكان خطأ خمسة اشياء اربعون جذعة واربعون ثنية واربعون ذكرا واربعون رباعية واربعون مسنة واربعون سداسية فما فوقها فذلك مائتا بقرة وان كان من عمد ثلاثة اشياء ستون ثنية وستون رباعية وثمانون سداسية حوامل فما فوقها قال وان كانت من الغنم فالف شاة من الشئ فصاعدا من المعز ومن البجع فصاعدا من الضان قال وكلما قلته في هذا الباب قياسا واما في الاثر فما تى بقرة من غير تفصيل كالابل *

باب ذكر بيان احكام الديات من الذهب

والورق قال ابو اسحاق وان كانت من الذهب فالف مثقال وان كانت من الورق فاشي عشر الف درهم وقيل عشر الف درهم والله اعلم

باب ذكر بيان ما لا تحل العاقلة

من اثر وتخرج قال ابو اسحاق وستة اشياء لا تحلها العاقلة العمد وشبه العمد الثاني ان يقتل عبد الثالث الاقرار بالجناية الرابع ان يصالح على شيء الخامس ان يكون الارش اقل من خمسة من الابل السادس ان يجنى ذمي على ذمي ثم يسلم الجاني فلا يلزم المسلمين دية

باب ذكر بيان ما يوجب كفارة من القتل

قال ابو اسحاق ولا تجب الكفارة على القاتل الا بوجود اربع خصال احدها ان يكون القاتل بالغاً عاقل لا موحداً الثاني ان يكون المقتول آدمياً الثالث ان يكون المقتول ذمياً او موحداً الرابع ان يكون المقتول مغضوباً للقتل وقال سواء كان عامداً او خطأ *

باب ذكر بيان احكام جنائز كلالة

قال ابو اسحاق وجنائة المرأة على النصف من جنائة الرجل الا في خصلتين احدهما ان يقتلها الرجل فتكافانه يقتل بها ولا يرجع على ورثتها شيء وكذلك ان كان القاتل لها جماعة قتلوا بها جميعاً الثاني ان تكون جنائزها جنائة الرجل او ثلث الدية على قول فان قتلها رجل شبه العمد كان اولياؤها بالخيار ان شاءوا قتلوا وردوا على ورثته نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية وهي ديتها *

باب ذكر بيان احكام جنائز العبد

قال ابواسحاق وجناية العبد من قيمته على حسب جنائز الحر من دية و كذلك الامة وقال ولا يبلغ بقيمة العبد اكثر من دية الرجل الحر والامة بقيمة اكثر من دية المرأة الحرة وقيل لا تبلغ

بقيمتها دية الحرة

باب ذكر بيان احكام جنائز الصبي والمجنون والاعم

قال ابواسحاق وجناية الصبي والمجنون والاعم على غيرهم وان كانت

عنه

باب ذكر بيان صفة الجراحات في الراس والجسد

واحكامها قال ابواسحاق والجراحات ثمانية اشيا احدها الدامية وهي التي تدمي الثاني الباضعة وهي التي تبضع في اللحم الثالث المتلاحة وهي التي تقطع اللحم الرابع السحاق وهي التي تستأصل اللحم كله حتى لا يبقى على العظم الا قشرة رقيقة الخامس الموضحة وهي التي توضح العظم السادس الهاشمة وهي التي تهشم العظم او تصدعه السابع المنقلة وهي التي يخرج العظام منها الثامن الامة في الراس وهي التي تنفذ الحام الدماغ وتسمى الجائفة اذا نفذت الى الجوف وتسمى

باب ذكر بيان الانش في ذلك

قال ابواسحاق وللدامية في مقدم الراس بعير واللباضعة بعيران وللثلاثة ثلاثة ابعرة وللسيقاق اربعة ابعرة وللوضحة خمسة ابعرة وللهاشمة عشرة ابعرة وللنقلة خمسة عشرة ابعرة وللامة

ثلث الدينة قال وان كان ذلك في الوجه كان فيه الضعف ما للنظيره
في مقدم الراس والجسد كان له نصف ما للنظيره من مقدم الراس
الا النافذة وقد قيل ان جراحات الفرج وفقار الظهر ومجاري الصد
كمقدم الراس قال ولا يكون فيه ما وصفنا من الارش حتى يكون
طوله وعرضه كظهر راجبة الابهام ويقاس من اعرض الجرح واطوله
فان زاد على ذلك كان فيه من الارش بقدر حساب الراجبة وقد
نقط قوم مائة واربعين نقطة وجعلوا الطول اثني عشر والعرض
اثني عشر فينبغي ان يكون العرض اقل نقط ولكنهم عملوا على اتفاق
التكسير بمعرفة الاصل ولا يخفى على العالم الصواب الا ان اقواما
كالغنم تابعة لرعايتها وقد يكون مع الغنم معرفة ما يميز به اس
الاشجار والمياه ومتى دمي بعض الجروح او تلاحم منه او بضع
او سحق او وضع او هشم او نقل او نفذ فان كان قليلا فحكه باسمه

كذلك كما ان لو كان كبيرا * **باب من اخر**
قال ابو اسحاق وكل نافذة ففيها ثلث الدينة كاملة الا في شح
خصال احدها ان تكون في يد غير الاصابع فان فيها ثلث ديتها
الثاني ان تكون في رجل غير الاصابع فان فيها ثلث ديتها كذلك
الثالث ان تكون في اصبع من يد او رجل فان فيها ثلث دية تلك
الاصبع والائمة في بعض الا نامل قال ابو اسحاق وفي الائمة
عندى نظر الرابع ان تكون في اذن فان فيها ثلث ديتها الخامس
ان تكون في شفة فان فيها ثلث ديتها كذلك السادس ان تكون
في ثدي فان فيها ثلث ديتها السابع في بيضته ففيها كذلك ثلث

ديتها الثامن ان تكون في ورقة انفه ففيها ثلث ديتها التاسع ان
تكون في شفر فرج امرأة ففيها ثلث ديتها

باب ذكر بيتا ما في الرجل من الدية

قال ابو اسحاق والذي يوجب في الرجل من الديات ستة وعشرون
خصلة احدها ان في العينين الدية الثانية ان في الاجفان الدية
الثالثة ان في الاشعار الدية فان قطعت مع الاجفان فدية فان
نبئت ففيها حكومة الرابع ان في الانف الدية كاملة اذا قطع المازن
ففي احد المنخرين نصف الدية الخامس ان في الشفتين الدية وفي
احدهما نصف الدية السادس ان في الحجاجين الدية وفي احدهما
نصف الدية السابع ان في شعر الحاجبين الدية اذا لم ينبتا وفي
احدهما نصف الدية وان نبتا فحكومة الثامن ان في الحاجبين
الدية التاسع ان في اللسان الدية كاملة العاشر ان في الاسنان
الدية وفي كل سن خمسة من الابل الحادي عشر ان في اللحية ان لم
تنبت الدية كاملة وان نبئت فحكومة الثاني عشر ان في اليدين
الدية اذا قطعتا مع الاصابع فصاعدا وفي كل اصبع عشر من الابل
الثالث عشر ان في الرجلين الدية كذلك وفي كل اصبع منها عشر
من الابل الرابع عشر ان في الثديين الدية وفي كل حلة ثدي منها
خمس من الابل الخامس عشر ان في الذكر الدية اذا قطع من الحشنة
السادس عشر ان في الانتئين الدية وفي احدهما نصف الدية السابع
عشر ان في ذهاب الكلام ادية الثامن عشر ان في الاذنين الدية
وفي احدهما نصف الدية التاسع عشر ان في ذهاب سمع الدية

العشرون في ذهاب العقل الدية الحادى والعشرون ان في
 ذهاب الجماع الدية الثانى والعشرون ان في سلخ الجلد اذا سلخ
 كله الدية ما لم ينبت فان نبت كان كالجراح الثالث والعشرون
 ان في اليتين الدية وفي احدهما نصف الدية الرابع والعشرون
 ان في كسر الصلب الدية الخامس والعشرون ان في شعر الراس
 اذا لم ينبت الدية السادس والعشرون ان في ذهاب الشم الدية
باب ذكر بيتا ما في امرأة من بيت

قال ابو اسحاق والذي يوجب في المرأة من الديات سبع وعشرون
خصلة منها ثلاث وعشرون قد ذكرناها في باب الرجل والرابع
والعشرون ان في حلتها الدية ان ذهب الرضاع وفي احدها نصف
الدية الخامس والعشرون ان في شفى فرجها الدية وفي احدها
 نصف الدية السادس والعشرون انها اذا اقتضت فلها الدية
السابع والعشرون ان في ذهاب حملها الدية *

باب ذكر بيتا اقسام الديات

قال ابو اسحاق والديات على خمسة اقسام احدها دية الحر الذكر من
 اهل التوحيد وهي الدية الكاملة الثاني دية الانثى الحر اذا كانت
 موحدة وهي نصف الدية الثالث دية الذمى الحر الذكر وهي ثلث
الدية الرابع دية الانثى الحر الذمية سدس الدية وقيل ان دية
الحر المجوسى ثمان مائة درهم والانثى الحر المجوسية اربع مائة
 درهم والانثى الاسيرة والامة فثمان مائة ولا يجاوز بها دية الحر
 من بيتهم قال وعن قلندر دية كل واحد ارش جنايته *

باب ذكر بيان شرح الجنائيات التي لا تخرج

قال أبو إسحاق والجنائيات التي لا تخرج على عشرة أضرب منها ما يوجب فيه بعير إذا اثر بانثثار أو حجرة أو خضرة أو نصف بعير إذا لم تؤثر وذلك اللطية في الوجه خاصة ومنها ما يوجب عشرين درهماً إذا اثر وإن لم يؤثر فعشرة دراهم وذلك الضربة والوكزة في الوجه ومقدم الرأس ومنها ما يوجب عشرة دراهم إذا اثرت وإن لم تؤثر فخمسة وذلك الضربة ونحوها في مؤخر الرأس وسائر الجسد ومنها ما يوجب أربعة أبعرة أن جبر على شين أو حكومة أن جبر على غير شين وذلك أن ينخلع عضو من عضو ومنها أن ينكسر عظم فإن جبر على شين ففيه أربعة أبعرة والإباعران أن لم يشن ومنها أن يجنى على سن فينكسر كله أو يسود كله ففيه خمسة من الأبل والائل ذلك أن نبت أو رجع بقدر ذلك من الخنس ومنها أن يجنى على ظفر فينقلع فإن لم ينبت إلى سنة أو يسود ففيه بعير أو نصف بعير أن نبت وفي السن والظفر إذا قصد عاوها قائمان حكومة ومنها أن يجنى على شعر رأسه أو لحيته ففيه حكومة أن نبت وإن لم ينبت فالدية وإن لم ينبت الشارب إلى سنة ففيه نصف دية الشفة وفي القيمة بعير وقد اختلف في بعض ذلك ومنها أن يجنى على أنفه فيدمى منخره من غير كسرفيه فإن فيه حكومة وقيل بعير إذا دمي منخره جميعاً والنصف بعير أن دمي أحدهما وإن دمي من غير شين فعشرون درهماً لهما أن ناله بسبب خفيف

وان لم ينله فلا شيء له قال ابو اسحاق وكل عظم ينكسر ففيه
اربعة ابعرة ان جبر على شين والا بعير ان الا في سبع خصال احدها
ان ينكسر احدى زندي اليد ففيه اربش نصف العظم الثاني ان
ينكسر احدى عظمي الترقوة ففيها اربش نصف العظم الثالث ان
جناحي الصدر كعظم واحد الرابع للجنب كذلك الخامس ققار الظهر
كذلك السادس ان اللحيين كسرهما كعظم واحد السابع ان لكسر
انملة ثلث خمس عظم الا الا بهام ففي انملة اربش عظم *

باب ذكر بيان احكام القسامة

قال ابو اسحاق وتجب القسامة بوجود سبع خصال احدها ان
يوجد فيه علامة القتل الثاني ان لا يعلم من قتله الثالث ان لا
تدعى ورشته على احد بعينه الرابع ان يكون المقتول حرا الخامس
ان لا يوجد في مسجد تصلي فيه جماعة السادس ان لا يكون مقتولا
من زحام السابع ان لا يكون في تلك البلد قوم بينه وبينهم عداوة
من غير اهل البلد فاذا وجدت هذه الخصال وجب على اهل تلك
البلد من قرية او محلة او كان قريبا منهم في خوذلك ان يحلفوا
خمسین يمينا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا وليس على عبد ولا اعمى
ولا صبي ولا مجنون ولا امرأة قسامة فان كان اهل القرية اقل
من الخمسين رجلا كرت عليهم الايمان حتى يتموا خمسين يمينا
ثم يدفعون اذنية وان كان رجل واحد حلف خمسين يمينا

كتاب الحدود باب ذكر بيان ما يوجب الحد على الزنا

قال ابواسحاق والذي يوجب الجلد على الزنا ست خصا احدها
 ان يشهد عليه اربعة رجال احرار بالغين عاقلين من المسلمين
 العدول انه زنا الثاني ان يقولوا راينا فرجه في فرجها كالميل
 في المكحلة ونحو ذلك الثالث ان تكون شهادتهم جميعا متفقة
 في المكان والوقت الرابع ان يقيم على اقراره حتى يقام عليه اول
 الحد ان كان ذلك باقرار منه الخامس ان يكون بالغاً عاقلاً مؤملاً
 السادس ان لا يدعى المشهود عليه دعوى يكون عليه فيها
 شبهة فاذا اجتمعت هذه الخصال وكان حراً جلد مائة جلدة
 وان كان عبداً او امة جلد خمسون جلدة وقد قيل لا جلد على
 المملوك الا ان يكون محصناً بل يعزر *

باب ذكر بيان ما يوجب الرجم *

قال ابواسحاق والذي يوجب الرجم على الزنا تسع خصا ست
 قد قدمنا ذكرها والسابع ان يكون المشهود عليه قد تزوج تزويجا
 صحيحا ودخل على الزوجة الثامن ان تكون زوجته التي تزوجها
 حرة موحدة التاسع ان يكون حراً موحداً وسواء كان معه زوجة
 ذلك او مفارقاً لها *

باب ذكر بيان ما يوجب حد القذف

قال ابواسحاق والذي يوجب حد القذف ثمان خصال احدها
 ان يكون القاذف والمقدوف حرين بالغين مومنين الثاني ان
 يكون القاذف عاقلاً الثالث ان يكون المقدوف لم يقرب الزنا
 ولم تشهد عليه بینه بذلك الرابع ان لا يكون القاذف زوج

المقذوفة فيطالبه بمجدها فيلا عنها الخامس ان لا يكون القاذف
والدالمقذوف السادس ان يكون القاذف صريحا السابع ان لا
يكون ثم شبهة الثامن ان يشهد عليه بذلك رجلان حران بالغاء
عاقلان مسلمان عدلان او رجل وامرأتان كذلك او يقر بذلك
ويقيم على اقراره حتى يقام عليه اول الحد فاذا اجتمع عليه هذه
الخصال جلد القاذف ثمانين جلد وان كان بغير هذه الصفة
وكان بالغاء عاقلا يعزر *

باب ذكر بينا ما يوجب القطع في السرقة

قال ابو اسحاق والذي يوجب القطع في السرقة اربع عشر خصلة
احدها ان يسرق من حرز الثاني ان يكون المسروق ربع دينار
فصاعدا يوم خروجه من الحرز الثالث ان لا يكون شريكا في
المسروق الرابع ان لا يكون ولدا للمسروق الخامس ان لا يكون
من تلزمه نفقته في ذلك الوقت السادس ان لا يكون من الغنيمة
ولامن بيت المال السابع ان يكون السارق بالغاء عاقلا موحدا
الثامن ان يشهد عليه بذلك رجلان مسلمان حران بالغاء عاقلا
عدلان او رجل وامرأتان كذلك او على اقراره بذلك ان كان حرا
التاسع ان يقيم على اقراره حتى يقام عليه اول الحد ان كان مقرا
العاشر ان يكون مالك السرقة يدعيها الى قيام الحد الحادي عشر
ان لا يقر صاحبها بشئ يكون فيه شبهة الثاني عشر ان لا يكون
عليه حق للسارق ولا قبله حتى يجب في ماله الثالث عشر
ان لا يكون ذلك وديعة ولا حد فيه شركة ولم يقم معه على ذلك

الرابع عشر ان لا يدعى السارق دعوى تكون فيها شبهة *
باب ذكر بينا ما يوجب الحد في الاشربة
 قال ابو اسحاق والذي يوجب الحد على الشارب ثلاث خصال
 احدها ان يشرب خمر او نبذ امسكرا طائعا غير مكروه الثاني
 ان يكون الشارب بالغا عاقلا موحدا الثالث ان يشهد عليه بذلك
 رجلان حران بالغان عاقلان مسلمان عدلان او رجل وامرأتان
 كذلك او يقر بذلك ويقيم على اقراره حتى يقام عليه اول الحد
 وسواء كان جاهلا بعينه او عالما متاولا او غير متاول فاذا
 اجتمع فيه هذا الوصف جلد ثمانين جلدة ان كان حرا واربعين
 ان كان مملوكا

*
باب ذكر بينا احكام حد المحاربة
 قال ابو اسحاق والذي يوجب حد المحاربة خمس خطايا احدها
 ان يكون بالغا عاقلا الثاني ان يكون موحدا محرما لفعله غير
 متاول الثالث ان يشهر سلاحا او يظهر فساد الرابع ان يشهد
 بذلك رجلان او رجل وامرأتان ويكون الشاهدان حران بالغان
 عاقلان مسلمان عدلان او يقر بذلك ان كان حرا ويقيم على اقراره
 حتى يحده الخامس ان لا يكون في ذلك شبهة *

*
باب ذكر بينا احكام المحاربين
 وما يجب في ذلك قال ابو اسحاق والمحاربون على ثلاثة اقسام
 منهم من يجب عليه قطع يده فقط وهو الذي يشهر السلاح
 ولم ينهب مالا ولم يقتل نفسا ومنهم من يجب عليه قطع يده

ورجله من خلاف وهو الذي يشهر السلاح ويأخذ مالا
او يتلفه ومنهم من يجب عليه القتل والصلب وهو الذي
يقتل وسواء كان قتله عمدا او خطأ في حال المحاربة بجديد او سواء
قال ابو اسحاق وعلى الامام طلبهم حتى يمنعوا عن البلد الجارى عليه
حكمه او يمكنهم فيقيم عليهم الحد او يسجنهم حتى يجدوا توبة وذلك
لانهم قال ولا يسقط الحد بالتوبة الا في ثلاث خصال احدها
ان يجب عليه حد في محاربته ثم يتوب من قبل ان يقدر عليه
الامام فانه يسقط عنه ما كان حقا لله وما كان من حق الآدمي
هذا في قول واما في قول اصحابنا فلا يسقط بالتوبة الثاني ان
يقذف احدا فيعفوه عنه المقدوف قبل ان يرفعه الامام الثالث ان
يسرق فيعفوه عنه صاحب السرقة قبل ان يرفعه الى الامام قال
وكل من عفى من جنائته جاز عفو الا في اربع خصال احدها ان
يقتل في محاربته فيمكنه الامام ثم يعفو ولي المقتول فانه لا يجوز عفو
الثاني ان يشهر سلاحه فيقطع يد رجل ثم يمكنه الامام ثم يعفو عنه
صاحب اليد فانه لا يجوز عفو وكذلك ان قطع رجله فقطع الامام
رجله لم يجز عفو المجنى عليه الثالث ان يجنى عليه خطأ ثم يعفو عنه
وهو مريض فانه لا يجوز عفو الرابع ان يكون صبيا او مجنونا فانه لا
يجوز عفو على كل حال

باب ذكر بيان احكام المرتد

قال ابو اسحاق ولا يكون مرتدا الا بسبع خصال احدها ان يكون
بالغا قلا الثاني ان يكون من اقر بالتوحيد او ثبتت فطرته على

التوحيد الثالث ان يجحد شيئا من الجملة او يشك في شيء من
الجملة بعد قيام الحجة عليه فيه الرابع ان يشهد عليه بذلك
رجلان حران بالغان عاقلان مسلمان عدلان او رجل وامرأتان
كذلك او يقر عندهما الخامس ان يترك التوبة حتى يقتل السادس
ان لا يكون ذلك منه في حال سكره السابع ان يكون رجلا على ثوب

باب ذكر بيان ما يوجب اقامة الحد

قال ابو اسحاق والذي يوجب اقامة الحد ودخصلتان احدهما
ان يكون اماما قائما بالعدل الثاني ان تكون الافعال التي يجب
فيها الحد ود قال ولا يجوز ان يقيمها احد على احد الا اماما

باب ذكر بيان ما يوجب فرض الجهاد

قال ابو اسحاق والذي يوجب فرض الجهاد خمس خصال احدها
العلم الثاني القوة الثالث الامام الرابع العدد الخامس الثبات
قال واذا قام به البعض من الناس سقط عن الباقي

باب ذكر بيان قتال اهل الحرب

قال ابو اسحاق واهل الحرب صنفان وثنيون وكتابيون
فالوثنيون واجب قتالهم حتى يدخلوا في الاسلام لا يقبل منهم
غير ذلك والكتابيون واجب قتالهم حتى يدخلوا في الاسلام
او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال وحلال قتل كل حرب
على كل حال سرا او علانية الا في اربع خصال احدها ان يكون
من ام تصلة الدعوة فانه لا يحل قتاله حتى يدعوه الى الاسلام

فان اسلم والاقتل الثاني ان تكون امرأة الثالث ان يكون صبيا
او مجنونا الرابع ان يكون شيخا او مقعدا او راهبا ممن لا يقاتل
في نحو ذلك الا ان يعينوا على القتال فلا بأس بقتلهم قال ابو اسحاق
وحلال سبي دراريهم ونسائهم وغنيمة اموالهم الا في خصلة
واحدة وهي ان يكون غريبا فلا يحل استرقاقه هكذا وجدت في الاثر
باب ذكر بيت احكام الجزية على اهل الذمة
قال ابو اسحاق والجزية على كل كتابي ذمي ان كان غنيا فاربعة دراهم
في كل شهر وان كان وسطا فدرهمان وان كان فقيرا فدرهم الا في
خمس خصال احدها ان يكون عبدا الثاني ان يكون امرأة الثالث
ان يكون صبيا او مجنونا الرابع ان يكون شيخا كبيرا الخامس ان
يكون راهبا قال واما اهل الكتاب من العرب فعليهم في اموالهم
ضعف ما على المسلمين من الزكاة ولا جزية عليهم غير ذلك ان
كان على المسلمين في ذلك المال العشر كان عليهم الخمس وان كان
على امسلمين نصف العشر كان عليهم العشر ونحو ذلك *

باب ذكر بيت احكام قسم الغنيمة
قال ابو اسحاق وتقسم الغنيمة على خمسة اسهم منها اربعة
للمقاتلين الذين حضروا القتال يكون للفارس سهمان وللرجل
سهم ويرخص لمن حضر القتال ممن لا يسهم له كالصبي والمرأة ومن
لا قتال له كالشيخ ونحوه قال ويقسم الخمس على اربعة منها سهم
ليتامى اهل الاسلام وسهم للمساكين من المسلمين وسهم لابناء
السبيل من المسلمين والسهم الرابع على ثلاثة اسهم منها سهمان

لله ورسوله يتولاه امام المسلمين القائم بحقه يصيره في الخيل
والسلاح وصلاح الحروب وسهم لذوي القربى من بني هاشم
فان كانوا من اهل دعوة المسلمين فعلى الامام ان يزوجهم ويخدم
من لا خدام له ويعطى فقراءهم وكذلك يقسم الزكاة هكذا

وجدة في الاثر باب ذكر بيان احكام قتال اهل البغي*

قال ابو اسحاق واهل البغي صنفان صنف يحل قتاله بامام وغير
امام وذلك صنفان احدهما المدافع عن النفس والمال والاهل
حتى يكف او تغنى روحه الثاني لامام او القائد الذي قد شتر استخلاص
قتل المسلمين او قتلهم بيده او بجسكه او بامر او نكث عهد المسلمين
او قتل المسلمين بسعيه او بدلالته وكذلك ان كان عاميا قد قتل
المسلمين بيده فحل قتل هؤلاء في الحرب وبعد الحرب باذن
الامام او بغير اذن الامام الا ان يكون من الخوارج فلا يحل قتل
امامها ولا عاسلها الا في حال الحرب وعندى في هذا نظر الصنف
الثاني من اهل البغي فلا يحل قتاله الا بامام قائم بعد ان يدعواهم
الى الدخول في دين المسلمين والخروج عما هم عليه من الباطل
وذلك ما عدا من وصفنا من اهل البغي*

باب ذكر بيان ما يوجب الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر قال ابو اسحاق والذي يوجب الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر على الانسان ثلاث خصال احدها ان يكون بالغيا
عاقلا موحدا الثاني ان يبذوله من واحد منكر الثالث ان

يغلب على ظنه قبول الحق مع قلة الخوف على نفسه وماله فات
غلب على ظنه انهم لا يقبلون منه وليس هناك مخافة فالواجب

عليه ان ينهي مرة واحدة *
باب ذكر بيان ما يوجب الامامة والقياس بالعدل

سن اثروا تخرج قال ابو اسحاق والذي يوجب الامامة ثلاث خصال
احدها قوة اهل الدعوة وذلك ان يغلب على ظنهم انهم يغلبون اهل
البيان الثاني ان يكون اهل الدعوة اربعين رجلا احرارا بالغين عاقلين
اصحا ليس منهم اعمى فصاعدا الثالث ان يكون فيهم ستة رجال
فصاعدا اهل علم باصول الدين والفقه ذوى ورع وصلاح في الدين
فاذا اجتمع في اهل الدعوة هذا الوصف وجب عليهم ان يعقدوا

الامامة لا فضلهم في الدين والعلم والورع
باب ذكر بيان ما تتم به الامامة من اشراف

قال ابو اسحاق ولا تتم الامامة لاحد الا بوجود احدى عشرة خصلة
احدها ان يكون رجلا بالغا حرا عاقلا الثاني ان يكون ليس باعمى
ولا اصم الثالث ان يكون ليس باخرس الرابع ان يكون فصيحاً بالغزيرة
الخامس ان يكون صحيحا ليس بزمي ولا مقطوع اليدين ولا الرجلين
قلته قياسا السادس ان يكون من اهل العلم والورع في الدين السابع
ان يتقدمه من اهل الولاية ستة رجال احرار بالغين عاقلين من
سن افضل المسلمين في العلم والورع في الدين ليس فيهم اعمى فصاعدا
الثامن ان يكون من اهل دعوة المسلمين عليهم عقد الامامة لا يكون
في ذلك شرط التاسع ان لا يعقدوا لاحد قبله من المسلمين الا

ان يكون بينه وبينه بحر فان لم يكن بينهما بحر كان داعيه الذي قبله
وليس بامام العاشر ان لا يعقد له ولغيره في وقت واحد ولا
يدري ايها من قبل وليس بينهما بحر فليس لواحد منهما امامة
ويرجع الامر شورى بين المسلمين الحادى عشر ان يكون ممن لم يقيم
عليه حد من قطع ولا جلد

باب ذكر بيتنا ما تبطل به الامامة

قال ابو اسحاق ومن ثبتت امامته لم تبطل الا في ثمان خصال
احدها ان يذهب بصره كله الثاني ان يذهب سمعه كله
الثالث ان يخرج من الرابع ان يتغير عقله الخامس ان يعمل كبيرة
يوجب عليها حدا فيخلع ويقام امام غيره فيقيم عليه الحد
السادس ان يعمل ذنبا لا يجب عليه فيه حد فيستتاب فان
تاب والا انخلعت امامته السابع ان ينتقل من مذهب الى
مذهب اهل الخلاف الثامن ان يخلع نفسه من الامامة *

باب من اخرج قال ابو اسحاق ولا تنقض الامانة

برجل واحد الا في خصلة واحدة وهو ان يكون اماما فيستخلف
احد من بعده ممن ثبتت امامته قال ولا يجوز ان يكون اماما
للمسلمين في الدنيا الا في خصلة واحدة وهو ان يكون بينهما بحر
فان لم يكن بينهما بحر وعقد لها في صفقة واحدة بطلت امامتها
لانه لا يجوز ان يكون اماما من مفرق قان في الدنيا وان عقد لها في
صفقتين في وقت واحد او واحد بعد واحد ولم يعلم ايها من
قبل بطل ذلك العقد ايضا واعيدت البيعة الا ان يكون واحد

منهما افضل من الآخر في العلم والورع كان اولى من الآخر واستقر

على بيعته وانخلع الثاني منها *
باب ذكر بينا احكام الحاكم *

قال ابو اسحاق ولا يجوز ان يكون حاكما الا بوجود خمس خصال
 احدها ان يكون اماما قائما بالعدل او قاضيا بامر من الامام الثاني
 ان يكون القاضي رجلا حرا بالغ عاقل لا الثالث ان يكون مسلما على
 دين المسلمين الرابع ان يكون فقيها الخامس ان يكون ليس باعمر
 ولا اصم قال ويجوز القضاء في المسجد الا في خصلتين احدهما
 القصاص فانه لا تنقص في المسجد الثاني الحدود ولا يجوز ان تقام
 في المسجد قال ابراهيم بن قيس بن سليمان واحب ان يتنزه المسجد
 من القضاء الشنيعة وكلام الخصومة **باب من اخرج**
 قال ابو اسحاق وكل حاكم من حكام الجبابرة او نحوهم حكم في شئ
 لم ينفذ حكمه الا في اربع خصال احدها ان يحكم الخصما في ذلك
 الشئ الثاني ان يقيم وكلا ثقة ليتيم لا وصى له من ابيه ولا وكيل
 له من المسلمين فان للوكيل قبض مال اليتيم وينفق عليه اذا لم
 يعلم ان عليه ديننا محيط بماله وان يبيع لمؤنة اليتيم من ماله ما
 كان من متاع او حيوان ولا ضمان عليه فيما تلف من غير تعد هذا
 قول لبعض اصحابنا وذلك اذا كان المال خاليا من دين وقد شاهدت
 قوما يوكلون ستة نفر ليتيم ليس له وصى من ابيه ويا مروت
 الوكيل ان ينفق على اليتيم من المال مع معرفتهم ان على المالك صداقا
 او ديننا محيط بما خلف وذلك لا يجوز وانما يجوز لهم ان يوكلوا

له من يحفظ عليه ماله وينفق عليه اذا لم يعلموا ان في ماله
 الهالك دينا والا فغيرهم اولى بصيانته ماله فان لم يقم به احد
 فعلى المسلمين ان يحفظوا مال اخيهم المسلم او يبلغ اليتم ولا ينفق
 عليه وان كان فقيرا لعلمهم ان في مال ابيه دينا يحيط به الثالث ان
 يزوج امرأة ليس لها ولي فان تزوجها جائزا اذا علم المزوج ان ليس
 لها ولي ولا لها زوج ولا في عدة من زوج الرابع ان يرفع اليه رجل
 على رجل في حق ويقيم صاحب الحق البينة العادلة ويكون المدعى
 عليه عالما بالحق الذي عليه او قبله فيحكم عليه بذلك فانه نافذ
باب من اخرج قال ابو اسحاق ولا يجوز لاحد ان يرفع
 خصمه الى احد من حكام الجبابة الا بوجود اربع خصال احدها
 ان يكون معه على حقه بينة عادلة الثاني ان يكون الذي عليه الحق
 عالما بالذي عليه او بعدالة البينة الثالث ان يكون ذلك الحكم مما
 ليس فيه اختلاف بين المسلمين الرابع ان يكون مذهب الحاكم
 في ذلك الحكم موافقا لمذهب المسلمين فيه قال ولا يجوز لاحد
 من الناس في زمان الفتنة ان يحكم بين احد الا في خصلة واحدة
 وهوان يحكمه الخصمان قال ولا يجوز ان يتولى حكما باذن سلطات
 جائز الا في خصلتين احدهما ان يامر ان يزوج امرأة فانه جائز له
 ذلك اذا علم ان ليس لها ولي ولا زوج ولا في عدة من زوج الثاني
 ان يوكله ليتم لا وصى له من ابيه ولا وكيل له من المسلمين فان
 ذلك جائز في قول بعض اصحابنا ولا ينفق عليه منه شيء اذا علم
 ان على ابيه دينا يحيط بماله

باب ذكر ما يبطل حكم الحاكم

من اثر وتخرج قال ابو اسحاق ومن ثبتت قضيته فحكم في شئ
فحكمه نافذ ولا يبطل الا في اربع خصال احدها ان يخالف حكمه
الكتاب والسنة او اجماع المسلمين الثاني ان يعزل او يموت
او يحزن او يخرج من اوفسق بعد اقامة البينة وقبوله اياها وقيل
انفاده باقى الحكم الثالث ان يقضى بشهادة من لا تجوز شهادته

باب ذكر ما يبطل حكم الحاكم من القضاة

قال ابو اسحاق ويجوز الكتاب من القاضي الى القاضي في جميع الاحكام
الا في خصلتين احدهما القصاص الثاني الحدود *

باب ذكر ما يبطل حكم الشهادات

قال ابو اسحاق والاحكام على خمسة اقسام احدها ما لا يجوز
فيها الا شهادة اربعة رجال فصاعدا وذلك الزنا الثاني لا يجوز
فيه الا شهادة رجلين فصاعدا وذلك في الحدود وسوى الزنا
وقيل يجوز في ذلك رجل وامرأتان الثالث ما لا يجوز فيه الا
شهادة رجلين او رجل وامرأتين وذلك في النكاح والاموال
والرجعة والعق والطلاق ودخول شهر شوال ونحو ذلك
الرابع ما يجوز فيه شهادة الواحد رجل كان او امرأة وذلك في
التوبة من الذنب الامظالم العباد فلا يجوز فيها الا ما يجوز في الاموال
وفي دخول شهر رمضان الخامس ما يجوز فيه شهادة امرأتين
فصاعدا وذلك في الولادة والاستهلال وعيوب النساء والرضاع

وما شبه ذلك وقيل ان امرأة في الرضاع والولادة تجزى فان
كانت حاضرة التزويج ولم تشهد بذلك فلا يفرق بينهما الا بشهادهما
امرايين على القول الآخر * **باب من احر**
قال ابو اسحاق ولا يجوز ان يكون الشاهدان اعدالا الا في خصلتين
احدهما النكاح والرجعة على قول الثاني الرضاع قال ولا يجوز ان يكون
الشاهدان احرالا في خصلة واحدة وهو في التوبة الا من مظالم
العباد قال ولا يجوز شهادة اهل الخلاف على المسلمين الا في خصلتين
احدهما ان يكونوا اعدولا في دينهم الثاني ان لا تكون شهادتهم فيما
يكفر وابه المسلمين ولا يجوز شهادة الصبي ولا المجنون ولا المرتد ولا الحرابي
على كل حال وما شبه ذلك ولا يجوز شهادة اهل الشرك على اهل التوحيد
وشهادة اهل التوحيد بآثمة عليهم قال ولا يجوز شهادة اهل ملة الا
على ملته اعني بذلك اهل الشرك على اهل الشرك *

باب من احر قال ابو اسحاق وكل شهادة عدل فمنقول
شهادته الا في ثمان خصال احدها ان يكون والد المشهود له الا فيما
لا يجر اليه مالا الثاني ان يكون اماله على قول الثالث ان يكون جدا
او جدة على قول الرابع ان يكون ولدا او ولدا على قول الخامس ان
يكون زوجا له على قول السادس ان يجر الى نفسه منفعة السابع ان
يكون اعمى الا ان يكون قد شهد بها وهو بصير الا فيما لا يحتاج فيه
الى النظر فان شهادته فيه تجوز على كل حال الثامن ان يكون قد شهد
بزور فلا تجوز شهادته الا في الولاية وعقد النكاح والمراجعة *
باب ذكر بيان ما لا تجوز شهادته على كل حال

قال ابواسحاق وشهادة كل واحد جائزة على ما وصفنا الا في
اربع خصال احدها ان يكون صبيا لم يبلغ الثاني ان يكون مجنونا

الثالث ان يكون مرتدا الرابع ان يكون حربيا
باب ذكر بيان احكام الشهادة على الشهادة*

قال ابواسحاق والشهادة على الشهادة جائزة في جميع الاحكام
الا في خصلتين احدهما الحدود والثاني القصاص
باب ذكر بيان ما تقبل به الشهادة*

قال ابواسحاق ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في اربع خصال
احدها ان يكون شاهد الاصل ميتا او مريضا لا يستطيع ان
يؤدبها عند الحاكم او مسافرا او غائبا الثاني ان يشهد بها الشاهد
الفرع عند الحاكم ويقبلها قبل ان يرجع شاهد الاصل الى حاله
يكون فيه مردود الشهادة الامن عى وجنون الثالث ان لا يرجع
الشاهد الاصل عن شهادته قبل ان يشهد بها الفرع ويقبلها
الحاكم وينفذ الحكم الرابع ان يقدم الغائب ويصم المريض بعد
ان ينفذ الحكم **باب اخر من اثره خريج**

قال ابواسحاق ولا يقبل في الشهادة على الشهادة رجل عن رجل
الا في خصلتين احدهما ان يشهد بها عن كل واحد من شاهد
الاصل فانه يقوم مقام شاهد الاصل الثاني ان يشهد رجل
عن واحد ثم يموت فانه يقوم مقامه بعد موته وكذلك ان
يشهد رجل عن امرأتين قد ماتتا قام مقامهما في الشهادة قال
وكذلك لا تقبل امرأتان عن رجل الا في خصلة واحدة وهوان

يشهد عنه بعد موته قال أبو اسحاق وهذا في اثر اصحابنا
 ولقد خفا على من ينتحل مذهبهم ويدعي الفقه والله اعلم *
باب اخر من اثر وخرج قال أبو اسحاق ولا
 يجوز لاحد ان يشهد الا بما اطّبه علما عند نفسه الا في
 خمس خصال احدها ان يشهر عنده موت احد بشهرة ولا يمكن
 الكذب فيها او مثلها فان له ان يشهد بذلك الثاني ان يشهر عنده
 كذلك ان فلان ابن فلان فانه يشهد بذلك على نفسه وان لم
 يحضر ذلك الثالث ان يشهر عنده كذلك ان فلانا تزوج فلانة
 وان لم يشهد بنكاحها ولم يحضر ذلك الرابع ان يشهر عنده كذلك
 ضلال احد من الناس من كبيرة فعلها او بشهرة براءة المسلمين
 منه فانه يجب عليه البراءة وان لم يشاهد ذلك بنفسه ^{ان} ^{من}
 ان يشهر عنده كذلك بصفة الايمان الذي تجب عليه الولاية
 عليها او بشهرة ولاية المسلمين له فان عليه ان يتولاه على ذلك
 وان لم يشاهد منه ذلك بنفسه *

باب ذكر بيان ما لا يجوز فيه على المدعي
 عليه من اثر وخرج قال أبو اسحاق والبينة على من ادعى واليمين
 على المدعي عليه الا في ثلاث عشر خصلة احدها ان تدعي عليه
 امراته انه طلقها او آلامنها ولم يف او خالعهما او ظاهرها
 ولم يكفر عنه حتى انقضت اربعة اشهر فان اقامت بيينة والا فلا
 يمين على الزوج في ذلك ولا رد يمين الثاني ان يدعي انه راجع
 امراته فان اقام البينة والا فلا يمين عليها في ذلك الثالث

ان يدعى انه تزوج هذه المرأة فان اقام البينة على تزويجها انه
 تزوجها بولي او من يقوم مقامه فان اقام بينته والا فلا يمين
 عليها الرابع ان يدعى العبدان مولاه اعتقه فان قام على ذلك بينة
 والا فلا يمين على السيد الخامس ان يدعى شيئا بينه وبين احد
 فان اقام بينة والا فلا يمين عليه في ذلك السادس ان يدعى
 على رجل انه قد قذفه يائزا فان اقام بينة والا فلا يمين في ذلك
 السابع ان يدعى على القاضي انه حكم عليه بباطل فلا يمين على
 القاضي في ذلك الثامن ان يدعى على الشاهد انه شهد عليه بباطل
 او شهد على احد فان اقام بينته والا فلا يمين عليه التاسع ان
 اقام بينة على اهل الحدود والا فلا يمين في ذلك العاشر ان يدعى
 على صبي او مجنون فلا يمين على الصبي حتى يبلغ او يفيق المجنون
 الحادي عشر ان يدعى على ابيه فلا يمين عليه الثاني عشر ان يدعى
 سهما في الغنime فان اقام بينة والا فلا يمين الثالث عشر ان
 يدعى ان هذا عبد لي فلا يمين على هذا بنفسه اذا كان لا يعرف
 له مولد

باب ذكر نكاح البينة في الدعاوى *

من اثره وتخرج قال ابو اسحاق وكل من اقام البينة على دعواه سمع
 منه الحاكم الا في اربع خصال لاحدها ان يدعى على احد عند الحاكم
 دعوى فيسأله الحاكم البينة على دعواه فيقول معي البينة ولكن
 قد اهدرتها ورضيت باليمين فيحلف الحاكم المطلبوب على ذلك
 فان القاضي لا يسمع له بينة بعد ذلك على هذه الدعاوى الثاني

ان يدعى نسبا بينه وبين احد فان القاضى لا يسمع له بينة على
 ذلك حتى يدعى نحوه حقا من ميراث او نفقة او عقل الثالث
 ان يدعى دارا وعبد او دينارا على غائب فان القاضى لا يسمع بينته
 على ذلك حتى يحضر الغائب ويحج عليه الرابع ان لا يمكن ان يكون
 مثل ذلك مثل الصبي المراهق يدعى ابنا مثله او دينارا على رجل بحضرة
 وهو نجسان ويعلم ان النجسان ما وطئ حضرة وموت والحضرة
 ما وطئ خرسان فان الحاكم لا يسمع بينته وامثال ذلك *
باب من اخرج قال ابو اسحاق ولا يحكم على غائب
 حتى يحضر الا في خمس خصال احدها ان يتولى على الحاكم بعد ان
 تقوم البينة قبل ان ينفذ الحاكم الحكم الثاني ان يكون حيث لا
 تصله حجة الحاكم فان الحاكم يقوم وكيل له يحج له ويحكم عليه
 الثالث ان يكون عليه نفقة زوجة او ولد صغيرا والد فان
 الحاكم يقيم وكيله ينفق عليهم من ماله الرابع ان يوكل وكيله يقبض
 له مالا عند رجل او ديناف يقيم الوكيل البينة على وكالته فان
 القاضى يحكم له بقبض ذلك وان كان مولى المالك غنيا الخامس
 المقذوف يحكم له بلا قطع على مؤنة بعد الاربع سنين اذا راي
 في موضع الغالب عليه فيه التلف * **باب اخر**
 من اثر وتخرج قال ابو اسحاق وليس على المدعى يمين مع البينة
 الا في خمس خصال احدها ان يدعى على الميت دينارا او دية فيقيم
 البينة على ذلك فان القاضى يحلفه مع بينته ما قبضه منه ولا
 ابراه منه ولا شيئا منه الثاني ان يدعى شفعة قبل احد فان يحلف

مع بينته ما سلم الشفعة ولا رضى بالبيع الثالث ان يرد عبدا او
نحوه لعيب فانه يجلف مع بينته ما رضى بالبيع من بعد ما ابصره
الرابع ان يدعى ديناً على غائب فان الحاكم لا يقضى له بذلك على
ما وصفنا حتى يحلفه بالله ما قبضه منه والا استوفى قال ابو
اسحاق وفي هذه المسئلة نظر الخامس الزوجة تدعى على زوجها
الغائب نفقة فان القاضي لا يحكم لها بالنفقة في ماله حتى يحلفها
بالله ما قبضت من زوجها نفقة من ماله *

باب ذكر بيان احكام العتاقات

من اثر وتخرج قال ابو اسحاق والعتاقات على خمسة اقسام
منها ما يكون بلفظ الحرية والعتق ومنها ما يكون بمعنى الكتابة
ويصير حراً بالعقد ومنها ما يكون بلفظ التدبير ومنها
ما يكون بملك بعض الناس وذلك ان يملك احد من ذوى
ارحامه المحرمين عليه كالاب وان علا والام والاخ والعم
والخال والعمة والخالة ونحوهم ومنها ما يكون بجناية المولى
على عبده اذا مثل به مثل ان يجده انفه او يفتق عينه او

باب ذكر بيان ما يحل اكله من الحيوان

وما لا يحل قال ابو اسحاق والحيوان على قسمين آدمي وغير
آدمي فالآدمي لا يحل اكله على كل حال وغير الآدمي فكل قسمين
طيرو ودواب فالطير على ثلاثة اضراب حلال اكله باجماع وذلك
ليس بذى مخلب كالحمائم والعصافير والجراد وما اشبه ذلك

وضرب حرام اكله وذلك كل ذي مخلب وقد قال بعض اهل العلم ليس ذلك بحرام ومنها ما هو مكروه كالذباب والبعوض والبق ونحو ذلك والدواب على اربعة اقسام فمنها حرام باتفاق وذلك الخنزير ومنها حلال باتفاق وذلك الانعام وما شاكل ذلك من الوحوش كالظبا وبقر الوحش والنعام ونحو ذلك وكذلك كل ما خرج من البحر ومنها حرام في قول بعض اهل العلم وذلك كالجمار الاهلي والفرس والبغل وكل ذي ناب من السباع كالكلب والسنور والذئب ونحو ذلك ومنها مكروه اكله وذلك هوام الارض كالحيمة والعقرب والفار والخنفسا ونحو ذلك

باب ذكر بيان احكام الذبائح

من اثر وتخرج قال ابو اسحاق وكل ما امكن تذكيتة يحل اكله بوجود اثني عشرة خصلة احدها ان يقطع الخلقوم والوريد الثاني ان يكون المذكي بالغاعاقلا او مرافقا لفعل ذلك الثالث ان يكون مختتتا ان كان رجلا الرابع ان يذكر اسم الله عليه الخامس ان يكون موحدا او ذميا من يقر الانجيل وليس بمجوسي ولم يدخل في دين المجوس قط السادس ان لا يذبحه من قفاه السابع ان لا يبين الراس من المخر عامدا الثامن ان يذكره بمجدي او بمروا وبليط التاسع ان لا يكون المذكي به مسروقا ولا مفصوبا على قول العاشر ان يذكره مولا او باذن مولا الحادي عشر ان لا يقصد بالذكاة لغير الله تعالى الثاني عشر ان لا يكون الذابح اخرس

باب اخر من اثر وقياس

قال ابو اسحاق وجائز ذبايح اهل الكتاب على ما وصفنا الا في
خصلتين احدها الضحية الثانية ما ذبح في الحرم ببنتك او جزاء

كفارة او كان هديا

باب ذكر بيت ما يحل اكله من غير زكاة

في الحلق واللبية قال ابو اسحاق والذي يحل اكله من غير زكاة
خمس خصال احدها الجراد وما في معناه الثاني صيد البحر الثالث
اذا ارسلت على صيد او نخوه من الجوارح المعلقة على ما وصفنا
فامسكه عليك ميتا الرابع ان يرسل سيفه او رمحه على صيد على
ما يصفه فاصابه بمجده في اى موضع من بدنه فمات من ذلك وكذلك
ان امتنع شئ من الانعام ونحوها عن الزكاة في الحلق واللبية
فاصبت بسيفك او رمحك او سهمك في اى موضع حل اكله الخامس
السخل الميت في بطن امه المذكاة او نخوها ما يجوز اكلها بذلك

باب ذكر بيت احكام الصيد

قال ابو اسحاق ولا يحل الصيد بامسالك الجارحة الا بتجود عشر
خصال احدها ان يكون الجارح معينا وتعليمه ان يؤمر فيؤتمر
وينهى فيزدجر الثاني ان يكون المرسل له بالغ او مراهقا يعقل
ذلك الثالث ان يكون موحدا او ذميا ليس بمجوسي ولم يتجسس قط
الرابع ان يذكر اسم الله عند ارساله ذلك على الصيد الخامس ان
لا ياكل الصقر من الممسك شيئا السادس ان يموت الصيد بعد
امسالك الصقر له ووصوله اليه وقبل وصول المرسل عليه
السابع ان يكون ذلك الصيد ما قصده المرسل عليه بعينه

الثامن ان لا يواريه عنه ظلمة اوريدج او حائل دونه قبل
الامسالك التاسع ان لا يكون ذلك الكلب مسروقا ولا مفضوبا
العاشر ان لا يشاركه في الامسالك غيره ممن لا يقصد به الارسال
باب اخر من اثر و تخریج قال ابو اسحاق فان
ارسل على الصيد سيفه او رمحه او سهمه او ما كان في معنى ذلك
من الحديد فلا يحمل اكله الا بوجود تسع خصال احدها ان يسمى
بذكر الله عند ارساله على ذلك الثاني ان يصيبه بمجره الثالث
ان يموت الصيد قبل ان يصل اليه المرسل الرابع ان لا يواريه عنه
حائل من ظلمة او نحوها الخامس ان لا يرتد من بعد الاصابة قبل
ان يموت السادس ان لا يشاركه في الاصابة ولم يقصد معه في
الارسال السابع ان لا يكون ذلك السلاح مسروقا او مفضوبا
الثامن ان يكون المرسل بالغا التاسع ان يكون ذلك الصيد ما قصد
عند الارسال قال فان قطعه السلاح بنصفين او كان الذي يلي
العجز اكثر اكل جميعه والا اكل الكثير وترك القليل *

باب من اخر من اثر و تخریج قال ابو اسحاق
وجائز اكل الصيد بارسال الجارح والسلاح على ما وصفنا الا في
خصلة واحدة وهو ان يقدر على تذكيتها فلا يحمل له الا بالتذكية
وقال حلال اكل لحم صيد البر على ما ذكرنا من التذكية ونحوها الا
في تسع خصال احدها ان يكون محرما بحجة او عمرة الثاني ان يصيده
محرما بحجة او عمرة او تذكية الثالث ان يصيده في الحرم او يذكيه
فيه محلا كان او محرما الرابع ان يصيده رجل غير مختن الخامس

ان يصيده مرتد السادس ان يصيد حربي او يذكيه السابع ان
يصيده ذمي ممن لا يقرأ الانجيل ولا التوراة اي لا يحسن ان يقرأ
ذلك الثامن ان يصيده مجوسي او من قد دان بالمجوسية التاسع
ان يكون اخرص لا يتكلم * **باب صنف اخر**

قال ابواسحاق ولا يحمل صيد الحربي والمرتد والذي لا يحسن ان
يقرأ ولا الاخرص الذي لا يتكلم والمجوسي والصبي الذي لم يبلغ
والا قلف الذي لم يختتن من الرجال الا في خصلتين احدهما الجراد

وما كان في معناه الثاني السمك *

باب اخر في الزكاة قال ابواسحاق وكل ما امكن تذكيته
من الحيوان فالسنة فيه الذبح الا في خصلة واحدة وهو الابل

فان السنة فيها النحر **باب ذكر بيت الاحكام الاطعمة والاشربة**

قال ابواسحاق وحلال الاطعمة والاشربة الا في اربع خصال احدها

ان يصير خمر او نبيذ امشئت الثاني ان يكون في ذلك نجاسة الثالث

ان يكون فيه اسم قاتل انه قد سمى قاتلا الرابع ان يكون صائما وفي صلة

باب ذكر بيت ما يكون صنفا خمر والنبيذ

من اثر وتخرج قال ابواسحاق والذي يكون منه الخمر والنبيذ خصلتان

احدها انه قد يكون من نبات الارض الثاني من العسل *

باب ذكر بيت ما يحل من النبيذ وما لا يحل

من اثر وتخرج قال ابواسحاق والاشربة على ثلاثة اقسام احدها

عصير البسر من النخل ومن العنب الذي لم تغلب عليه الحلاوة

وما كان في معناه فذلك حلال شربه ما لم يشدد فان اشتد صار حراما ولم يجوز استعماله وذلك الخمر الثاني عصير الرطب والعنب الذي قد صار حلو او ما كان في معناها فحلال شربه ما لم يشدد فان قصد به الخمر والنبيذ في تلك الحالة اهرق وصار حراما ولم يحل استعماله كالاول فان قصد به الخمر وصار حلالا بعد شدته حل شربه وان قصدت به النبيذ وطبخته قبل ان يشدد فنقص ثلثاه وبقي الثلث حل شربه وصار في معنى نقيع التمر الثالث ان يضع التمر والزبيب ونحوها ولا يخلو من ثلاثة اوجه احدها به الخمر والدبس فحلال استعماله في كل الانية وشربه حلال الا في حال الشدة الثاني ان يقصد به الخمر فانه حلال ما لم يشدد فاذا اشتد اهرق وصار حراما ولم يجوز استعماله ولا شربه الثالث ان يقصد به النبيذ فحلال شربه ما لم يشدد فاذا اشتد وكان في آنية الختم والدبا والزجاج والخزف او جلود الابل والبقر والمضاعف من الغنم ونحو ذلك مما هو مكروه ان ينبذ فيه اهرق ولم يجوز استعماله ولا شربه وان في آنية من جلود المشا غير المضاعف وكانت ملائمة ينزع الى افواهها فلا يحل شربه في حال شدة ولا استعماله فان صار حلالا او عاد الى حالته الاولى جاز شربه وان شرب منه فسكر اهرق وصار حراما ولا يجوز استعماله بعد ذلك لان كل ما اسكر منه الكثير فله حصة منه حرام سواء مطبوخا او لا *

كتاب الفرائض
باب ذكر بيان اصول الفرائض

قال ابو اسحاق واصول الفرائض ستة عشر اصلا من ذلك سبعة
 في كتاب الله واربعة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واربعة
 باجماع الامة وواحد من جهة الاثر والاستدلال وقد خالفنا فيه
 بعض الناس فاما الذي في كتاب الله فميراث الاب وميراث الام
 وميراث البنين والبنات وميراث الزوج وميراث الزوجة وميراث
 الاخوة والاخوات من الام وميراث الاخوة والاخوات من الاب
 والام واما الذي في سنة رسول الله فميراث الجدة لانه عليه السلام
 اطعمها السدس واعطى ابنة الابن مع الابنة السدس وقد قال
 صلى الله عليه وسلم ما ابقت الفرائض فلا ولي عصبية ذكر وجعل
 الاخوة مع البنات عصبات واما التي باجماع الامة فانهم اجمعوا على
 ان الجدي يقوم مقام الاب واجمعوا على ان اولاد البنين يقومون
 مقام ولد الصلب واجمعوا ان الاخوة للاب يقومون مقام الاخوة
 من الاب والام واجمعوا ان للاخت من الاب السدس مع الاخت من
 الاب والام واما الذي من جهة الاثر والاستدلال فذلك الرحم
 الذي ليس بذى فرض ولا عصبية *

باب ذكر بيت الذي يستحق به الميراث

قال ابو اسحاق والذي يستحق به الميراث خمس خصال احدها ان
 يكون بينه وبين الميت رحم او نكاح الثاني ان لا يكون مياثنا له
 في الملة الثالث ان لا يكون قاتلا له في حال لا يجوز قتله الرابع ان لا
 يكون احدها مملوكا الخامس ان لا يحيط بما خلف دين * من
 باب ذكر بيت من لا يسقط من بحال مع سلا

الحال قال ابواسحاق والذين لا يسقطون ستة اشياء البنون
والبنات والاب والام والزوج والزوجة *

باب ذكر بنات الفرائض المحدودة *

قال ابواسحاق والفرائض المحدودة ستة اشياء النصف والربع
والثلث والثلثان والثلث والسادس *

باب ذكر بنات المال النصف

قال ابواسحاق والنصف خمسة اشياء احدها البنت ولا يفرض
لها النصف الا بوجود خصلتين احدهما ان لا يكون مع ابن ولا
بنت من صلبه الثاني ان لا تكون خنثى مشكلا الثاني بنت الابن
قال ولا يفرض لها النصف الا بوجود خصلتين احدهما ان لا يخلف
الميت ولدا من صلبه الثاني ان لا يكون معها من صلب ابيها ولد
الثالث الاخت من الاب والام قال ولا يفرض لها النصف الا
بوجود ثلاث خصال احدها ان لا يكون للميت ولد ولا ولد ابن
ذكر وان سفل الثاني ان لا يخلف ابا ولا جدا وان علا الثالث ان
لا يخلف اخا ولا اختا لام ولا اب الرابع الاخت للاب قال ولا
يفرض لها النصف الا بوجود اربع خصال احدها ان لا يخلف
الميت ولدا ولا ولدا ذكر وان سفل الثاني ان لا يخلف ابا ولا
جدا وان علا الثالث ان لا يخلف اخا ولا اختا لاب وام الرابع ان
لا يكون معها اخ ولا اخت الخامس من الاشياء الزوج ولا يفرض
له النصف الا بوجود خصلتين احدهما ان لا يخلف الميت ولدا من
صلبه الثاني ان لا يخلف ولدا ابن وان سفل *

باب ذكر بيان من له الرجع

قال ابواسحاق والرابع يفرض لشيئين أحدهما أنه يفرض للزوج مع الولد وولد الابن وان سفل الثاني أنه يفرض للزوجة اذا لم يكن ولد ولا ولداً بن وان سفل *

باب ذكر بيان من له الثمن

قال ابواسحاق والثمن لشيئين واحد وهن الزوجات مع الابن وابن الابن وان سفل ذكر اكان او انثى

باب ذكر بيان من له الثلثان

قال ابواسحاق يفرض الثلثان لاربعة اشياء أحدها البنات فصاعداً ولا يفرض لهن الا بوجود خصلتين أحدهما ان لا يكون معها ذكر الثاني ان لا يكون معهن خنثى قال والثاني لا بنتى الابن فصاعداً قال ولا يفرض لهن الا بوجود ثلاث خصال أحدها ان لا يكون للميت ولد الثاني ان لا يكون معهن او بازا هن ذكر الثالث ان لا يكون معهن او بازا هن خنثى قال والثالث الاختان من الاب والام فصاعداً ولا يفرض لهن الثلثان الا بوجود ثلاث خصال أحدها ان لا يخلف الميت ولداً ولا ولداً بن وان سفل الثاني ان لا يخلف اباً ولا جداً وان علا الثالث ان لا يكون معها ذكر ولا خنثى الرابع الاختان من الاب فصاعداً ولا يفرض لهن الثلثان الا بوجود اربع خصال أحدها ان لا يخلف ولداً ولا ولداً بن وان سفل الثاني ان لا يخلف اباً ولا جداً وان علا الثالث ان لا يخلف اخاً ولا اختاً لاب وام الرابع ان لا يكون معهن ذكر ولا خنثى *

باب ذكر بيت من لير الثالث

قال ابو اسحاق والثالث لشبثين احدهما انه يفرض للام قال ولا يفرض للام الا بوجود ثلاث خصال احدها ان لا يخلف الميت ولدا ولا ولدا بن وان سفل الثاني ان لا يخلف اخوين فصاعدا الثالث ان لا يخلف ابا ولا زوجا او زوجة الثاني الاخوين من الام فصاعدا ولا يفرض لهما الا بوجود خصلتين احدهما ان لا يخلف ولدا ولا ولدا ابن وان سفل الثاني ان لا يخلف ابا ولا جدا وان عكلا *

باب ذكر بيت من لير السادس

قال ابو اسحاق والسادس لسبعة اشياء احدها الاب ولا يفرض له السادس الا بوجود خصلتين احدهما ان يكون للميت ولدا الثاني ان يكون ولدا بن وان سفل الثاني ان يكون اب الاب وان علا قال ولا يفرض له السادس الا بوجود ثلاث خصال احدها ان يخلف الميت ولدا او ولدا بن وان سفل الثاني ان لا يخلف ابا ولا جدا اقرب منه الثالث ان يخلف معه سوى ذلك من الورثة الثالث الامر قال ولا يفرض لهما السادس الا بوجود خصلتين احدهما ان يخلف ولدا او ولدا بن وان سفل الثاني ان لا يخلف اخوين فصاعدا الرابع ابنة الابن قال ولا يفرض لهما السادس الا بوجود خصلتين احدهما ان يخلف الميت ابنة واحدة ليس معها ابن ولا خنثى الثاني ان لا يكون معها ولا بازا لها ذكرا ولا خنثى الخامس الاخت من الاب ولا يفرض لهما السادس الا بوجود اربع خصال احدها ان يخلف الميت اختا لاب وام ليس معها اخت مثلها وهي وحدها الثاني

ان لا يكون معها اخ مثلها الثالث ان لا يخلف ولدا ولا ولد ابن
ذكر وان سفل الرابع ان لا يخلف ابا ولا جدا وان علا السادس
الاخ الواحد والاخت من الام ولا يفرض لها الا بوجود الخصال
التي ذكرناها في باب فرض الثلث للاخوين من الام فصاعد السابع
الجدة ولا يفرض لها السادس الا بوجود خصلتين احدهما ان لا
يخلف الميت اما ولا جدة اقرب منها الثاني ان لا يخلف ابا ولا
جدا يكون ابنا لها وارثا في قول بعض اهل العلم واهل عمان يورثونها

مع ابنها على قول عمرو بن مسعود
باب ذكر بيتا ما يحجب الجدة والجدة من ميراث

قال ابواسحاق ولا يحجب الجدات من الميراث الا في خصلة واحدة وهو
ان يخلف الميت اما فانهن لا يرثن معها شيئا وقد قيل اذا كان لها
ابن وارث فلا ميراث لها قال ولا يسقط الجد الا في خصلة واحدة

وهو ان يخلف ابا او جدا اقرب منه
باب ذكر بيتا ما يحجب ولد الابن عن ميراث

قال ابواسحاق والذي يحجب بنى الابن خصلتان احدهما ان يخلف
ولدا ذكر من صلبه الثاني ان يحيط بالمال ذوو الفروض قال
والذي يحجب بنات الابن عن الميراث ثلاث خصال احدها ان
يخلف ولدا من صلبه او من اقرب منهن الثاني ان يخلف ابنتين
فصاعدا او بنت وابنة ابن اقرب من ذلك وليس معهن ذكر
الثالث ان يكون اعلا ذكر يحيط بالمال من ذوى الفروض وهو
اقرب منهن

*

باب ذكر ما يجب الاخوة والاخت للاب
والام قال ابو اسحاق والذي يجب الاخوة للاب والام ثلاث
خصال احدها ان يخلف الميت ولدا ذكرا وابن ابن وان سفل
من ذلك الثاني ان يخلف ابا وجد او ان علا الثالث ان يحيط
ذو الفرائض بالمال قال والذي يجب الاخ للاب والام ثلاث
خصال احدها ان يخلف الميت ولدا او ولد ذكرا وان سفل
الثاني ان يخلف ابا وجد او ان علا الثالث ان يخلف ابنتين او
ابنتي ابن او بنات ابن وان سفل معهن ذكر او زوج وذلك لما لحاظ
بالمال من هو اولى منهن بالفروض قال وتسقط الاخوة والاخوات
للاب والام اذا لحاظ بالمال ذوو الفروض ممن هو اولى منهم
واقرب منهم الا في خصلتين احدهما ان يخلف زوجا واما واخوين
لام واخوة لاب وام ذكورا واناثا فانهم يشاركون الاخوة للام
في الثلث وهذه المسئلة المشتركة الثانية ان يخلف كذلك الا
ان الاخوة للاب والام اناثا ليس معهن ذكر ولا خنثى فانه يفرض
لهن الثلثان او النصف ان كانت واحدة وبعال المال *
باب ذكر ما يسقط فرض الاخوة والاخت
للاب قال ابو اسحاق ويجب الاخوة للاب الا في اربع خصال
ثلاثة ذكرناها في باب الاخوة للاب والام والرابع ان يخلف
اخا لاب وام ذكرا قال والذي يجب الاخوات للاب في خمس
خصال احدها ان يخلف ابنا وابن ابن ذكرا وان سفل الثاني
ان يخلف ابا وجد او ان علا الثالث ان يخلف اخا لاب وام

ذكر الرابع ان يفضل بعد فرض البنات او بنات الابن ويخلف
مع ذلك اخوات لاب وام الخامس ان يحيط بالمال ذوو الفروض

من هو اولي منهن ومعهن اخ لاب وام
باب ترتيب من يجب الاخوة للاهر

قال ابو اسحاق والذي يجب الاخوة للام اربع خصال احدها ان
يخلف ولدا الثاني ان يخلف ولدا بن وان سفل الثالث ان يخلف

ابا الرابع ان يخلف جدا وان عكلا
باب ترتيب اترتيب لعصبات

قال ابو اسحاق واول العصبات البنون وبنوهم وان سفلوا ثم
الاب ثم الجد وان علا ثم الاخوة للاب والام ثم الاخوة للاب

ثم بنو الاخوة للاب والام ثم بنو الاخوة للاب وان سفلوا
فان استووا في الدرجة كان اولهم من كان للاب والام ثم اعمام

الاب من الاب والام ثم اعمام الاب للاب ثم بنو اعمام الجد من
الاب والام ثم بنو اعمام الجد من الاب وان سفلوا فان استووا

في الدرجة كان اولهم من كان للاب والام ثم على هذا الترتيب لا يرث
بنو اب وهنالك بنو اب اقرب منهم قال ابو اسحاق ولا يرث العصبه

على ما وصفنا الا في خصلتين احدهما ان يفضل عن ذوى الفروض
شي من المال الثاني ان لا يخلف الميت الا عصبه فانهم يرثون المال

كله قال ولا يرث احد بفرض وتقصيب الا في اربع خصال احدها
ان يكون ابا فان له السدس مع الولد وولد الولد فان كان الولد

انثى وفضل شي من المال بعد اهل الفروض سواء رجع اليه بالتقصيب

اذ لم يكن هنالك اولى منه قال ابواسحاق ولا يكون الرد على ذوى
الفروض الثاني اب الاب وان علا فانه يقوم مقام الاب كذلك
الثالث ان يكون اخالام وهو ابن عم له لابييه وامه اولابييه فانه
ياخذ السدس بالفرض والباقي بالتعصيب الرابع ان يكون زوجا وهو
من اهل العصبات فان له النصف والرابع بالفرض والباقي بالتعصيب
ان شاء الله وبالله التوفيق *

باب ذكر بيتا من يعصب اخته

قال ابواسحاق والذي يعصب اخته اربعة احدهم الابن الثاني
ابن الابن وان سفل فانه يعصب اخته او من كان بازائرا وفوقه من
بنات الابن الثالث الاخ للاب والام الرابع الاخ للاب قال ابواسحاق
وكل هؤلاء يقاسم اخته للذكر مثل حظ الانثيين الا في خصلة
واحدة وهو الاخ من الاب والام في المسئلة المشتركة فان

يقاسمها بالسوية * باب ذكر بيتا عد ذوى الفروض

قال ابواسحاق وذوى الفروض اثني عشر نفسا اربعة من الذكور
وهو الاب والجد والاخ من الام والزوج وثمانية من الاناث
وهن البنت وابنة الابن والاخت من الاب والام والاخت من
الاب والاخت من الام والجدة والزوجة والام *

باب ذكر بيتا الرد على ذوى الفروض

قال ابواسحاق ولا يكون الرد على ذوى الفروض الا في خصلتين هما
من يكون له فرض التعصيب الثاني ان لا يخلف الميت سواه من

العصبة قال ويرد على ذوى الفروض ما بقى وبقدر فرضه ان كان معه سواء الا في اربع خصال احدها ان يكون في المسئلة بنت وبنت ابن فانه لا يرد على بنت الابن شيئا الثاني ان يكون فيها ام واخت فانه لا يرد على الاخت من الاب شيئا الثالث ان يكون فيها ام واخت فانه لا يرد على الاخوة من الام شيئا الرابع ان يكون فيها زوج او زوجة فانه لا يرد عليهم شيئا الا بوجود خصلتين احدهما ان لا يخلف ذافر من ولا عصبة الثاني ان لا يخلف وارثا من الرحم الذي فرض له ولا عصبة وقد قيل لا يسقط في الرد من ذكرنا من ذوى الفروض في ذوى الارحام واحدا الا الزوج والزوجة فانه لا يرد عليهم

باب ذكر بيت اميرك الخنثى

قال ابن اسحاق راى اذ مات ميت وترك ولدا خنثى كان له نصف نصيب ذكر ونصف نصيب انثى مثاله لو ان ميتا ترك ابنا خنثى وبنتا وابنا ذكر كان المال بينهم تسعة اسهم للذكر اربعة وللخنثى ثلاثة وللانثى سهمان فان ترك بنتا وخنثى وابن ابن كان المال بينهم على ستة اسهم للخنثى ثلاثة وللبن سهمان ولابن الابن سهم لانه في حال ليس شئ ان كان للخنثى ذكر او في حال يكون له ثلث المال ان كان للخنثى انثى فاسقطنا عنه نصف ذلك واعطيناه النصف من ذلك وهو السدس وعلى هذا النحو القول في غيرهما من المسائل قال ابو اسحاق ولا يكون خنثى الا بوجود خصلتين احدهما ان يكون له مثل قبل المرأة وقبل الذكر ولا يكون له شئ من ذلك الثاني

ان يخرج البول منها فلا يسبق احدها صاحبه ولا يختلفان
 في السبق فان سبق البول من الذكر مستقيما كان حكمه حكم الذكر
 وان سبق من الآخر مستقيما من الثقبه كان حكمه حكم الانثى
 قال ابو اسحاق ودية الخنثى ثلاثة ارباع دية الرجل وكذلك جنايته
 فيما دون النفس قال ابو اسحاق ويورث الخنثى نصف نصيب ذكر
 ونصف نصيب انثى الا في خصلتين احدها ان يكون اخا لام
 فانه يرث مع اخوته كاحدهم بالسوية الثاني ان يكون ما لا فرض
 به ولا تقصيب فان الذكر والانثى والخنثى في الميراث سواء *

باب ذكر بيت اميرك الرحم الذي لا فرض له

ولا تقصيب قال ابو اسحاق والرحم الذي لا فرض له ولا تقصيب
 عشرة اشياء ولد البنات وولد الاخوات وولد الاخوة الاناث
 وولد الاخوات للام وبنات الاخوة للاب والام اولاد والاعمام
 من الام والعلمات وبنات الاعمام والاجداد سوى الجدات للاب
 والاخوان والمخالات وكل من كان ياخذ من هؤلاء قال ولا يرثون
 الا بوجود خصلتين احدهما ان يختلف احدا من ذوى الفروض

الثاني ان لا يختلف احدا من العصباء

باب ذكر بيت اتيت ذوى الارحام
 قال ابو اسحاق واولاهم بالميراث ولد البنات ثم من بعد ولد
 البنات اولى من كان اقرب بدرجة الى الميت فان استووا في
 الدرجة كان اولاهم من اقرب الى الوارث ومثاله اذ مات
 وترك بنت بنت وبنت بنت ابن فالمال لبنت البنت لانها

اقرب الى الميت بدرجة فان ترك بنت بنت ابن وبنت بنت
 بنت ابن فالمال لبنت بنت الابن لانها اقرب الى الهالك فان
 استووا في الدرجة والقربة فالمال بينهم بالسوية الذكر والانثى
 في ذلك سواء ثم يتلوهم ولد الاخوات وولد الاخوات للام
 وبنات الاخوة للاب والام اوللاب فاو لا هم من كان اقرب
 بدرجة الى الميت فان استووا في الدرجة كان لكل واحد نصيب
 والده ان لو كان حيا ان كان وارثا والا فلا شيء له مثاله اذ مات
 وترك ثلاث بنات اخوة مفترقين فالمال بين بنت الاخ من الاب
 والام وبنت الاخ من الام على ستة اسهم لبنت الاخ من الاب
 والام خمسة اسهم وهو ميراث ابيها لو كان حيا ولبنت الاخ من
 الام سهم وهو ميراث ابيها وسقطت بنت الاخ للاب فان لم
 تكن بنت اخ لاب وام قامت بنت الاخ للاب مقامها فان كانت
 احدا من اقرب بدرجة كانت اولى بالمال فان ترك ثلاثة اولاد
 اخوات مفترقات فالمال بينهم على خمسة اسهم لولد الاخت
 من الاب والام ثلاثة اسهم ولولد الاخت من الاب سهم ولولد الاخت
 من الام سهم ثم يتلوهم الاجداد فاو لا هم من كان اقرب بدرجة
 الى الميت فان استووا فاو لا هم من كان اقرب الى الوارث والا كانوا
 بالسوية مثاله اذ مات وترك ابا ابي امه واما ابي امه فالمال
 لابي ابي امه لانه اقرب الى الميت فان ترك ابا ابي امه فالمال لابي
 ابي امه لانه اقرب الى الوارث فان ترك ابا ابي امه واما ابي امه
 واما ابا ابي امه واما ابي امه فالمال بينهم ارباعا لا يستوائهم

في الدرجة واولاهم جميعا بالوارث ثم يتلوهم الاعمام من الاب
 والعمات وبنات الاعمام والاخوات والخالات واولاهم من كان
 اقرب بدرجة الى الميت فان استووا في الدرجة كان اولاهم من
 كان اقرب بدرجة الى الوارث فان استووا في الدرجة ولم يدل في
 الدرجة احد منهم بالوارث كان للاعمام والام والعمات ومن يدل في
 بالعمامة الثلثان وللأخوال والخالات الثلث سواء كانوا في ذلك
 واحدا واكثر مثاله اذامات وترك عمة او عم من ام وخالا وخالة
 وبنت عم من اب وام فالثلثان للعم والعمة والثلث للخال والخالة
 وسقط بنت العم من الاب والام فان ترك ثلاث بنات اعمام متفرقين
 وبنات عمات وبنى اخوال وخالات فالmaal لبنت العم من الاب والام
 وسقط الباقيون فان ترك ثلاث بنات عمات متفرقات وثلاث
 بنات خالات متفرقات فالثلثان بين بنات العمات على خمسة اسهم
 لبنت العمة من الاب والام ثلاثة اسهم ولكل واحدة من الباقيات
 سهما والثلث بين بنات الخالات على خمسة اسهم كذلك لبنت
 الخالة من الاب والام ثلاثة اسهم ولكل واحدة من الباقيات سهم
 ثم يتلوهم اعمام الاب من الام والعمات واخوال الاب والخالات
 واعمام الام والعمات واخوال الام والخالات واولادهم ومن يدل
 بالعمومة والخوولة فااولاهم من كان اقرب الى الميت بدرجة فان
 استووا فااولاهم من كان اقرب الى الوارث فان استووا ولم يدل
 احد منهم بوارث كان المال ثلثاه بين اعمام الاب من الام والعمات
 واخوال الاب والخالات اثلاثا لمن يدل بالعمامة الثلثان ولمن

يدلى بالخوولة الثلث وكان ثلث المال الاخير بين اعمام الام
والعمات واخوان الام والخالات ايضا اثلا ثلثا لمن يدلى بالعمومة
الثلثان ومن يدلى بالخوولة الثلث ثم على هذا الترتيب لا يرث
بنواب وهناك بنى اب اقرب منهم وقد اختلف في بعض ذلك
تركت ذكره خشية الاطالة وفيما ذكرت ان شاء الله كفاية

وبالله في جميع الاحوال نستعين
باب ذكر ميراث المفقود واحكامها

قال ابو اسحاق والمفقود على ضربين مفقود لا يحكم بموته حتى
تمضي له مدة من الزمان ما لا يعيش مثله اليها وقيل ذلك مائة
سنة وذلك المفقود الذي لم ير في حال غالب التلف ومفقود
يحكم بموته لاربع سنين تمضي من يوم فقد وذلك المفقود الذي
يرى في احوال الغالب فيه التلف قال والاحوال الغالب فيها
التلف مثل ان يرى في قلاة او نخوها او في بحر او على ظهر لوج او
في صف حرب او مقطعة من الماء او في نار وما اشبه ذلك وهو
قبل مضي المدة على حسب الكالين من حكم الاحياء يرث ويحجب
ويستحق الوصية ممن اوصى عليه له على نحو ذلك فاذا انقضت
المدة صار في حكم الموتي يورث وتبين منه امراته ويحكم بقضاء
دينه وانفاد وصيته وميراث ورثته منه وفراق زوجته منه
قال ولا يحكم بقضاء دينه ويفارق زوجته منه ونفاد وصيته
وميراث ورثته منه الا في خصلتين احدهما ان تمضي المدة على
حسب ما وصفنا في الكالين الثاني ان يحكم الحاكم بموته بعد ذلك

قال ولاتين زوجته منه الابد وجود ثلاث خصال احدها
ان تمضي المدة على حسب ما وصفنا في الحالتين الثاني ان
يحكم الحاكم بموته بعد ذلك الثالث ان يامر الحاكم ولي المفقود
ان يطلقها فان ابا ان يطلقها يطلقها الحاكم ثم تعتد عدة
المتوفى عنها زوجها ثم تتزوج ان شاءت بعد انقطاع العدة
قال فان ظهر بعد ذلك بطل الحكم الاول وصار الى حالته
الاولى فان كانت امراته قد تزوجت كان بالخيار بين ان ترجع
اليه بالنكاح الاول وبين ان ياخذ اقل الصداقين *

باب ذكر بيان القول في ميراث الخرق والهدايا

قال ابو اسحاق ولا يرث ميت من ميت شيئا الا في خصلة
واحدة وهو ان يموت هو ووارثه في حالة واحدة ولا يعلم
موت احدهما قبل وسواء كان بفرق او حرق او هدم ونحو
ذلك فان كان كذلك ورث كل واحد من صاحبه من صلب
ماله مثاله ان يكون اخوان يموتان بفرق او حرق او نحوه
فما ذكرنا ولا يعلم ايها مات قبل صاحبه وخلف كل واحد
بنتا وعصبة لهما بنى عم فنصف مال كل واحد منهما
لابنته والباقي لاخته الميت ثم تاخذ البنت نصف ما ورث

ابوها من اخيه والباقي للعصبة

باب ذكر بيان القول في ميراث الحمل

قال ابو اسحاق واذا مات وخلف حملا وارثا وقف الراء
نصيب اربعة ذكور ان كان وارثا غير الحمل حتى توضع في

خرج ميتا او بعضه ميتا لم يرث شيئا وان خرج حيا واستهل

بصياح او بكاء او عطاس او نحو ذلك ويرث وورث *

باب ذكر بيت القول في ميراث المجوس

قال ابو اسحاق ويرث المجوس بعضهم بعضا على حسب

ما بيننا الا في خصلة واحدة وهوانهم لا يرثون بمناخنة

المحرام عندنا قال ويرثون من اقوى سبب مثاله اذامات

المجوسي وترك امه وهي اخته من ابيه وزوجته وهي

اخته من ابيه وامه وجده وهو اخوه من امه فانه يكون

لامه السادس لان الامومة اقوى سبب فيها من الاخوة

ولجده ما بقي وسقطت الاخت لان الاخت تسقط مع الجدة

باب ذكر بيتا من لا يرث ولا يرث

قال ابو اسحاق والذين لا يرثون ولا يرثون سبعة اشياء

احدها ان الانبياء لا يرثون ولا يرثون الثاني المملوك لا يرث

ولا يرث الثالث القاتل لا يرث في الحال من قتل من لا يحمل

قتله فيه الرابع ان الموحد لا يرث المشرك وكذلك المشرك

لا يرث الموحد الخامس ان كل من بان بجملة من الشرك لا يرث

صاحبه عن الملة الاخرى السادس ان المرتد لا يرث بحال

فان مات او قتل كان ماله لبيت المال هذا اقولى فيه السابع

ان الحربي لا يرث ولا يرث فان مات الحربي وله مال في بلد

الاسلام كان لبيت المال هذا قلته قياسا *

باب آخر في الحجب

قال ابواسحاق وكل من قرب ليس بوأرث فلا اعتبار به في الحجب الا في خصلتين أحدهما ان يخلف أبوين وأخوين فصاعدا فانهما يحجبان الام عن الثلث الى السدس وان كانوا لا يرثون شيئا الثاني ان يخلف كذلك الا ان مكان الاب ^{فان} جد القول فيها كالاولى

باب ذكر بيان القول في ميراث الجنس

قال ابواسحاق وجدت في الاثر اجازة تورث الجنس ورواية ضعيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال به بعض اصحابنا وهو عندى قول ضعيف جدا ولا يرث الجنس عند من قال بتوريثه الا بوجود ثلاث خصال أحدها ان لا يخلف رجلا من المعروفين بالنسب بينه وبينهم الثاني ان لا يخلف زوجا ولا زوجة الثالث ان لا يوصى بماله كله من تجوز له الوصية *

كتاب الوصايا

باب ذكر بيان ما يوجب الوصية لذوى

القربي قال ابواسحاق والذي يوجب الوصية لذوى القرى ثلاث خصال أحدها ان يكون الانسان بالغاً عاقلاً موحداً الثاني ان يكون غنياً ولادين عليه يخرج منه من حد الغنا الثالث ان يكون له رحم معروف تجوز وصيته عليه قال ابراهيم قيس بن سليمان ومن قال وصى صادق ولم يحد له حلاً فهو مصدق في الثلث ومن قال لوصيه فلان صادق في دعواه كان صادقاً في الثلث ان كانوا يتولون من اهل دين المسلمين وان كانوا في البراءة وليسوا

من اهل دين المسلمين فلا يتولون ولا يقبلون والله اعلم وفي
هذه المسئلة نظر والذي اقول واعمل به انه لا يجوز له شئ

الا ان يحل حدا والله اعلم بالصواب
باب ذكر بيان ما يوجب تملك الوصية

قال ابو اسحاق والذي تملك الوصية لمن يوصى بها عليه تسع
خصال احدها ان يوصى بها وهو بالغ عاقل غير مكروه الثاني
ان لا يرجع في الوصية حتى يموت الثالث ان يموت الموصى الرابع
ان لا يموت الموصى له عليه قبل موت الموصى الخامس ان لا يكون
الموصى عليه وارثا السادس ان لا يكون مرتدا او حربيا هذا
قلته قياسا السابع ان لا يكون اكثر من الثلث فان اوصى باكثر
من الثلث بطلت الزيادة وقد قيل وصية الصبي المميز جائزة
الثامن ان لا يكون الموصى عليه له عبد اللوصى ولا لاحد من
ورثته التاسع ان لا يكون الموصى مرتدا ولا حربيا قلته قياسا
لان ماله لبيت مال المسلمين وبالله التوفيق

باب ذكر بيان اجازة الوصية باكثر من الثلث

قال ابو اسحاق وكل من اوصى باكثر من الثلث لم يجز الا في خصلتين
احدهما ان يموت ولا يخلف وارثا مبروفا من رحم ولا نكاح
الثاني ان يجيز ذلك الورثة قال ابو اسحاق وكل ما اوصى به
فهو من الثلث الا في خصلتين احدهما ان يوصى بدين
عليه فانه يخرج من راس المال الثاني ان يوصى بواجب
كان عليه في حياته مثل زكاة وصيام وكفارة ونحو

ذلك في قول بعض اصحابنا وقال آخرون يخرج ذلك من الثلث
باب ذكر بيان ما يوجب دخال ذوى القربى
 في الوصية اذالم يذكر وقال ابو اسحاق والذي يوجب دخال
 ذوى القربى في الوصية اذالم يوص الميت لهم بشئ خصلتان
 احدهما ان يوصى بوصية في غير واجب عليه في حياة الثاني
 ان لا يوصى لاحد من ذوى قرابته فان اوصى بشئ عن واجب
 عليه مثل زكاة او رقة او كفارة او حج وعلى غير واجب
 فان ذوى القربى يدخلون في نصيب غير الواجب قال واذا
 وجب لهم الدخول في الوصية استحقوا ثلث ما صار لمن
 دخلوا عليه في ذلك بعد ان يحاصر المدخول عليهم بنصيبه
 ان لم يبق الثلث على ما ذكرنا من ذلك يخرج من الثلث على قول
 بعضهم قال ابو ابراهيم قيس بن سليمان واذا اردت معرفة
 ارحامك فهم اعمام ابيك واخواله فاولادهم واعمام امك
 واخوالها ماتنا سلوا وهو بعد الارحام **باب الوصية**
باب ذكر بيان ذوى القربى الذين تجب لهم الوصية
 قال ابو اسحاق وذوى القربى ثمانية اقسام منها ابوابي
 الاب فقط وولده ماتنا سلوا وان سفل من الذكور والاناث
 ومنها ام اب الاب وولدها وان سفل كذلك ومنها
 اب ام الاب وولدها وان سفل كذلك ومنها ام الاب
 وولدها وان سفل كذلك ومنها ابوابي الامر وولده وان
 سفل كذلك ومنها اب ام الامر وولده وان سفل ومنها ام

اب الام وولدها وان سفل وممنها ام الام وولدها وان
 سفل قال والقريب منهم والبعيد في الوصية سواء في قول
 بعض اصحابنا وقال آخرون بل يفضل الاقرب فالاقرب
 فيعطى من كان في الدرجة الثانية نصف نصيب من
 كان في الدرجة التي فوقها قال ولا يسقط احد منهم
 وان بعدت درجاتهم الا في خصلة واحدة وهو ان يحسب
 الوصية على قدر التفضيل والدرجات فيصير نصيب
 الواحد اقل من دائق ونصف وقيل دائق فانه يسقط
 من كان في تلك الدرجة وهذا على قول من اخذ بالتفضيل
 والقول في ترتيب القربات كالقول فيما تقدم في ترتيب العصبات
 الا انه لا معنى للتعصيب في ذلك بل الذكر والا نثى سواء
 وولد البنت وولد الابن سواء والعم من الام والعم من
 الاب سواء في نحو ذلك ومن قال بالتفضيل اعطى العمت
 الثلثين والخالات الثلث فان كانت عمّة وعشر خالات
 فلعمة الثلثان وفي قول آخر لها سهمان وللخالات لكل
 واحدة سهم ومن كان من قبل الاب من العمت فلمن الثلثان
 وما كان من قبل الام فلمن الثلث ثم الخالات الابا ثلث
 ولعماته ثلثان وللخالات الام ثلث ولعماتها ثلثان ثم
 على هذا الترتيب يعمل ان شاء الله *
 باب ذكر بيان ما يستحق به القريب من الوصية
 قال ابو اسحاق والذي يستحق به القريب من الوصية الوجبة

ثلاث خصال أحدها أن يكون موحدًا والثاني أن لا يكون وارثًا
الثالث أن لا يكون مملوكًا للهالك قال وكل من قرب برحمين
اعطى باكثرها نصيبا دون جميعها وكذلك القول في
ميراث ذوى الارحام فمن لا سهم له ولا نصيب ولا نصيب
باب ذكر بيان ما يوجب القيا^م الوصية

على الوصى قال ابواسحاق والذي يوجب القيام على الوصى خمس
خصال أحدها أن يكون بالغًا عاقلًا حرًا والثاني أن يكون موحدًا
أو ذميًا أن كان الموصى له ذميًا الثالث أن يوصى إليه الميت
الرابع أن يقبل الوصية الخامس أن لا يعتزل عن الوصية
بعلم من الواصى *

باب ذكر بيان ما لا تجوز الوصية له

قال ابواسحاق وجائز الوصية لمن اوصى إليه الا في اربع خصال
أحدها أن يكون صبيًا لم يبلغ الثاني أن يكون مجنونًا الثالث
أن يكون مملوكًا الرابع أن يكون مشركًا الا أن يكون الموصى
ذميًا جاز أن يكون الموصى ذميًا قال ابواسحاق
والوصى اولى بتركة الميت حتى يقضى دينه وينفذ وصيته
وليس لوارثه فعل شيء من ذلك معه الا في خصلة واحدة
وهو ان قاموا في كفنه ومؤنة تجهيزه جاز قال ابواسحاق
وكل من وجب عليه حق الله تعالى أو لأذى شاة ولم

يوص به لم يلزم الورثة ذلك الا ان تبرعوا الا في خصلة
واحدة وهو ان تقوم البينة بما لا آدمى من دين او
وديعة او بيع او عطية في الصحة او اجرة او جناية
في نفس او مال او عتق او صداق او نحو ذلك قال
ابو اسحاق وكل ما كان عارية او وديعة او مضاربة
ولم يدع الميت ضياعا من ذلك في حياته فهو في ماله
الا ان ياتي الورثة بالبينة على ضياع ذلك معه وكذلك
الرهون وما اصله امانة فان ادعت الورثة انه ضاع
بعده فلا يضمنون الا ان يضيعوا والقول قولهم في ذلك

باب ذكر بيان احكام المضاربة

قال ابو اسحاق ولا تكون مضاربة الا بوجود خمس خصال
احدها ان يدفع الى احد ما لا يتجر فيه الثاني ان يشترط
فيه المضارب جزءا من الربح الثالث ان يكون الدافع
والمضارب جائزي الفعل والامر الرابع ان يكون ذلك
المال دراهم او دنانير الخامس ان لا يتعدى المضارب
في المال قال ولا تجوز المضاربة بالمتاع الا في خصلة واحدة
وهو ان يدفع متاعا الى رجل يبيعه بدراهم او دنانير
فاذا حصل ذلك كان مضاربة بينه وبين ذلك على
صفة المضاربة جاز ذلك قال ابراهيم قيس بن
سليمان من باب الوصايا ان عتق العبد واذن له مولاه

او اسلم الكافر ووافق المجنون وقبلوا ذلك لزمهم القيام
بالوصية اذا كانوا عدولا وبالله التوفيق *

باب ذكر نيات احكام الحول

قال ابو اسحاق ولا تتم الحوالة الا بوجود ستة خصائص
احدها حضور المحيل والمحتال والمحال عليه الثاني رضاهم
جميعا الثالث ان يكونوا جميعا جائزى الامر الرابع ان يكون
المال معلوما الخامس ان يضمن المحال عليه بالمال السادس
ان يبرئ المحتال المحيل من المال فاذا كان هذا الوصف
فقد تحول مال المحيل له على المحال عليه سواء فليس المحال
عليه اومات ولم يخلف وفاء فلا يرجع المحتال على المحيل
بشيء الا ان يكون المحتال لم يبر المحيل من المال والا فلا يرجع
بشيء بعد البراءة فان لم يبرأ فهو كالضمان والكفالة وبه نأخذ

باب ذكر نيات احكام الضمان

قال ابو اسحاق ولا يتم ضمان الا بوجود خمس خصائص
احدها حضور الضامن والمضمون عليه وعندى انه لا يحتاج
المضمون له الى محضره الثاني رضاهم جميعا بالضمان
الثالث ان يكون الضامن جائزا لامر الرابع ان يكون المال
معلوما الخامس ان يلفظ الضامن بالضمان فان كان هذا
الوصف لزم الضامن ما ضمن به فان افلس الضامن

اومات ولم يخلف وفاء رجع صاحب الدين على الغريم الا
 ان يكون صاحب الدين ابراه وهو جائز الامر فلا يرجع عليه
 بشئ قال ولا يرجع الضامن على المضمون عليه بشئ الا ان
 يكون مضمنا عليه باذنه له فانه يرجع عليه وله مطالبة
 قال ابواسحاق وهذا من اثر وتخرج وله مطالبة من شاء
 منها الا ان يبر الغريم الاول برياً جميعاً فان ابر الضامن
 عاد حقه على الاول واقول ان المضمون له لا يحتاج الى جواز
 الامر لان من كان غير بالغ وطلب انساناً بحق فضمن له
 ضامن بذلك لزم الضامن ما ضمن للمضمون له وكذلك
 لو كان ايضاً عبداً او غير عاقل كذلك وللمضمون له ان
 يطالب من شاء من هؤلاء ولا يبر الغريم ببراءتهم له اذا
 كانوا غير جائزين الامر قال ابواسحاق والخراج بالضمان
 في جميع الاشياء الا في سبع خصال احدها الغصب الثاني
 المضاربة الثالث الوديعة على قول فيما ينتفع به مع بقاء
 عينه الرابع العارية الخامس الامانة وقال بعضهم له
 ماله والريح وهو اذا وكله ببيع شئ فتعدى فيه فصاحبه
 بالخيار بين ان ياخذ ما باع له من عرض او سواء او قيمته
 وقال بعضهم يتصرف في البيع في هذه المسئلة خلاف
 السادس اذا اجره دابة فتعدى فيها بغير امره الى موضع
 كان لمولاه الاجرة ودابته او قيمتها السابع الوكالة اذا
 باعه باكثر مما امر به فتعدى في البلد مع الثمن اذا تلف

كان له الزيادة قال ابو اسحاق وكل ما اصله امانة فليس
بمضمون الا في خصلتين احدهما ان يتعدى فيه الثاني ان

يضمن ذلك باب ذكر بيان ما لا ضمان على متلفه

قال ابو اسحاق وكل من اتلف ما لا احد من الموحدين لزمه
مثله ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل الا في تسع
خصال احدها ان يتلف اله كالدف والمزمار ونحو ذلك الثاني
ان يتلف كلبا ليس لصيد ولا لزرع ولا لضرع الثالث ان
يعدو عليه دابة او سبع فيقتلها ليدفعها عن نفسه
الرابع ان يسرق شيئا يجب عليه فيه القطع فيقطع ويتلف
ذلك الشيء فلا ضمان عليه فيه بعد القطع على قول الخامس
ان ياخذ ما لا يجب عليه فيه حد المحاربة فيقام عليه فيتلف
ذلك المال فلا ضمان عليه فيه بعد الحد السادس ان يقتل
عبد امرئ السابع ان يقتل عبدا باغيا على وجه الاباحة
الثامن ان يتلف له ما لا في حال الحرب بين المسلمين واهل البغي
التاسع ان يتعدى فيدع في متاع رجل او داره او ارضه شيئا
على المودوع فيه ضرر فلا يستطيع حفظه الا لمشقة وموثة
فاخرجه من مكانه فتلف ذلك الشيء فلا ضمان عليه اذا كان
ذلك بغير اذنه قال ابو اسحاق ولو ان المتروك في ملكه حمله او
ودعه سواء فتلف ذلك الشيء لم يضمن للمودوع شيئا ولله

الموفق للصواب

باب ذكر بيان احكام العبد المأذون له

في التجارة قال ابو اسحاق وكل من اذن لعبد في التصرف في التجارة
والاجارة فهو كالحر في تصرفه في ذلك الا في ست خصائص
الا ان ياذن له سيده احدها الاقرار بالدين الثاني تزويجه لعبد
ولنفسه الثالث معاملته بالنساء في الاخذ والاعطى الرابع
العناق بملكه الخامس التسرى بملكه وان اذن له بذلك
سيده السادس ان لا يحمل عقوده من ازواجه قال ابو اسحاق
فان افلس بما تصرف فيه من تجارة من شبيثة او جبرأت
او سبب سواء افداه مولاه وما على السيد اكثر من رقبة العبد
اذا عتق وما عامل به مما لا غنى بالاجارة عنه من ماله او
من مال كان مثل تجارته وما كان سوى ذلك فهو متبوع
به اذا عتق ومولاه داخل بماله كسائر الغرماء لخصته
ولا يتبعه بما تخلف بعد العتق لانه ليس بمغفور *

باب ذكر بيان احكام القسمة فيما جاز ومالا

يجوز قال ابو اسحاق والاموال التي تجرى بين الناس ستة اشياء
سوى الثراء عني القفار احدها ما تساوى وزنه وعدد وكيله
وما لا تفاوت فيه فذلك يجزى على قسمته فان كان ديناً
او ودعة وفيهم ايتام وغيب دفع الى من بلغ وحضر حصته
وروقف الباقي بماله فان افلس المديون لما بقى فتلف المال فلا

ضمان على صاحب الوديعة ولحق من لم يقبض شركاهم بحصصهم
 فيما قبضوا وتبعوا المديون جميعا ولا يفتقر والى قرعة ولا الى
 تسليم من شريكه وليس للامناء ان يدفعوا من ذلك شيئا
 الا ان يحضروا ويبلغوا جميعا فان افلس المديون بمال الغائب
 او الايتام تبعوا شركاهم فيما قبضوا وكذلك ان تلف المال
 مع المودع الثاني القفار من الارضين والدور وسائر الاموال
 ما يساوى اجزائه بين الشركاء فيجوزون على قسمته ولو زيد في
 بعضه ونقص من بعض كاربعة نخلات بثلاثة او اربع مطر قدرة
 بثلاث من جنسه او جنس سواه اذا حضر او بلغوا ومن يقوم
 مقامهم على القرعة ولا يفتقر الى تسليم قال ابو اسحاق من قسم
 قسما فاسدا فتلّف من يد احد الشركاء شئ بغير تعد منه فلا
 ضمان عليه وله قيمة ما حدث فيه وعليه قال ابو اسحاق والنخل
 جنس والقلوب جنس والدور جنس والابار جنس فافهم المعنى
 الثالث متفق اصله متفاوت جنسه مثل النخل والقلوب
 والدور والآبار والمواشي وما كان مثله من المتاع فاذا كان
 حصصهم نافعة لجميعهم جبروا على قسمه فيما بينهم بالدنانير
 والدراهم فاذا صحت سهامته على اربابه جبروا بعد القرعة على
 التسليم لبعضهم بعضا الرابع ما لا يتفق سهامه بين اربابه
 مثل بيت جماعة او بئر فان كان حصّة واحد منهم قد ينتفع
 بما صار اليه من حصته والاخر يعجز حصته من المنفعة ففى ذلك
 القيمة يجوزون عليها ويتفقون على اجرتّه ومنافعه ومن غاب

اولم يبلغ قام الحاضر شريكه الخامس متفقة اصوله مختلفة
 اجناسه مثل سيف ودرقة ونخلة وخبز وحام ومعصرة
 وما اشبه ذلك فان كان فالهم من هذه الاجناس على عدد رؤسهم
 والخصص بعضها اكثر من بعض قومت فيما بينهم وزاد احدهم
 ونقص ولا يجبرون على قيمة الجميع او يصير لواحد منهم الا ان
 يتفقوا على ذلك اذا كانت الاجناس على عدد رؤسهم قال ابو اسحاق
 اعني من صار حقه من ذلك ما ينتفع به بلا ضرر عليه ولا
 يفرق المال الذي فيه القسمة وكذلك ان كان بعض ينتفع
 بخصته وبعض لا ينتفع به قوم ذلك المال ولا قسمة فيه من
 اجل الضرورة وهذا قولنا وبه نعمل والله اعلم وهو الموفق
 السادس لا تجوز قسمة ولا قيمة وهو مثل بئر السقية والقليل
 والطرق والسواقي والكلا وما اشبه ذلك فلا قيمة فيه ولا
 قسمة ولا يدخل في هذا الكنيف ولا فحل المنخل وما كان يقدر
 على منفعتة وبالله التوفيق فاذا كانت الطرق اقل من اربعة
 اذرع فلا قسمة فيها وبالله التوفيق قال ابو اسحاق ولقد
 صنفت في هذا الكتاب ومن همتي ان مد الله في العمر ان اشرح
 على مسائله دلائل من الكتاب والسنة واجماع الصالحين
 من الامة وارجو من الله العافية والمعونة فله
 في جميع الاحوال الحمد والمسته
 تم المختصر والله الحمد ونسئله
 التوفيق والارشاد

طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب
 بالمطبعة البارونية بمصر المحمية على ذمة ملتزميه
 حضرت الأستاذ الفاضل الشيخ محمد بن يوسف الباروني

وحضرت الهام الكامل الحاج

سليمان بن مسعود المجدلي

وذلك في سنة ١٣١٠ هجرية

هـ اشعبات

المعظم

من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية

وعلى الواصلين

ذوي النفوس

الزكية

م

3834
SIA

